المحاماة

قديما و حديثا

بقلم
عزيز خانكى بك

بقلم
جميل خانكى

المحاميين

المطبعة العصرية
لصاحبها : الياس انطون الياس
بمصر

علاء حامد قراقيش
المحامي

المحاماة

قديمًا و حديثًا

بقلم
عزيز خانكي بك

بقلم
جميل خانكي

المحاميين

علاء حامد قراقيش
المحامي بالنقض

١٩٤٠

للذكرى

نهدي هذا الكتاب الى من فقدتهم

المحاماة من رجالها .

مقدمة

يطيب لنا أن تكون « المحاماة » أول موضوع اشتركنا معاً فى إخراجه . تناول فيه الأب تاريخ المحاماة من عهد محمد على الكبير حتى فجر النهضة فى القرن العشرين . وعالج فيه الابن تاريخ المحاماة من أواخر عهد الخديو عباس الثانى حتى صبح عهد الملك فاروق الأول . فجمعت الرسالة بين تاريخ المحاماة قديماً وحديثاً . ويبدو من مقارنة القديم بالحديث مبلغ الرقى العظيم الذى بلغته المحاماة ومبلغ المجهود الكبير الذى بذله رجالها فى مختلف الميادين .

ففى القسم الأول من الرسالة قلنا ان المحاماة ما كانت موجودة ولا كلمة المحاماة معروفة قبل مبايعة محمد على الكبير الولايةَ على مصر . وان الكلام على (الوكالة) ورد ذكره لأول مرة فى تاريخ التشريع المصرى فى اللائحة التى سنت فى سنة ١٨٤٥ ميلادية . وفى سنة ١٨٧٢ ظهرت لأول مرة كلمة (أبوكاتيه) . ثم تطور الاسم الى (وكلاء) وفى سنة ١٨٧٥ جاءت المحاكم المختلطة واعترفت (بالافوكاتية) . ولما أنشئت المحاكم الشرعية فى سنة ١٨٨٠ نصت لائحة ترتيبها لأول مرة على جواز قبول (التوكيل عن الأخصام) . ثم أنشئت المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ فنصت لائحتها على (الوكلاء) . وفى سنة ١٨٨٠ وضعت أول لائحة للمحامين . وفى سنة ١٨٩٣ وضعت لائحة المحامين الثانية بفضل الزعيم الخالد المغفور له سعد باشا ناظر الحقانية وقتئذ . ثم تكلمنا على أول جمعية عمومية للمحامين انعقدت فى سنة ١٩١٢ . وختمنا هذا القسم بكلمة عامة على حال المحامين قبل إنشاء المحاكم الأهلية .

وفى القسم الثانى من الرسالة جمعنا أسماء نقباء المحامين ووكلاء النقابة وأعضاء مجلسها من يوم إنشاء النقابة حتى الآن . وأسماء المحامين الذين دخلوا الوزارة . وأسماء

المحامين الذين دخلوا مجلسى البرلمان من أول عهد مصر بالحياة النيابية . وسجلنا فضل المحامين على الحركه الوطنية وعلى السياسة المصرية وما ضحوه فى سبيلها من نفس ونفيس . وذكرنا المحامين الذين اختيروا لمناصب القصر الملكى ولمناصب السلك السياسى ولمناصب وكالة الوزارات ولمناصب المديرين والمحافظين ولمناصب المستشارين الملكيين والمناصب الكبيرة فى جامعة فؤاد الأول ولمناصب الجيش والبوليس ولمناصب القضاء الأهلى والقضاء المختلط . وبيّنا كيف أن نشاط المحامين الاهليين لم يقف بهم عند حد الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الاهلية بل ان بعضهم جمع بين الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الأهلية وأمام المحاكم المختلطة وأمام المحاكم الشرعية . وذكرنا الظاهرة التى بدت فى هذه السنوات الأخيرة من انتظام بعض المحاميات فى مهنة المحاماة . ثم تكلمنا على أثر المحامين فى نهضة البلاد العلمية والأدبية والفنية : فى التاريخ وفى الصحافة وفى الاجتماع والسياسة وفى الفلسفة وعلم النفس وفى الشعر والأدب وفى فن التمثيل وفى الموسيقى وفى الرسم والتصوير وفى الخط حتى وفى الطب . وأخيراً عقدنا فصلا بسطنا فيه أثر المحامين فى نهضة البلاد الفقهية والقضائية وبيّنا ما أخرجوه من مؤلفات كما أوردنا ما حوت مرافعاتهم من أيات البلاغة واقتطفنا فقرات منها لبعض مشاهير المحامين وختمنا الرسالة بطرف سجلها التاريخ للمحامين والمحاماة و بآخر احصاء رسمى للمحامين و ببيان الأسر التى تعدد فيها المحامون شفعناها بتحية أرسلناها الى شيوخ المحاماة .

والروح التى أملت علينا هذه الرسالة هى الروح التى تحدو بالمؤرخ على تدوين الأمور كمقدمات على أن يستخلص منها العبر والنتائج التى يريد أن يستنبطها منها لأن التاريخ اذا جاء قاصراً على بسط الوقائع كان أبتر أما إذا تناول الأسباب والنتائج كان خيراً وأبقى .

وقد عزّ علينا أن تبقى هذه الصفحات الخالدة مطوية أو على الأقل مشتتة فى طيات كتب كثيرة أغلبها اندثر فوطدنا عزمنا على جمع هذه الشتات من هنا ومن هناك لاحياء ما اندثر منها وتدوين ما وفقنا الله اليه فى رسالة يجد فيها « المحامى » تاريخ « المحاماة » .

عزيز خانكى و جميل خانكى

المحاماة قديماً

بقلم

عزيز خانكي بك

المحاماة قبل عهد محمد علي

ما كانت المحاماة موجودة ولا كلمة المحاماة معروفة قبل مبايعة محمد علي باشا الولاية على مصر. لأن القضاء بجميع أنواعه – مدني وجنائي وشرعي – للمصريين وللأجانب – كان من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها. والمحاكم الشرعية ما كانت تعرف المحاماة ولا المحامين بالمعنى المعروف في عصرنا الحاضر. وكذلك كان الامر في جميع الولايات التي كانت تابعة لسلطنة آل عثمان. وبقي الحال كذلك حتى سنة ١٨٤٥ بالنسبة الى مصر وسنة ١٨٧٦ بالنسبة إلى تركيا.

اول وثيقة رسمية نصت على جواز التوكيل

وفي سنة ١٨٤٥ فكر محمد علي باشا في (ترتيب مجالس العدالة في مصر) فبدأ بترتيب مجالس التجار وكلف أرتين بك [1] مدير ديوان التجارة بتنظيم مجلس تجارى الاسكندرية. وأرتين بك نظم المجلس التجاري وسن له لائحة ظهرت في ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هـ (١٨٤٥ ميلادية) جاء في البند السادس منها:

« ان كل من له دعوى على شخص ويريد إقامة دعوته عليه والنظر فيها بالمجلس المذكور يلزم أن يعرض أولا لسعادة مدير الديوان الداوري. فاذا صدر أمر سعادته

---

(١) كان لارتين بك فضل انشاء المجالس التجارية في مصر في عهد محمد علي باشا كما كان لنوبار باشا فضل انشاء المحاكم المختلطة في عهد الخديو اسماعيل.

٨ ـ يقبول سماع الدعوى المذكورة بالمجلس وفصلها بمقتضى الاصول المجرية فيحضر بالامر المشار اليه بيده بالمجلس ويسلمه الى حضرة الريس لاجل أن يجرى فيه الحال على مقتضى ما ذكر فى البند الثانى وحينئذ يحضر كل من المدعى والمدعا عليه فى الوقت الذى يتعين لحضورهم من طرف المجلس وتقام الدعوى على ما سلف شرحه بالبند الرابع بشرط أن يكون التداعى بين شخص كلا من المدعى والمدعا عليه بدون أن يقبل توكيل أحدهم لشخص آخر بدلاً عنه مالم يكن أحدهما غائب عن المجلس لسبب عذر ثابت من كافة الاعذار التى تقبل بمقتضى الاصول وبواسطتها يسوغ التوكيل. عند ذلك يمكن كلا منهما أن يقيم وكيلا عنه على حسب ما يوافق الاصول » .

ولعل هذه اللائحة هى أول وثيقة رسمية نصت على جواز التوكيل أمام المجالس . وسبب تسامح الحكومة فى قبول التوكيل أمام مجالس التجار دون غيرها أن تلك المجالس كانت مجالس مختلطة للاجانب فيها شأن ومصلحة . فكان لا بد لهم من الاستعانة بوكلاء كما كان الحال جارياً أمام محاكمهم القنصلية وأمام محاكم بلادهم . فتقرر جواز التوكيل لمن كان غائباً لعذر شرعى مقبول . الا ان لائحة سنة ١٢٦١ هـ . لم تضع للوكلاء نظاماً ولم تبين شروط أهلية الوكلاء كما لم تبين الاعذار التى تقبل لتبرير إقامة الوكلاء .

وفى ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ هـ . صدر منشور من الديوان الخديوى بترتيب (مجلس تجارى بمصر) على مثال مجلس تجارى اسكندرية وتقرر سريان لائحة مجلس تجارى اسكندرية أمام مجلس تجارى مصر وبذا أصبح أمر التوكيل سارياً فى عاصمتي القطر المصرى مصر واسكندرية .

المحاصوده : البوطنية

بقى أمر التوكيل محصوراً فى مجلسى مصر واسكندرية التجاريين الى أن جاءت سنة ١٢٧٢هـ . وفيها اتفقت الحكومة المصرية مع قناصل الدول على تشكيل مجلس استئناف للمسائل التجارية وعملت لائحة صدر بها أمر عال تاريخه ١٣ شعبان سنة ١٢٧٢ جاء فى البند الخامس منها أن « تعاطى الدعاوى فى مجلسى التجارة لا يجيز

دخول أبوكاتيـة . والجهتين المتداعيتين يقدموا دعاويهم بالذات أو بواسطة وكيل بموجب سند توكيل فيما يطلبوه وما يستنسبوه بالكتابة »

وهنا أعلنت اللائحة بأنه لا يجوز قبول « الابوكاتية » أمام « مجلس الابللو » بل يكون « تعاطى الدعاوى » بمعرفة ذات الخصوم أو بواسطة وكيل . وهـذا الوكيل هو من نوع وكلاء الدعاوى المعروفين فى ذلك الزمان وهم أقرب إلى طائفة الـ avoués منهم الى المحامين .

وفى ١٩ جمادى سنة ١٢٨٣ هـ . سن مجلس الأحكام لائحة بين فيها (كيفية رؤية الدعاوى المحاله على مجلس التجار) أعلن أول بنـد منها أنه (لا يستلزم الحال لتوسط الأفوكاتية فى رؤية القضايا المحالة على مجالس التجار) إلا أنه لاحتمال أن يكون لأحد الخصوم عذر يمنعه عن مباشرة القضـية بنفسه نص البند الثامن على أنه « يجب على الأخصام الحضـور أمام المجلس اما بنفسهم أو بوكيل مفوض بالنيابة عنهم فى نفس الدعوى » .

أرأيت كيف أنه حتى سـنة ١٨٤٥ كان التوكيل فى القضايا غير معروف . وفي سنة ١٢٦١هـ . عمل به فى ثغر الاسكندرية . وفى سنة ١٢٦٢ هـ . سرى فى مصر القاهرة. وفى سنة ١٢٧٢ هـ. وردت لأول مرة كلمة (أبوكاتية) فى لائحة ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢هـ. وفى سنة ١٣٧٣ هـ . ترقت كلمة (أبوكاتية) الى (أفوكاتية) ولكن الأبوكاتية والافوكاتية حظر عليهم دخول المجالس . و بقيت الأجازة قاصرة على توكيل الوكلاء .

المحاموه : وكلاء فى المرافعة

وفى سنة ١٢٧٨هـ . (سنة ١٨٦١) اتفقت الحكومة المصرية مع قناصـل الدول على انشاء مجلس ينظر فى الدعاوى المرفوعة من الأجانب على المصريين سموه (مجلس قومسيون مصر) تشكل من ثلاثة مصريين – منهم الرئيس – ومن عضو أوروباوي وعضو من الأروام وعضو من الاسرائيليـين وعضو من الأرمن سنوا له قانوناً لرؤية الدعاوى التى ترفع اليـه ونص فى البند الرابع منه على أن التقارير التي تقـدم للمجلس يجب أن تكون مشتملة على (محل تواطن المدعى أو وكيله اذا ما أراد أن يقيم وكيلا

عنه فى دعواه) وورد فى البند السابع منه على أنه (يجب على المدعى عليه أن يقدم جوابه الى حضرة رئيس مجلس القومسيون بواسطة ديوان محافظة مصر وفى نفس المدة المذكورة ينبغى له أن يحضر الى المحروسة بنفسه ويسكن بها لغاية نهو الدعوى المقامة عليه أو يقيم وكيلا من طرفه يكون مستوفيا لجميع الشروط يتصرف ويقوم مقامه أمام أرباب مجلس القومسيون فى كل كلية وجزوية) . وفى البند الثامن منه قيل أن جواب المدعى عليه على دعوى المدعى ومستنداته (تحفظ تحت يد كاتب المجلس) ويلزم أن يتوضح (فى الجواب المذكور حضور المدعى عليه للمحروسة ان كان حضر بها وفى هذه الحالة يذكر به كذلك مع الدقة والضبط محل توطنه أو يتوضح فيه اسم وصنعة ومحل توطن الشخص الذى اختاره وكيلا عنه فى المرافعة) . وهذه أول مرة ذكرت فيها كلمة (المرافعة) فى قوانين ولوائح ذلك العصر .

وفى جمادى الأولى سنة ١٢٨٨ هـ . (أغسطس سنه ١٨٧١ م) صدر أمر عال (بسم الله الرحمن الرحيم) الى نظارة الداخلية بالمصادقة على قرار مجلس شورى النواب الخاص بترتيب مجالس بالبلاد ومجالس وضبطيات بالمراكز لنظر القضايا والدعاوى التى تقع فى دائرتها فتقرر أن (يرتب فى كل بلد مجلسين أحدهما للادارة والثانى للدعاوى وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزية ثم وأعمال ضبطية فى كل مركز وضبطية عمومية بكل ديوان مديرية) وقد بينت الاجراءات الواجب اتباعها أمام مجلس مشيخة البلد ومجلس دعاوى البلد ومجلس بلدى البندر ومجلس دعاوى البندر ومجالس الدعاوى المركزية والمجالس المحلية وجمعيات تجار للدعاوى التجارية وليس فيها نص يشير صراحة أو دلالة الى جواز التوكيل عن أحد طرفى الخصومة . ومع أن الحكومة رأت بعد ذلك توسيع اختصاص هذه المجالس الجديدة وأصدرت بذلك لائحة بتاريخ ٥ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ هـ فان اللوائح الكثيرة التى صدرت لم تشر بكلمة ما الى مسألة التوكيل وبقى الامر قاصراً على النصوص القليلة التى ذكرناها .

المحاماة عند انشاء المحاكم المختلطة

وفى سنة ١٨٧٥ أنشأت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول الاجنبية المحاكم

المختلطة . وعند ما وضعت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة فكرت طبعاً فى الجلسات وفى من يحضرها للدفاع عن الخصوم . ولم يكن نظام المحاماة معروفاً من قبل كما لم يكن فى مصر محامون عندهم المؤهلات اللازمة للحضور عن الخصوم والدفاع عن مصالحهم. فميزوا بين المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف ونصوا فى المادة ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة على أنه (لا يقبل وكيل ولا مدافع عن أرباب الدعاوى أمام محكمة الاستئناف الا من يكون حائزاً الشهادة الدالة على كونه أفوكاتياً) أما أمام المحاكم الابتدائية فلم يتشددوا فى أهلية الوكلاء وقبلوا من مارس الصناعة أمام المحاكم القنصلية مدة خمس سنوات على الأقل وثبت أنه ملم بلغتين من اللغات المقررة رسمياً أمام المحاكم المختلطة . ونجح فى الامتحان الكتابى والشفاهى الذى تقرر عقده فى بحر ستة شهور من تاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥ فى القانون المدنى وقانون العقوبات وقانون التجارة وقانون المرافعات وقانون تحقيق الجنايات على أن يكون لكل ممتحن الحق في أن يوجه الى الطالب سؤالا فى الامتحان التحريرى ويمتحنه مدة نصف ساعة فى الامتحان الشفاهى . وعللوا تشددهم فى قبول التوكيل عن الخصوم أمام محكمة الاستئناف بأن محكمة الاستئناف هى الدرجة النهائية للتقاضى وأن المصريين يجهلون القوانين الجديدة ويجهلون طرق التقاضى أمامها وأنه من العدالة أن تتوفر فى وكلائهم أمام محكمة الاستئناف المؤهلات الكافية — علماً وخبرة .

ومن مظاهر تشددهم أن فرضوا على الوكلاء أمام المحاكم الابتدائية مدة تمرين مقدارها ثمانى سنوات فاذا قضوها قبلوا أمام محكمة الاستئناف .

وكانت حالة المحامين أمام المحاكم المختلطة فى بداية عهدها أشبه بحالة المحامين أمام المحاكم الأهلية فى بداية عهدها . لأن القضاء المختلط ما كان ينظر الى الوكلاء والمحامين فى ذلك العهد مثل نظره اليهم الآن . فمثلا كان يجيز للمحامين فى ذلك العهد أن يباشروا أعمالا وأشغالا أخرى علاوة على ممارسة المحاماة كما كان يجيز لهم مطالبة من وكلوهم فى الأعمال الخارجة عن المحاماة بأتعاب عنها ويجيز العقود التى عقدوها من قبل إنشاء المحاكم المختلطة مع موكليهم على أخذ حصة من الأموال المتنازع عليها بناء على أن علاقاتهم بموكليهم قبل انشاء المحاكم المختلطة ما كانت علاقة محام بموكل بل كانت علاقة وكيل بموكل .

المحاماة عند انشاء المحاكم الشرعية

وفى سنة ١٨٨٠ عرضت الحكومة على شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة الحنفية وقاضى افندى محكمة مصر الكبرى الشرعية لائحة للمحاكم الشرعية فأقروها . فصدر أمر عال لرياسة مجلس النظار بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ. (١٧ يونيه سنة ١٨٨٠) باتباع الاجراءات على موجبها . وفيها ورد لأول مرة نص على جواز قبول (التوكيل عن الأخصام) وترك أمر قبولهم أمام المحاكم أو عدم قبولهم للقاضى .

المحاماة عند انشاء المحاكم الاهلية

وفى بداية خديوية المغفور له توفيق باشا فكرت الحكومة المصرية فى إنشاء المحاكم الأهلية واقتبست من المحاكم المختلطة قوانينها ونظاماتها. فزفت الوقائع المصرية الصادرة فى ٣ صفر سنة ١٢٩٨ هـ . (٤ يناير سنة ١٨٨١م) الى الامة المصرية بشرى (اصلاح قوانين المجالس المحلية) وأن هذه القوانين (قد قرب انتهاؤها والعمل بموجبها سيشرع فيه عما قريب) لأن (اختلاف القوانين واجمالها وابهامهـا ونقصها مما يؤدى لضياع الحقوق وامتداد يد التعدى وموجب لتعطيـل الاعمال وكثرة الارتباك) وأن (نظارة الحقانية أصدرت هذا المنشور للمجالس المحلية تخبرهم أن ترتيب القوانين قد أشرف على التمام فتعجلوا بانهاء القضايا الموجودة قبل صدور القوانين كى لا يكون العمل اذ ذاك على نوعين) . ومنشور نظارة الحقانية أعلن أن الحكومة السنية (مهتمة بتنظيم لوائح جديدة لتحسين سير واجراءات المجالس المحلية وترتيبها ووضع قوانين لتطبيق الاحكام عليها ومن المأمول أن يتم ذلك قريباً بعون الله تعالى . . . .) .

وفى ٢٥ ذى الحجة سـنة ١٢٩٨ هـ . (١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١م) نشرت الوقائع الرسمية لائحة ترتيب المجالس . ولولا ان هبت الثورة العرابية فى القطر المصرى وعطلت هذا الاصلاح الكبير لكانت المحاكم فتحت أبوابها فى أواخر سنة ١٨٨١ .

ولما أخمدت الثورة العرابية عادت الحكومة الى التفكير فى انشاء المحاكم الاهلية. وأصدرت بالفعـل فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هـ . (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ م) لائحـة

ترتيب المحاكم الاهلية شفعتها بالقانون المدنى الاهلى فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ هـ. (١٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣) وقانون التجارة وقانون التجارة البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هـ. (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣).

وفى مارس سنة ١٨٨٤ صدر اعلان من محكمة استئناف مصر الأهلية نشرته الوقائع المصرية - عدد ١٨٧٤ سنة ١٨٨٤ - قالت فيه :

« حيث ان أحكام القوانين الجديدة لا تساعد على قبول كل من أراد التوكيل عن أرباب الدعاوى فى القضايا الجارى نظرها أمام محكمة الاستئناف الا من يكون إسمه مندرجاً بالجدول المعد لذلك بالمحكمة فينبغى على كل من أراد من الأفوكاتية والوكلاء معرفته بهذه الصفة لدى المحكمة أن يقدم طلبه اليها للنظر فيه وقيده بالجدول الموجود فيها لهذا الغرض ».

وبمجرد ما نشرت محكمة الاستئناف هذا الاعلان تهافت الأفوكاتية والوكلاء الذين كانوا يمارسون صناعتهم أمام المحاكم المختلطة وأمام المجالس المحلية الى قيد أسمائهم فى جدول محكمة الاستئناف والمحكمة قيدت اسماءهم بدون أن تبحث فى مؤهلاتهم حتى أنها أدرجت أسماء أفوكاتية ووكلاء أجانب لا يعرفون كلمة واحدة من اللغة العربية وكان قبولهم عقبة فى سبيل المصريين. لأن الأفوكاتية والوكلاء الأجانب كانوا يقبلون القضايا من أرباب القضايا المصريين ويوكلون الوكلاء المصريين من باطنهم.

بقيت الحال على هذا المنوال فترة كبيرة من الزمان كان الافوكاتو الاجنبى ينظر فيها الى الوكيل المصرى نظرة ازدراء. لأنه كان يعتبره دونه فى العلم وفى الخبرة وفى الأخلاق. وقد تلقوا هذا الشعور من القضاة الاجانب الذين كانت استقدمتهم الحكومة المصرية من أوربا لتولى وظائف القضاء المختلط فى بدايه عهد تشكيل المحاكم المختلطة. أذكر لك بعض الأمثلة :

- عندما أسست الحكومة المصرية المحاكم المختلطة فى سنة ١٨٧٥ طلبت من الأجانب الذين عينوا قضاة فى المحاكم المختلطة أن يلبسوا الطربوش ويرتدوا الاستنبولية ويتسموا بوسام عليه الهلال المصرى ومكتوب عليه باللغة العربية « العدل أساس

الملك » ليكون عليهم الطـابع المصرى . فرفض المستشار الروسى الذى حضر ليتولى القضاء المختلط فى مصر وآثر الاستقالة واستقال بالفعل بحجة أن فى هذا حطاً من كرامته. وفاته أنه لو كان تولى القضاء فى مصر كان استمد ولاية القضاء من خديو مصر وقبض مرتبه من خزينه مصر .

— لمـا أرادت الحكومة أن تضع نظاماً للمحامين المقبولين أمام المحـاكم الأهلية أرادت أن تسـميهم « أفوكاتية » فاحتج أفوكاتيـة المحاكم المختلطة على إعطاء هـذه التسمية للوكلاء أمام المحاكم الاهليـة . فأذعنت الحـكومة لهـذا الاحتجاج وسمتهم فى اللوائح المصرية باسم (وكلاء دعاوى) وفى الترجمة الفرنساوية سمتهم mandataires ولذا كنت تجد يافطة المرحوم نقولا توما مكتوباً عليها (نقولا توما وكيل دعاوى) .

— وكذلك لما أرادت الحكومة عمل وسام لقضاة المحاكم الأهلية على مثال وسام قضاة المحاكم المختلطة احتج قضاة المحاكم المختلطة على هذا بدعوى أنه لا يليق بالحكومة أن تشبه بهم رجالا أقل منهم مكانة وعلماً .

أول لائحة للمحامين

و بعد خمس سنوات من تاريخ إنشاء المحـاكم الاهلية فكرت الحكومة فى وضع نظام للوكلاء يليق بدرجة الرقى الذى بلغه القضاء الأهلى فوضعت لهم بتاريخ ١٨ دسمبر سنة ١٨٨٨ الموافق ١٥ ربيع سنة ١٣٠٦ لائحة سمتهم فيهـا لأول مرة « محامين » وسمت صناعتهم « حرفة المحاماة » و « فن المحاماة » وأنشأت لهم جدولا سمتـه «جدول المحامين» وكل ما اشترطته فى المحامى أن يكون عمره ٢١ سنة على الأقل وأن يكون حسن السير والسيرة وأن لا تكون قد صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية من شأنها أن تخدش الشرف أو الاعتبار وأن يكون ذا كفاءة تامة فى فن المحاماة .

أصل كلمة « محاماة » و بعض اصطلاحات المرافعات

وكلمة « محاماة » هى كلمة جديدة جاءت وليدة الحالة التى وجد فيها القضاء الاهلى. مثلها فى ذلك مثل الكلمات التى وجدت فى صدر الاسلام مع الشريعة الاسلامية الغراء

ولم تكن معروفة فى زمن الجاهلية مثل كلمات الصلاة والصـوم والوقف والشفعة ومسلم ومؤمن وغيرها فانها وجدت مع الشريعـة الاسلامية ولم تكن معروفة من قبل . ومثلها أيضاً الكلمات التى كانت مستعملة من قبل فى المجالس المحلية واستبدلت فى عهد المحاكم الاهلية مثل كلمة (مذاكرة) فكانت تستعمل تارة بمعنى (مداولة) وأخرى بمعـنى (محضر) . و (قلم الدعاوى) أصبح (قلم التحقيق) . و (المضبطة والخلاصـة) حل محلهمـا (الحكم) . و (ابللو) أصبحت (استئناف) . و (البوصـلة) خلفتها تارة كلمة (اعلان) وتارة كلمة (افادة) . و (رؤية الدعاوى) حل محلها (نظر الدعاوى) . و (شقة) أصبحت (عريضة) . و (أجرة المدافعـة) أصبحت (أتعاب المحاماة) . و (الليمان) حل محله (السجن) . و (النتيجة) حل محلها (القرار) . و (القضـايا الحقوقية) أصبحت (القضايا المدنيـة) . و (الاقاليم البحرية) أصبحت (مديريات الوجه البحرى) . و (المجالس المحلية) بدأوا بتسميتها (المحاكم المستجدة) ثم (المحاكم النظامية) ثم (المحاكم الاهلية) . واليوم أصبحت (المجالس المحلية) لهـا معنى يباين تمام المباينة معنى المجالس المحلية القديمة . وهكذا من الكلمات التى تطورت بتطور القضاء فى مصر .

ثانى لائحة للمحامين

وبعد خمس سنين أخرى أى فى ١٦ سبتمبر سـنة ١٨٩٣ (٦ ربيع أول سنة ١٣١١ هـ) عادت الحكومة وفكرت فى أمر طائفة المحامين . وجدت المحاكم قد خطت خطوة واسعة نحو الكمال فرأت من الحكمة أن تخطو المحـاماة خطوة مثلها . فسنت للمحامين قانوناً ثانياً ألغت به قانون ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ . ولرفع شأن المحاماة قررت درج أسماء المحامين فى الجدول بشروط شديدة تمنع دخول من لا يليق لممارسة هـذه الصناعة الشريفة وسمت المحامين لأول مره (الأفوكاتية) فقالت فى البند الاول بأنه « لا يجوز لأحد أن يشتغل بحرفة المحاماة (أفوكاتو) فى المحاكم الاهلية الا اذا أدرج اسمه فى جدول المحامين - الافوكاتيـة » . وشرطت لمن يريد درج اسمه فى جدول المحامين أن يكون حائزاً لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على إتمام دروسـه

او شهادة من إحدى مدارس الحقوق الاجنبيـة بشرط أن تقرر اللجنة المشكلة لنظر طلبات المحامين أنها تقوم مقـام الشهادة المذكورة أولا (وهـذه أول مرة شرطت الحكومة فيها وجوب الحصول على شهادة فى علم الحقوق) . كما شرطت أن يكون حسن السمعة والصيت . ثم بينت ما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات فنصت على واجب المحافظة على « سر المهنـة » . وعلى أجرة المحامى . وعلى واجب المدافعـة عن الفقراء مجاناً . وعلى وجوب الارتداء بالبنش المخصص للمحامين . وعلى عدم جواز الجمع بين المحاماة وعمل آخر يحط من «قدر» المحامى . كما نوهت «بشرف» الطائفـة « وقدرها » وهددت من يخالف واجباته بالعقوبات التأديبية . وبالنسـبة الى الاشخاص الذين كانوا دخلوا المحاماة فى بداية عهد المحاكم الاهلية ولم يكتسبوا خبرة وأهلية تؤهلهم لممارسة صناعة المحاماة نصت فى البند ١٧ على أنه اذا ثبت لقاضى الامور الجزئية عدم خبرة أحد المحامين المقبولين أمام محكمة الامور الجزئية بالمدافعة عن الحقوق التى عهد اليه اقامة الحجة عنهـا (كذا) ساغ له منعه عن المرافعـة مدة لا تزيد على ستة أشهر .

واتجاه رأى الشارع المصرى نحو المحاماة والمحامين تجد له ظاهرة أخرى فى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الذى ورد فيه أنه « لا يعـين أحد بوظيفة مساعد نيابة الا إذا ألحق فى أحد أقلام الكتاب بالمحاكم أو بالنيابة العموميـة مدة سنة أواشتغل مدة سنتين بمكتب أحد الافوكاتية المقبولين أمام المحاكم المصرية بأعمال المحاماة أو أقام باحدى مصالح الحكومة مدة سنتين بوظيفة تستلزم معارف قانونية » .

سعد زغلول والمحاماة

وفى ٥ مايو سنة ١٩١٠ (٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٢٨ هـ.) فى عهد نظارة المغفور له سعد باشا زغلول لنظارة الحقانية – صدر القانون رقم ٩ مكرر سنة ١٩١٠ الذى رفع شأن المحامين غير الحائزين على الشهادات ولكنهم أثبتوا كفاءة وأهليـة طول مدة ممارستهم لصناعة المحـاماة . فأعلن أن (الاشخاص المقبولين الآن فى التوكيل عن الأخصام أمام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذين يقبلون أمام المحكمة المذكورة

بمقتضى أمرنا هذا وتكتب أسماؤهم فى جدول المحامين . والاشخاص المقبولين فى التوكيل عن الاخصام أمام محكمة ابتدائيـة واحدة أو أكثر يكون لهم الحق فى المرافعـة أمام المحاكم الاخرى التى من درجتها وفى الارتداء بالبنش . . . وتسرى عليهم أحكام هذا الامر فيما يتعلق بمـا للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم و يلزم أن يكون فى كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين كشف مشتمل على أسماء الاشخاص المقبولين فى التوكيل عن الاخصام أمامها وأمام المحـاكم الاخرى التى من درجتها).

سعد زغلول ونقابة المحامين

فى ٣ فبراير سنة ١٩١٠ عين سعد باشا ناظراً للحقانيـة . وفى ١٦ اكتوبر سنة ١٩١٠ وجهت اليه خطاباً مفتوحاً نشرته « الجريدة » نصه كالآتى :

« فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ سيحتفل المحامون فى فرنسا بتـذكار مرور مائة عام على تاريخ إنشاء نقابة المحامين عندهم

« وقد أعلن رسمياً أن رئيس جمهورية فرنسا سـيرأس الحفلة التى ستقام فى بهو سراى المحكمة إكراماً لهـذا العيد . وان جميع أعضاء الوزارة الذين دخلوها من باب المحاماة سيشتركون معه فى الاحتفال بتذكار هذا اليوم العظيم . وفوق هذا تقرر دعوة رؤساء جميع نقابات المحامين لدى محاكم الاستئناف فى فرنسا وفى بلاد الجزائر وفى سائر المستعمرات الفرنساوية

« ولزيادة تعظيم الحفلة تقرر دعوة رؤساء النقابات الذين يمثلون المحاماة فى عواصم أوروبا وفى جميع مدنها الكبرى

« وأعلن فوق ذلك كله أن جميع مستشارى محكمة نقض وابرام باريس . ومستشارى محكمة الاستئناف . وقضاة المحكمة الابتدائية . ورؤساء الجهات القضائية الاخرى سيشهدون هذه الحفلة لمشاركة طائفة المحامين فى الاحتفال بتذكار تاريخ هذا اليوم المشهود

« هذا مظهر من مظاهر اعتبار طائفة المحاماة فى فرنسا ودليل من أكبر الأدلة على عظم شأن نقابة المحاماة عندهم

« وللمحاماة فى انكلترا وفى المانيا وفى ايطاليا وفى أمريكا وفى جميع بلاد الحضارة شأن لا يقل عن ذلك الشأن

« ومن يراجع تاريخ المحاماة فى بعض بلاد أوروبا قديماً يجد أن المحاماة كانت معتبرة فى نظر الحكومات من أشرف الصناعات بناء على أن غايتها من أشرف الغايات : الدفاع عن الضعفاء والمظلومين ونصرة الحق على الباطل .

« ففى اثينا مثلاً بحسب قوانين صولون ودراكون كانوا يشترطون فى المحامى علاوة على الكفاءة العلمية أن يكون حر الأصل وأن يكون حائزاً على رضاء والديه . وأن لا يكون فاراً من الخدمة العسكرية . وأن لا يكون قد دخل محلاً من محال الفسق والفجور . المحامى عندهم كان له اعتبار يقرب من اعتبار الاولياء حتى انهم كانوا يرشون المحال المخصصة للمحامين فى قاعات الجلسات بالمياه المقدسة قبل انعقاد الجلسات بهنيهة من الزمان . وفى روما كان للمحامين الحق فى التمتع بنفس امتيازات كبار الأشراف . وكان مقامهم يعادل فى الرتبة مقام أعضاء مجلس الشيوخ .

« ويدلك الاستقراء فى أحوال الأمم فى العصر الحاضر أن معظم كبار رجال السياسة فى العالمين القديم والحديث كانوا من طائفة المحامين . فمنهم رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات وغالب الوزراء حتى أن واحداً منهم تبوأ مرة كرسى البابوية .

« فالمحاماة قديماً وحديثاً لها شأن واعتبار .

« لاحظوا أن المحاماة لا يمكنها أن تؤدى وظيفتها كما ينبغى إلا إذا كان لها شأن واعتبار .

« ولاحظوا أنه لا يمكن أن يكون لها شأن واعتبار إلا بضمانة استقلالها وبحفظ كرامتها . ولا يمكن أن تكون المحاماة مستقلة وكرامتها مصونة إلا إذا تألفت من أفرادها هيئة رسمية تناضل عن حقوق الدفاع من حرية واستقلال وعدالة . وتدافع عن شرف المحامين والمحاماة فى كل ما له مساس بسيرهم وسلوكهم ومعاملاتهم مع رجال القضاء ورجال النيابة .

« كذلك رأوا أن ترك المحامى معرضاً امام المحاكم وامام النيابة لطعن الطاعنين وشكوى الشاكين بحق وبغير حق وتركه خاضعاً خصوعاً مطلقاً لقضاة المحاكم وأعضاء

نيابة فيه خطر على استقلاله فجعلوا للنقابات سلطة النظر والاشراف على أعمال المحامين.

« النقابة تكون سند المحامى وقوته اذا صادرته قوة رسمية فى حرية دفاعه . أو صادرته سلطة فى شأن من شؤون صناعته . فى ذلك ضمان استقلاله . وفيها يجد السند اللازم لحفظ شرفه وشرف صناعته ممن يتهجمون على سمعته وعلى عواطفه وفى ذلك ضمان كرامته . وفيها يجد الشاكى بحق أعظم كفيل لانتصافه بسرعة العدل

« احدى نتائج عدم وجود نقابة للمحامين فى مصر ضعف المحاماة أمام القضاء وأمام النيابة لدرجة قد ينقلب فيها هذا الضعف خطراً على حرية الدفاع فى كثير من الأحيان .

« مَن منا لا يعرف سوء المعاملة التى يلقاها بعض المحامين فى الجلسات وخشونة الألفاظ التى يستعملها بعض القضاة لتقريع بعض المحامين واسكاتهم والمقاطعة عليهم لدرجة تجعل دفاعهم أبتر وتجعلهم هم أنفسهم فى درجة استكانة لا يستطيعون معها مقاومة هذه القوة التى لا قبل لهم بها منفردين .

« ان نفراً من المحامين لما لم يجدوا من أنفسهم قوة تدافع عن مصالحهم وتذود عن شرفهم استعاضوا عنها بكسب عطف بعض القضاة أو بعض رجال النيابة ولو افتدوا عطفهم ورضاءهم بشىء من الشمم ومن عزة النفس . ومن نتائج هذه الفوضى أيضاً قلة اعتبار طائفة المحاماة فى نظر بعض رجال القضاء حتى كثرت الشكوى من تلك الألفاظ السمجة والاشارات المهينة التى تصدر من بعض القضاة فى الجلسات العلانية وفيهامافيها من إيلام عواطف المحامين وجرح احساساتهم لدرجة تجعلهم فى نظر موكليهم وفى نظر الجمهور أقل من درجة الاعتبار الواجب أن يكون لهم . ومع تمادى الزمان على هذه المعاملة وقر فى نفوس بعض القضاة أن المحاماة ليس لها من الاعتبار أكثر مما لطائفة الكتبة العموميين حتى أدى بهم هذا الاعتقاد الى انهم اذا أبصروا بجماعة من المحامين فى بهو السراى أو فى الطريق العام أداروا وجوههم كراهة الاضطرار الى رد التحية والسلام .

« ومن نتائجها أيضاً انحلال عرى الجامعة التى تربط المحامين بعضهم ببعض .

وبسبب هـذا الانحلال كثر تحاسـدهم وتباغضهم وسعى البعض منهم فى الاضرار بالبعض الآخر . فلو كانت لهم نقابة يرجعون اليها فى أمورهم لأصلحت ذات البين بينهم وما كان ثمة أثر لتلك الدعاوى الجنائيـة والدعاوى المدنية التى يرفعها المحامون بعضهم على بعض .

« اجتمعت جميع هذه العلل فى جسم طائفة المحامين فعظم ضعفهم وضعف عزمهم وقل احترامهم ووهن استقلالهم وأصبح المحامى منا يستكبر القاضى أو النائب أن ينظر اليه نظرة النظير لنظيره فى خدمة العدالة على حد قول أحد حكماء فرنسا (انمـا المحاماة وجدت يوم وجد القضاء وكلاهما سواء فى خدمة العدالة)

« أدركت الحـكومة أهمية وجود نقابة للمحامين فسنت لها نظاماً مع قوانين المحاكم المختلطة . وقد مضى على تشكيلها حتى الآن ثلاثون سنة تعمل عملها فى خدمة المحاماة وفى خدمة القضاء المختلط . حتى انها كثيراً ما شاركت محكمة الاستئناف المختلطة فى تحضير وتنقيح مشروعات القوانين قبل مصادقة الحكومة عليها — الا أن الحـكومة فى سـنة ١٨٨٣ لما أنشأت المحاكم الاهلية لم تسن لطائفة المحامين نظاماً مثل الذى كان موجوداً امام المحاكم المختلطة من قبل . ولعل كان لها العذر فى ذلك العهد . أما الآن وقد شرطت لقبول المحامين اكبر الضمانات فليس لها العـذر اذا هي أبطأت . أليس من الغريب أن نجد فى مصر للفحامين والشياليين والمزارعين ولفافى السجاير نقابات ترعى مصالحهم ولا نرى للمحامين نقابة ؟ أليس من الغريب أن نجد لوكلاء المحامين جمعية تنظر فى مصالحهم وفى شؤونهم ولا نجد للمحامين أنفسهم جمعيـة ؟ للمحامين أمام المحاكم المختلطة نقابة . وللنقـابة مأموريتان واحدة فى مصر وواحدة فى المنصورة . ونحن المحامين الوطنيين باقون بغير نقابة تشرف على أعمالنا وتدافع عن حقوقنا وتنظر فى واجباتنا وتجمع كلماتنا وتقوى عصبيتنا وتعالج ضعفنا وتصلح ذات البين بيننـا أنفسنا أو بيننا وبين موكلينا أو بيننا وبين اخواننا من رجال القضاء والنيابة .

« الحمد لله الذى جعل ناظر الحقانية من زملائنا . يعرف ما لاخوانه من الأمل فيه وما للمحاماة من الحق عليه . لا نزال نذكر له تلك الكلمة الجامعـة التى قالها ليلة

حتفلنا بتكريمه على أثر تعيينـه ناظراً للمعارف وهى قوله : (كيف أنسى المحـاماة وهي عـلتى الثانية) .

«أيها الوزير

« ان عائلتك الثانية تشكو الضعف والوهن . واخوانك فيها ينتظرون منك وأنت لآن المشرف الأكبر على القضاء المصرى أن تدركها بحولك وقوتك وتداويها بحكمتك وخبرتك .

« ان الفرنساويين سيحتفلون يوم ٥ ديسمبر المقبل بالعيد المئوى لتاريخ انشاء نقابة لمحامين عندهم . فهل للمصريين أن يحتفلوا فى يوم ٥ ديسمبر الآتى بعيد ميلاد نقـابة لمحامين عندهم ؟

« اذا قبلت الرجاء وحققت الآمال تركت لك فى تاريخ المحاماة أثراً خالداً نذكره لك ويذكره لك ابناؤنا وأحفادنا أبد الآبدين ودهر الداهرين . . »

وفى خلال سنة ١٩١٢ أعدت الرجاء الى سعد باشا ليتولى بعنايته وشهامته انشاء نقابة المحامين بمقال آخر قلت فيه :

« فى يوم ١٦ اكتوبر سنة ١٩١٠ شرحت فى صـدر الجريدة أسباب ضعف لمحاماة امام رجال القضاء ورجال النيابة كما بسطت أسباب انحلال عرى الجامعـة التى تربط المحامين بعضهم ببعض . وبينت وجه الضرورة فى انشاء نقـابة للمحامين تجمع كلمتهم وتقوى عصبيتهم وتعالج ضعفهم وتحافظ على كرامتهم واستقلالهم الى أن قلت :

« للمحامين أمام المحاكم المختلطة نقابة . ونحن المحامين الوطنيين باقون بغير نقابة تشرف على أعمالنا . وتدافع عن حقوقنـا . وتنظر فى واجباتنا . وتجمع كلمتنا . وتقوى عصبيتنا . وتعالج ضعفنا . وتصلح ذات البين فيما بيننا أنفسنا او بيننـا وبين موكلينا أو بيننا وبين اخواننا من رجال القضاء والنيابة .

« الحمد لله الذى جعل ناظر الحقانية من زملائنا يعرف ما لاخوانه من الأمل فيه وما للمحاماة من الحق عليه . لا نزال نذكر له تلك الكلمة الجامعة التى قالها ليلة احتفلنا بتكريمه على أثر تعيينه ناظراً للمعارف العمومية وهى قوله : (كيف أنسى المحاماة وهى عـلتى الثانية ؟)

« أيها الوزير

« ان عائلتك الثانية تشكو الضعف والوهن واخوانك فيها ينتظرون منك وأنت الآن المشرف الأكبر على القضاء المصرى أن تدركها بحولك وقوتك وتداويها بحكمتك وخبرتك

« ان الفرنساويين سيحتفلون فى ٥ ديسمبر المقبل بالعيد المئوى لتاريخ انشاء نقابة المحاماة عندهم فهل للمصريين أن يحتفلوا فى يوم ٥ ديسمبر الآتى بعيد ميلاد نقابة المحامين عندهم ؟

« ان قبلت الرجاء وحققت الآمال تركت لك فى تاريخ المحاماة أثراً خالداً نذكره لك ويذكره لك أبناؤنا وأحفادنا أبد الابدين ودهر الداهرين »

« وماهى إلا فترة وجيزة من الزمن حتى اجتمع المحامون فى فندق مصر الجديدة فتباحثوا وتناقشوا فى أمر النقابة . ثم ألفوا من بينهم وفداً كلفوه عرض رغبات وآمال المحامين على صاحب الأيادى البيضاء على القضاء والمحاماة فى مصر سعد باشا زغلول . فقابلهم ورحب بهم ووعدهم بالعمل . وما هى إلا فترة أخرى من الزمن حتى ظهر قانون النقابة بحلته الرسمية . وها موعد عقد الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء النقابة قد تحدد فى يوم أول نوفمبر سنة ١٩١٢

« فيوم أول نوفمبر سنة ١٩١٢ سيكون يوماً معدوداً فى تاريخ المحاماة والقضاء فى مصر . سيكون عيد استقلال المحاماة كما سيكون فاتحة عصر جديد للمحاماة وللقضاء فى مصر . لأنى أعتقد ان القضاء لا يرقى إلا إذا رقت المحاماة . والمحاماة لا تترقى إلا إذا ترقى القضاء . لأن القضاء والمحاماة متضامنان فى خدمة العدالة . ما يؤثر فى أحدهما يؤثر فى الآخر رفعاً أو خفضاً ضعفاً أو قوة

« ما أحلى تلك الحكمة البالغة التى قالها الأستاذ لابورى نقيب المحامين فى فرنسا يوم وقف خطيباً فى ندوة المحامين بباريس سنة ١٩١١ وهى قوله :

" Il ne saurait y avoir une grande Magistrature sans un grand Barreau, comme il ne saurait y avoir un grand Barreau sans une grande Magistrature."

« هـذه حكمة ينبغى لجميع المحامين ولجميع القضاة أن يجعلوها نصب أعينهم .

وحبذا لو كتبوها على لوحات وعلقوا اللوحات فى قاعات المحامين وفى مكاتب المحامين وفى حجرات القضاة وفى غرف الجلسات لتكون ذكرى للذاكرين . فالقاضى من مصلحته أن يعمل على رفعة المحامى وعلى استقلاله وعلى صون كرامته . كما ان المحامى من مصلحته أن يعمل على رفعة القاضى وعلى استقلاله وعلى صون كرامته . ليس هذا واجب المحامى أو القاضى فقط بل هو واجب الحكومة أيضاً . إذا أرادت الحكومة أن تكون للأمة الثقة التامة بقضاة البلاد وجب عليها أن تعلن استقلال القضاء واستقلال المحاماة وان تعمل على ما فيه تأييد هذا الاستقلال . استقلال القاضى الاستقلال التام لا يكون إلا بأعلان عدم قابليته للعزل أو للنقل . جزئياً كان أو ابتدائياً أو استئنافيا . واستقلال المحامى الاستقلال التام لا يكون إلا بأعلان عدم هيمنة أى سلطة عليه إلا سلطة القانون . ولا يتحقق هذا الاستقلال إلا بأعلان تضامن أفراد الطائفة بعضهم ببعض ليكونوا كرجل واحد فى العمل على ما فيه صون كرامة المحامين وحفظ شرف المحاماة . وهذا التضامن لا يتحقق إلا بالنقابة

« النقابة تكون سند المحامى وقوته إذا صادرته قوة رسمية فى حرية دفاعه أو صادرته سلطة فى شأن من شؤون مهنته وفى ذلك ضمان استقلاله . وفيها يجد الستر اللازم لحفظ شرفه وشرف مهنته ممن يتهجمون على سمعته وعلى عواطفه وفى ذلك ضمان كرامته

« المحاماة فى أوروبا معتبرة انها مدرسة القضاة . يعتقدون ان القاضى لا يكون قاضياً صحيحاً إلا إذا كان محامياً قبل أن يكون قاضياً . هذا هو الفكر السائد فى أوروبا وفى أمريكا . ولذا تجدهم يشترطون دائماً فى القاضى أن يكون سبق له الاشتغال بالمحاماة مدة مديدة من الزمان . وهذا هو سر كون المحاماة لها فى أوروبا نفس المنزلة التى للقضاة وكون المحامين لهم نفس الاعتبار الذى للقضاة

« الرداء الذى يلبسه المحامى فى أوروبا يؤهله لأعلى المراتب واسنى المناصب . يكفى الاستقراء على ان الذين يتولون الآن سياسة العالم بأسره هم من رجال المحاماة خذ لك مثلا رجال السياسة في فرنسا . فرئيس جمهورية فرنسا ورئيس الوزارة وجميع الوزراء فيها من رجال المحاماة حتى وزيرى البحرية والحربية من رجال المحاماة .

كذلك الحال فى انجلترا تجد رئيس الوزارة وخمسة وزراء معه من رجال المحاماة . ومعظم رجال السياسة فى أوروبا وأميركا من رجال المحاماة

« سمت المحاماة بالمحامين الى أرفع منصب دينى عندهم فى العالم . سمت بنقيب المحامين في فرنسا وهو الافوكاتو جى فوكو إلى كرسى البابا وية . حيث انتخبه مجمع الكرادلة فى سنه ١٢٥٤ ليكون بابا . فتبوأ كرسى البابا وية باسم كليمان الرابع . ومن يزور متحف نقابة المحامين في باريس يجد اسمه مقيداً فى جدول النقباء الذين تولوا رئاسة طائفة المحامين فى القرن الثالث عشر

« النائب العمومى عند الانكليز معدود من رجال المحاماة لا من رجال القضاء هو زعيم المحامين فى انكلترا . الحكومة لا تدفع له مرتبًا شهريًا أو سنويًا بل تدفع أتعابًا عن كل عمل يتولاه . وأتعابه تقدر عادة بمبالغ طائلة جداً . النائب عندهم لا يجلس مع القضاة في الجلسة بل يقف مع المحامين في صفهم . هو ورئيس المحكمة المخصوصة لهما دون غيرهما حق الاشراف العام على أمور القضاء فى انكلترا باسرها

« وابلغ من هذا انه لما احتفل المحامون فى فرنسا فى ديسمبر سنة ١٩١٠ بالعيد المئوى لتاريخ انشاء نقابة المحاماة عندهم وقف رئيس جمهورية فرنسا خطيبًا بين رئيس الوزارة والوزراء ورؤساء محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائيه والمستشارين والقضاة والنائب العمومى ورؤساء النيابات ورؤساء نقابات المحاماة فى أوروبا وفى أمريكا وأطرى المحاماة كما أطرى الخدمات الجليلة التى تؤديها المحاماة للقضاء والخدمات العظيمة التى يقوم بها المحامون فى العالم بأسره ثم قال :

« ويلذ لى فى هذا المقام ان أكرر كلمة كانها حكمة كان لها فى عهد صدورها من قائلها دوى عظيم بين رجال القانون ألا وهي « أنه لايصح إن يقال عن المحامى الذى ينتقل من المحاماة الى الوزارة انه ارتقى وارتفع. كما لا يصح ان يقال عنه إذا تخلى يومًا عن الوزارة وعاد الى المحاماة انه نزل وانخفض . . »

« ما أسعد اليوم الذى تحق فيه هذه الكلمة على رجال المحاماة فى مصر . ذلك اليوم يكون بلا شك الحجة البالغة على ان المحاماة فى مصر بلغت ذروة المجد ومنتهى الشرف والكمال »

وقد حقق سعد باشا آمال المحامين فيه بسن قانون نقابة المحامين . إذ صدر قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بانشاء نقابة المحامين فاقره مجلس النظار فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٢ ونشرته الجريدة الرسمية فى العدد الصادر فى ٥ اكتوبر سنة ١٩١٢

نقابة المحامين

فى سنة ١٩١٢ رأت الحكومة أن المحاماة بلغت مكانة سامية تعادل سمو مكانة القضاء . فسنت لها قانوناً به جعلتها على قدم مساواة واحدة مع أرقى نظيراتها فى أوروبا. ومن أهم ما استحدثه هذا القانون فى نظام المحاماة الجديد أن أنشأ للمحامين « نقابة » تمثل عموم المحامين . لها مجلس وجمعية عمومية وصندوق [1] . وجعل للنقابة الحق فى تمثيلها فى لجنة قبول المحامين بحضور اثنين من المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف يعينهما مجلس النقابة . كما جعل لها الحق أيضاً فى تمثيلها فى مجلس تأديب المحامين حيث نص القانون على وجوب حضور نقيب المحامين أو عضو من أعضاء مجلس النقابة ينتدبه المجلس المذكور بدلا من النقيب. وخول مجلس النقابة حق رفع الدعاوى التأديبية على المحامين. كما خوله حق اجراء التحقيق مع المحامين الذين تصدر منهم أعمال تستوجب المؤاخذة. ونص على أن يعتبر مجلس النقابة فيما له من اختصاص سلطة إدارية للنظر فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات بمعنى أنه لو قدم شخص بلاغاً كاذباً للنقابة فى حق أحد المحامين اعتبرت النقابة هيئة إدارية يتناولها حكم المادة ٢٦٣ وحقت معاقبة على المبلغ . واعتبر مجلس النقابة شخصاً معنوياً له حق النيابة عن النقابة والدفاع عن حقوقها والعمل باسمها كلما حصل مساس بكرامتها أو بمصالحها . ومن أهم نصوص هذا القانون أن جعل لمحكمة النقض والابرام وحدها حق النظر فى أوجه البطلان الماسة بتشكيل الجمعية العمومية أو تأليف مجلس النقابة . وقد وفقت فى إقناع المغفور له سعد زغلول باشا ناظر الحقانية وقتئذ بقبول هذا النص فأمر بتدوينه ولم يكن معروفاً فى مصر من قبل . ومن تاريخ صدور هذا القانون والنقابة تتولى الهيمنة على المحامين جميعاً. وبفضل هذا النظام الجديد خطت طائفة المحامين خطوات واسعة نحو الكمال .

---

(١) ما فيه من الاموال لغاية سنة ١٩٣٦ بلغ ٨٦٣ ر ١٨ جنيها .

أول جمعية عمومية للمحامين

اجتمعت أول جمعية عمومية لمحامى المحاكم الاهلية فى يوم الجمعية أول نوفمبر سنة ١٩١٢ فى الساعة الثالثة بعد الظهر بسراى محكمة الاستئناف بقاعة جلسة النقض والابرام القديمة (المخصصة الآن لانعقاد محكمة الجنايات) ورأس عملية الانتخاب يحى باشا ابراهيم رئيس محكمة الاستئناف بمعاونة عزيز باشا كحيل المستشار . وقد اشترك فى الانتخابات ٣٣٣ محامياً وأسفرت الانتخابات عن انتخاب :

ابراهيم بك الهلباوى	ونال من الأصوات	٣٠٧
ثم عبد العزيز فهمى بك	«	«	«	٢٦٩
ثم أحمد بك لطفى	«	«	«	٢١٢
ثم محمد بك يوسف	«	«	«	٢٠٨
ثم محمود بك أبو النصر	«	«	«	١٨٤
ثم عزيز بك خانكى	«	«	«	١٧٦
ثم أحمد بك رأفت	«	«	«	١٥٢
ثم محمد بك أبو شادى	«	«	«	١٤٩
ثم نصر الدين زغلول	«	«	«	١٤٩
ثم حسن بك صبرى	«	«	«	١٤٨
ثم مرقص بك حنا	«	«	«	١٣٣
ثم احمد بك رمزى	«	«	«	١٣٢
ثم أحمد بك نجيب براده	«	«	«	١٢١
ثم اسماعيل بك زهدى	«	«	«	١١٥
ثم اسكندر بك عمون	«	«	«	١١٣

فتألف من هؤلاء جميعاً أول مجلس نقابة للمحامين . ثم انتخب ابراهيم بك الهلباوى نقيباً باجماع الاراء تقريباً ومحمد بك يوسف وكيلا

ولتدرك مبلغ الرقى الذى وصلت اليه المحاماة الآن أمام المحاكم الأهلية أبسط لك حالة الوكلاء من قبل انشاء المحاكم الأهلية وحالة المحامين اليوم . ومن مقارنة الحالتين تدرك تماماً الرقى الكبير الذى وصلت اليه المحاماة الآن والمكانة الرفيعة التى وصل اليها المحامون اليوم .

الوكلاء الذين كانوا يمارسون صناعتهم أمام المحاكم الشرعية وأمام المجالس المحلية كانوا من أحط الناس علماً وأخلاقاً وكان يطلق عليهم اسم (العرضحالجية) أو (وكلاء الأشغال) أو (المزورين) . حسب الرجل منهم أن يكون قادراً على رص الجمل وصف الكلام أو يكون كاتباً لينصب نفسه وكيلا عن الخصوم فى الدعاوى الشرعية وفى الأشغال الادارية وكانوا يسمونهم (وكلاء الدعاوى) أو (وكلاء الحكم) .

قال علاء الدين الكندى :

ما وكلاء الحكم ان خاصموا إلا شياطين أولو باس
قوم غدا شرهم فاضلا عنهم فباعوه على الناس

ويخال لنا أن شأنهم كان شبيهاً بشأن المحامين فى سالف الزمان فى بلاد الصين لأن محترفى المحاماة فى بلاد الصين كانوا من المتشردين والدجالين .

روى المرحوم فتحى باشا زغلول فى كتابه « المحاماة » أن (أحد العظماء ذهب إلى المحكمة الشرعية الكبرى ذات يوم فهاجه ما شاهد من المعاملات التى لم ينزل بها شرع الله وخرج من فوره فشكا « المزورين » إلى المرحوم محمد على باشا . كان لشكواه رنة فى ديوان الوالى وأمر الباشا بتحقيقها ومحاكمة من ثبتت عليه جريمة ايذاء عباد الله . . .) ثم نقل الينا صورة الشكوى بحرفها وإذا الشاكي يقول فيها (فى ضمن دعوة توجهت إلى المحكمة فشاهدت ما لا يتوهم للعقل أن يقع فى بلاد الكفار من خصوص التزوير الحاصل . وصرنا فى غاية العجب من أن هذه الأمور تصدر فى محكمة ولى النعم الذى شهر عدله فى كل القرا وصار أوضح من الشمس . ولكن لا تطرق مسامعه الكريمة هذه الأحوال . تجاسروا الناس على فعل ما لا يرضى الله ورسوله فوالله ان لم تسعفوا المحروسة بازالة التزوير منها والا يصبح الغنى فيها فقير . لأن الانسان إذا شاهد أمور بمثل ذلك فلا يأمن على نفسه ولا على ماله . الله تعالى

يجرى ازالة هذا المنكر على يديكم . ومن حيث أن هذا الأمر فاض وزاد وصار بعض الناس يتخذونه صنعة وأبطلوا كارهم به لزمنا أن نفيد سعادتكم بما هو حاصل بالمحروسة وانهم بيصوروا الحق باطل والباطل حق) .

فلما عرضت هذه الشكوى على محمد على باشا أمر رئيس الديوان الخديوى بتحقيقها وأمره (بتأديب المزورين) قائلا (كونوا متنبهين فى قطع دابرهم وانظروا فى طريقة فى قطعهم واقطعوهم). ولما حقق رئيس الديوان رفع قائمة بأسماء هؤلاء المزورين ورد فيها ما يأتى :

أحمد أبوزيد — من أهالى بنى عدى وكان عطار بالصنادقية . واستبدل العطارة بالشطارة . صنعته يتوكل و يشهد فى الدعاوى .

محمد عبد الغنى القبانى - والده كان كاتب بالمحكمة وله شهرة بالتزوير ومن حيث قد نظر من والده ذلك. فترك القبانة واستبدلها بالشطارة. فيتوكل و يشهد فى الدعاوى

عبد الهادى العزبى - ذو معرفة بالتزوير فارباب ذلك يراجعوه و يعملوا صورة لاجراء تزويرهم .

عازر القسيس - له مقارشة فى دعاوى الأقباط مع بعضهم . كذلك يقارش فى الدعاوى الذى لهم مع ساير الملل و يتوكل و يشهد و يحضر بالمحكمة .

محمد أغا الزرار - يتوكل و يشهد فى الدعاوى الزور . وله علاقة فى ورود الشهود وخاطره معدود .

على مسعود — تاجر بالنحاسين له علاقة بطريق التزوير ويحب التوكيل ووجود الشهود .

الشيخ يوسف البرندى - من المعدودين خاطرهم فى الدعاوى صنعته وعمله التوكيل ووجود الشهود .

ولما عرضت القائمة على محمد على باشا أمر بنفى البعض إلى بلاد السودان والبعض الآخر إلى بلاد الغرب .

وما انطبع فى أذهان الناس عن وكلاء الدعاوى فى زمن محمد علي استمر منطبعاً فى أذهان الناس الذين جاءوا من بعدهم فى زمن عباس وفى عهد سعيد وفي عصر

سماعيل . بدليل أن الحكومة المصرية لما فكرت فى سنة ١٨٨٠ فى سن لائحة للمحاكم الشرعية وأرادت أن تنص على جواز قبول التوكيل عن الأخصام وعلى الشروط الواجب توفراها فى الوكلاء قالت ان (للقاضى ان لا يقبل فى التوكيل عن الاخصام عند اقتضائه من يكون متهماً بين الناس بعدم الأمانة أو معروفاً بالحيل أو الفساد أو مشهوراً بالتزوير وسوء السلوك) فعبرت الحكومة فى هذا البند عما كان يدور فى خلد الناس من أن وكلاء الدعاوى اشتهروا بعدم الأمانة وبالحيل وبالفساد وبالتزوير وسوء السلوك فأرادت أن تحرم على هؤلاء الذين وصموا بهذه الوصمة التوكيل عن الأخصام .

وروى لنا الأستاذ الكبير ابراهيم الهلباوى بك مناقشة دارت حول زواجه فى سنة ١٨٨٧ من احدى الجوارى الشركسيات اللواتى يعشن فى السراى تدل على عقيدة الناس فى ذلك الزمان فى طائفة المحامين . قال :

« تزوجت لأول مرة وأنا لا أزال محامياً شاباً فى مدينة طنطا . وكان ذلك حوالى سنة ١٨٨٧ وكانت زوجتى (كلفا) من الجوارى الشركسيات اللواتى يعشن فى السراى ويبقين بين جدرانها لا يعرفن غير سادتهن ولا يختلطن بأحد من العالم الخارجى عن السراى مطلقاً . عقدت على زوجتى ثم سافرت بها الى مقر أعمالى فى طنطا وبقيت معى حينا قبل أن تعود الى القاهرة لتقوم بواجب الشكر لصاحبات السمو الأميرات سيداتها السابقات . وحدث أن علمت زميلات زوجتى فى السراى أنها تزوجت وأنها سافرت مع زوجها فسألن عمن عساه يكون ذلك الزوج . وعلمن أن زوج الزميلة (أبوكاتو) فلم يفهمن معنى هذه الكلمة ولا زلن يستقصين حتى اتصلن بباش أغا سراى القصر العالى فسألنه : من عساه يكون صاحب مهنة (الأبوكاتو) . وكان جواب الباش أغا (مزور أو نصاب) . وذهبت زوجتى بعدئذ الى السراى تشكر صاحبات السمو الأميرات نعمت هانم مختار وأمينه هانم اسماعيل فلما علمت الجوارى بتقدمها جئن اليها باكيات نادبات سوء طالعها معزيات فيما صادفها من نكد الطالع فى تلك الزيجة . لماذا ؟ لأنها تزوجت مزوراً نصاباً . فافهمتهن زوجتى حقيقة أمر الأبوكاتو وشرف مهنته ومكانتها استناداً إلى ما رأته بعينيها فعدن يهنئنها مبتهجات . . . » .

استمرت الحكومة تطلق على من يقبل (فى التوكيل عن الأخصام) اسم (وكلاء) حتى بعد صدور لائحة ١٧ مارس سنة ١٩٠٠ (١٦ ذى القعدة سنة ١٣١٧ هـ) اذ أصرت فيهـا على تسميتهم (الوكلاء الشرعيين) وسمت اللائحة (لائحة الوكلاء الشرعيين) وأطلقت على جدولهم (جدول الوكلاء) وعند ما تكلمت على تأديبهم قالت : (تأديب الوكلاء) وعند ما نصت على واجباتهم قالت : (من أخل بواجباته من الوكلاء) وهكذا .

لائحة المحاماة الشرعية

ولم تسمهم محامين الا فى سـنة ١٩١٦ عند ما أصدرت القانون نمرة ١٥ حيث سمتهم « المحامين » وسمت لائحتهم « لائحة المحـاماة » وشرطت على من يريد أن يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية أن يكون حاصلا على شهادة العالمية من احدى المعاهد المبينـة بقانون الأزهر أو على شهادة الدراسة النهائية من مدرسة الحقوق السلطانية أو أن يكون اشتغل بوظيفة القضاء بالمحاكم الشرعية مدة أربع سنوات . ثم نصت على وجوب التمرين . و بينت حقوق المحامين وواجباتهم . ونوهت بكرامة المحاماة. و بشرف طائفة المحامين و بقدرها . وخولتهم حق لبس الرداء الخاص بالمحـامين . وأوجبت عليهم لبسه فى الجلسات . ونصت على تأديب المحامين . ووضعت نظام نقابة المحامين ونظام الجمعيـة العمومية لنقابة المحامين . وجعلت لمجلس النقابة حق مخابرة جهات الحـكومة أو أى شخص آخر فيما يتعلق بشؤون النقابة . كما جعلت له حق مراقبة سير المحامين والوساطة بين المحامين وموكليهم . و بين المحامين أنفسهم . وحق انذار المحامين . وحق النيابة عن النقابة والدفاع عن حقوقها والعمل باسمها كلما حصل مساس بكرامتها أو بمصالحها . واعتـبرت مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة إدارية بالنظر للأحوال المنصوص عليها فى المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات . وأوجبت تمثيل المحامين فى لجان قبول المحامين وفى لجان تأديب المحامين و بالجملة ساوت بين المحامين الشرعيين واخوانهم المحامين الأهليين والمحامين الأجانب المقبولين للمرافعة أمام المحاكم المختلطة فى كل شىء .

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ صدرت اللائحة الداخليـة لنقابة المحامين الشرعيين. وتكاد تكون صورة طبق الأصل للائحة نقابة المحامين الأهليين.

نظرة سريعة فى حال المحاماة قديماً وحديثاً

أرأيت هذا التطور الكبير وهذا الرقي السريع. البون كبير جداً بين حال المحاماة قديماً وحالها حديثاً. والفرق عظيم جداً بين شأن المحامين اليوم وشأنهم بالأمس. فالمحامى الشرعى أصبح بالنسبة الى القاضي الشرعى ندا ونظيراً. ألم يشترط الشارع على قضاة الشرعيين الذين يريدون ممارسة صناعة المحاماة أن يكونوا قد شغلوا وظائف القضاء الشرعى أربع سنوات على الأقل؟. واليوم نرى قضاة المحاكم الشرعية يستقيلون ويشتغلون فى المحاماة. وقد رأينا أحد قضاة أكبر محكمة شرعية فى القطر – وهى المحكمة العليا الشرعية – يشتغل محامياً بعد أن أحيل الى المعاش. كما رأينا بعض المحامين الشرعيين يفوزون فى الانتخابات البرلمانية ويصيرون نواباً.

أما المحاماة الأهلية فقد كان نصيبها في الرقي العلمى والاجتماعى والسياسى اعظم وأكبر. ولعل أول حادث دفع بهـا الى الامام هو اختيار سعد زغلول بك المحامى سنة ١٨٩٠ لتولى منصب القضاء فى محكمة الاستئناف الاهلية. ومن بعد تعيينه اطرد رقي المحاماة سنة بعـد سنة الى ان وصلت مكانة المحامين الى درجة حملت الحكومة على اختيار كثير منهم فى المحاكم الجزئية وفى المحاكم الابتدائيـة وفى محكمة الاستئناف قضاة ومستشارين ورؤساء محـاكم ورؤساء دوائر ووكلاء نيابة ورؤساء نيابة أمام القضاءين الاهلى والمختلط وعلى اختيار بعضهم مستشاراً ملكيًا.

وكان للمحامين حظ كبير فى النهضة العلمية القانونيـة. هم أول من أنشأ المجلات القانونية: الحقوق (لصاحبها اميل شميل). والاحكام (لصاحبها نقولا بك توما). والمحاكم (لصاحبها يوسف بك آصاف). والشرائع (لصاحبيها احمد لطفى السيد واسماعيل الحكيم). والالتفات. والقضاء. والاستقلال. والأحكام الشرعية. وميزان الاعتدال. والامام. والفرقان. والمنبر. والقضاء. والبوليس المصرى. والحقوق (لصاحبها ابراهيم جمال). والشرائع (لصاحبها سعادة بك المحامى). والدليل والمحاكم

الاهليـة . والحال . وروضة البحرين . والبصـير القضائى . والقضاء الشرعي . وبريد المحاكم . ومجلة المحكمة الشرعية . والاسكندرية . وكلية الحقوق . والجريدة القضائية . وأصدرت نقابة المحامين مجلة (المحاماة) وهى تضارع أعظم المجلات القضائية المعروفة فى أوربا . وهي الآن مرجع رجال القانون فى القضاء والنيابة والمحاماة وكليـة الحقوق - وللمحامين فى عالم التأليف كتب ورسائل وبحوث منوعة تضارع أرقى ما كتب الكاتبون فى المسائل المدنية والجنائية والتجـارية والدولية والشرعية والملية والحسبية وفى المرافعات وتحقيق الجنايات .

استمر الاطراد فى الرقي الى أن وضعت الحرب أوزارها فاندلعت نار الحماسة الوطنية فى قلوب المحامين وزجت بهم فى ميـدان الحركة الوطنية وفى ميدان السياسية المصرية فكان لهم نصيب وافر فيما وصلت اليه مصر اليوم من الحرية والاستقلال .

لبث المحامون يبثون فى الامة روح الحرية وروح الاستقلال الى أن وضع رجال السياسة دستور سنة ١٩٢٣ فاشـترك المحامون فى وضع النظام الدستورى للبلاد . ولما جاءت الانتخابات الأولى كان للمحامين القـدح المعلى فى إدارة حركة الانتخابات فى عموم القطر . وفاز منهم كثيرون بعضوية مجلس الشيوخ وعضوية مجلس النواب .

وبدخول المحامين ميدان السياسة انفتح أمامهم باب المناصب السياسية الكبرى. فتولوا وزارات الحـكومة وبعضهم تولوها من بعد توليهم مناصب قضائيـة ومناصب إدارية فى الحـكومة . وبعضهم دخلها من باب المحاماة رأساً . كما تولى البعض رياسة الحـكومة والبعض الآخر رياسة مجلس النواب . وأصبح المحامى الآن ينتقل بسهولة من المحاماة الى الوزارة ومن الوزارة الى المحاماة ومن المحاماة الى رياسة محكمة الاستئناف والى رياسة محكمة النقض والابرام . ورأينا محامين ينتقـلون طفرة واحدة من اللجان الفرعية للمحامين - بأسيوط وطنطا واسكندرية - الى وزارة الحقانية ووزارة الأوقاف ووزارة التجارة ووزارة الزراعة ووزارة الحربيه وغيرها . تمثلنا كل هذا فتذكرنا الأمر الذى أصدره الامبراطور فالنتنيان وفيه أعلن أن مرتبة المحامي تعادل ارفع مرتبـة فى الدولة . وأن شرف المحامى لا يقل عن شرف القاضى .

ولتدرك مبلغ ما وصلت اليـه المحاماة من مكانة رفيعة وخلال سامية وما بلغه

نحمون من أرقى مراتب البلاغة وسمو الشعور بالواجب نحو العدالة ونحو القضاء ونحو نفسهم ونحو موكليهم أنقل لك هنا تلك الكلمة الجامعة المانعة التى ألقاها الاستاذ مكرم عبيد باشا نقيب المحامين وقتئذ فى الجمعية العمومية للمحامين تحديداً لمسئولية المحامى و بياناً لواجباته . قال وما أبدع ما قال :

« يكفى فى نقيب المحامين أن يكون متشبعاً بالمحاماة فكرة. معتزاً بالمحاماة مهنة. مقدراً للمحاماة مسئولية . حفيظاً بالمحاماة كرامة . أميناً على المحاماة عهدة . مستقلا بمحامة عقيدة . طالباً بالمحاماة عدالة . دافعاً بالمحاماة مظلمة . مضحياً للمحاماة مصلحة . ذلك شأن النقيب وهو أيضاً شأن المحامى لا فارق بين الاثنين الا أن الاول يستمد من الثانى وجوده وشرفه » .

ثم قال ونعم ما قال :-

« ان المحامى رسول الناس لدى العدالة . ورسول العدالة عند الناس . الامانة والعدالة هما إذن عماد المحاماة وسبب وجودها . ولذلك كان من الواجب الأول على الأمم والحكومات أن تحرص كل الحرص على كرامة المحامى واستقلاله باعتباره عضواً فى العائلة القضائية يعمل على تحقيق العدالة بين الناس . وباعتباره عضواً فى الهيئة الاجتماعية يؤتمن على حقوق الناس ومصالح الناس » .

ثم زاد فقال :

« الشرف . الكرامة . استقلال الرأى . حرية العقيدة . الاختيار . الاستمساك بمبدأ والاعتزاز بالحق - كل أولئك هي المحاماة »

الى أن قال :

« اذا كان من شرف المحامى أن يعتز بكرامته فما يزيده شرفاً أن يعتز بكرامة القضاء فى مصر و باستقلال القضاء فى مصر و بعدالة القضاء فى مصر . »

هذه نبذة وجيزة تصور لك حال المحاماة من قبل إنشاء المحاكم الاهلية

وهنا أترك الكلام على « المحاماة حديثاً » لابنى الاستاذ جميل ؟

عزيز فانكى

المحاماة حديثاً

بقلم

جميل خانكي

تعد المحاماة لمصر وزراء جديرين بتحمل أعباء الحكم ومسؤولياته . وموظفين أكفاء للمناصب الكبيرة التي يضطلعون بها . وشيوخاً ونواباً يدافعون عن حقوق الأمة . ووطنيين غيورين يرفعون لواء الحرية والاستقلال عالياً . ورجال أدب وعلم وفن يغذون النهضة الادبية والعلمية والفنية في البلاد .

المحاماة والنقابة

النقباء – فهذه نقابة المحامين الاهلية تولى رياستها منذ إنشائها في سنة ١٩١٢ حتى اليوم اثنا عشر محامياً هم الاساتذة [١] :

ابراهيم الهلباوى	سنة ١٩١٣
وعبد العزيز فهمى	سنة ١٩١٤
ومحمود أبو النصر	سنة ١٩١٥
واحمد لطفى	سنة ١٩١٦
واحمد لطفى	سنة ١٩١٧
وعبد العزيز فهمى	سنة ١٩١٨
وعبد العزيز فهمى	سنة ١٩١٩
ومرقص حنا	سنة ١٩٢٠

(١) آثرنا ذكر أسما حضرات المحامين في هذا البحث مجردة عن كل لقب او رتبة اكتفاء بلقب «استاذ»

ومرقص حنا	سنة ١٩٢١
ومرقص حنا	سنة ١٩٢٢
ومرقص حنا	سنة ١٩٢٣
ومحمد ابو شادى	سنة ١٩٢٤
واحمد لطفى	سنة ١٩٢٥
ومرقص حنا	سنة ١٩٢٦
ومحمد حافظ رمضان	سنة ١٩٢٧
ومحمود بسيونى	سنة ١٩٢٨
ومحمود بسيونى	سنة ١٩٢٩
ومحمود بسيونى	سنة ١٩٣٠
ومحمد نجيب الغرابلى	سنة ١٩٣١
ومحمد نجيب الغرابلى	سنة ١٩٣٢
ومحمود بسيونى	سنة ١٩٣٣
ومكرم عبيد	سنة ١٩٣٤
ومكرم عبيد	سنة ١٩٣٥
ومكرم عبيد	سنة ١٩٣٦
وكامل صدقى	سنة ١٩٣٧
ومحمد على علوبة	سنة ١٩٣٨
وابراهيم الهلباوى	سنة ١٩٣٩
ومحمود بسيونى	سنة ١٩٤٠

وكلاء النقابة وأعضاء مجلسها . — فى أول نوفمبر سنة ١٩١٢ انتخب أول مجلس نقابة لسنة ١٩١٣ وتألف من الأساتذة : محمد يوسف (وكيلا) وعزيز خانكى وعبد العزيز فهمى واحمد لطفى ومحمود ابوالنصر واحمد رأفت ومحمد ابوشادى ونصرالدين زغلول وحسن صبرى ومرقص حنا واحمد رمزى واحمد نجيب براده واسماعيل زهدى واسكندر عمون (أعضاء)

وفى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩١٤ وتألف من الأساتذة : احمد لطفى (وكيلا) وابراهيم الهلباوى ومحمد ابوشادى ومحمود ابوالنصر واسماعيل زهدى وعزيز خانكى واحمد رأفت ونصر الدين زغلول وحسن صبرى ومرقص حنا واحمد رمزى واحمد نجيب براده ومحمد يوسف (أعضاء)

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩١٥ وتألف من الاساتذة : مرقص حنا (وكيلا) وابراهيم الهلباوى وعبدالعزيز فهمى واحمد لطفى ومحمد يوسف وعزيز خانكى واحمد رأفت ومحمد ابوشادى ومحمد سعيد عبد المنعم وحسن صبرى واحمد رمزى واحمد نجيب براده واسماعيل زهدى وادوار قصيرى (أعضاء)

وفى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩١٦ وتألف من الأساتذة : احمد رمزى (وكيلا) وابراهيم الهلباوى وعبد العزيز فهمى ومحمد يوسف ومحمود ابوالنصر والشيخ على ناصر ومحمد على علوبه ومحمد ابوشادى ومحمد سعيد عبد المنعم واحمد الديوانى ومرقص حنا واحمد نجيب براده واسماعيل زهدى وادوار قصيرى (أعضاء)

وفى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٦ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩١٧ وتألف من الأساتذة : محمد كامل حسين(وكيلا) ومحمد يوسف والشيخ على ناصر ومحمد على علوبه ومحمد سعيد عبد المنعم واحمد الديوانى ومحمد حافظ رمضان واحمد مصطفى واحمد عبداللطيف ومرقص حنا واحمد رمزى ومصطفى الشوربجى واحمد نجيب براده وادوار قصيرى (أعضاء)

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٧ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩١٨ وتألف من الأساتذة : احمد نجيب براده (وكيلا) والشيخ على ناصر ومحمد على علوبه واحمد الديوانى ومحمد حافظ رمضان واحمد مصطفى واحمد عبد اللطيف وصليب سامى واحمد رمزى وسليم رطل ومحمد زكى على واسماعيل زهدى ومصطفى الشوربجى ومحمد كامل حسين (أعضاء)

وفى ٢٠ ديسمبر سنة١٩١٨ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩١٩ وتألف من الاساتذة:

احمد عبد اللطيف (وكيلا) والشيخ على ناصر واحمد لطفي واحمد الديوانى وادوار قصيرى وعبد الحليم البيلى ومحمد حافظ رمضان واحمد مصطفى وصليب سامى وابراهيم الهلباوى وسليم رطل ومحمد زكى على واسماعيل زهدى ومصطفى الشوربجى (أعضاء)

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢٠ وتألف من الأساتذة : محمد ابوشادى (وكيلا) واحمد لطفى واحمد الديوانى وادوار قصيرى وعبد الحليم البيلى وعبد العزيز فهمى واحمد مصطفى وصليب سامى والشيخ على ناصر وسليم رطل وعبدالرحمن الرافعى ومحمد زكى على ويونس صالح واسماعيل زهدى (أعضاء)

وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢١ وتألف من الأساتذة : محمد كامل حسين (وكيلا) والشيخ على ناصر واحمد لطفى واحمد الديوانى وادوار قصيرى وعبد الحليم البيلى ومحمد سعيد عبد المنعم ومحمد ابوشادى واحمد مصطفى وصليب سامى وعبدالرحمن الرافعى وطلعت سعد ويونس صالح وابراهيم الهلباوى(أعضاء)

وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢٢ وتألف من الأساتذة : محمد ابوشادى(وكيلا) ومحمد سعيد عبد المنعم واحمد مصطفى وصليب سامى ومحمد كامل حسين وعبد الرحمن الرافعى وطلعت سعد ويونس صالح وابراهيم الهلباوى ومحمد يوسف واحمد رمزى وادوار قصيرى ومحمد نجيب الغرابلى وعبد الحليم البيلى (أعضاء)

وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢٣ وتألف من الاساتذة : محمد ابوشادى (وكيلا) ومحمد سعيد عبد المنعم وصليب سامى واحمدلطفى وطلعت سعد ومحمود صبرى وابراهيم الهلباوى ومحمد يوسف واحمد رمزى وادوار قصيرى وعبد الحليم البيلى وراغب اسكندر وحسين هلالى وسلامه ميخائيل(أعضاء)

وفى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢٤ وتألف من الاساتذة : محمد يوسف (وكيلا) واحمد رمزى وعبد السلام فهمى محمد جمعة وادوار قصيرى ومرقص حنا وعبد الحليم البيلى وراغب اسكندر وحسين هلالى وسلامه ميخائيل وعزيز خانكى وكامل صدقى وعبد الخالق عطيه واحمد فهمى ابراهيم ومحمد صدقى(أعضاء)

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢٥ وتألف من الاساتذة : صليب سامى (وكيلا) وعبد الرحمن الرافعى واحمد نجيب براده واحمد رشدى ومحمد ابو شادى وحسين هلالى وراغب اسكندر ومصطفى الخادم وسلامه ميخائيل وعبد الحميد لطفى وكامل صدقى وعزيز خانكى وعبد الخالق عطيه واحمد فهمى ابراهيم (أعضاء)

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢٦ وتألف من الاساتذة : محمد حافظ رمضان (وكيلا) وراغب اسكندر وسلامه ميخائيل ومحمد يوسف واحمد لطفى ومحمد لبيب وصليب سامى واحمد نجيب براده واحمد رشدى وكامل صدقى وعبد الحميد لطفى وعزيز خانكى وعبدالخالق عطيه واحمد فهمى ابراهيم (أعضاء)

وفى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢٧ وتألف من الاساتذة . صليب سامى (وكيلا) وكامل صدقى وعزيز خانكى ومحمد زكى على وعبد الخالق عطيه وابراهيم رياض وادوار قصيرى واحمد فهمى ابراهيم ومحمد يوسف وراغب اسكندر وسلامه ميخائيل واحمد نجيب براده ومحمد صدقى واحمد رشدى (أعضاء)

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢٨ وتألف من الأساتذة : كامل صدقى (وكيلا) وصليب سامى وحسين يوسف عامر وعبد العزيز محمد ومحمد صبرى أبوعلم وعزيز خانكى ومحمد زكى على وعبد الخالق عطيه وابراهيم رياض وادوار قصيرى ومحمد يوسف وراغب اسكندر وسلامه ميخائيل ومحمد حافظ رمضان (أعضاء)

وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٢٩ وتألف من الأساتذة : كامل صدقى (وكيلا) ومحمود فهمى جندية وعبد الله الحديدى ويوسف أحمد الجندى وميخائيل غالى وزهير صبرى وصليب سامى ومحمد صبرى أبوعلم وحسين يوسف عامر وعبد العزيز محمد وعزيز خانكى ومحمد زكى على وعبد الخالق عطيه وابراهيم رياض (أعضاء)

وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٣٠ وتألف من

الأساتذة : محمد يوسف(وكيلا) وأحمد الديوانى وراغب اسكندر وسليم رطل وابراهيم عبد الهادى ومحمود فهمى جندية وعبدالله الحديدى ويوسف أحمد الجندى وميخائيل غالى وزهير صبرى وصليب سامى ومحمد صبرى أبو علم وحسين يوسف عامر وعبد العزيز محمد (أعضاء)

وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٣١ وتألف من الأساتذة . كامل صدقى (وكيلا) ومحمد صبرى أبو علم ومحمود بسيونى ومحمد أبو العينين ابراهيم وأحمد الديوانى وراغب اسكندر ومحمد يوسف وسليم رطل وابراهيم عبد الهادى ومحمود فهمى جندية وعبد الله الحديدى ويوسف أحمد الجندى وميخائيل غالى وزهير صبرى (أعضاء)

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٣٢ وتألف من الأساتذة : كامل صدقى (وكيلا) ومحمد يوسف ومحمود بسيوني وسليم رطل وأحمد الديوانى وراغب اسكندر ومحمود فهمى جندية وأحمد فهمى ابراهيم ومحمد صبرى أبو علم ومحمد كامل البندارى وسابا حبشى وميخائيل غالى ومحمد أبو العينين ابراهيم وابراهيم عبد الهادى (أعضاء)

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٣٣ وتألف من الأساتذة : كامل صدقى (وكيلا) ومحمد نجيب الغرابلى ومحمد يوسف وأحمد الديوانى وأحمد فهمى ابراهيم ومحمد صبرى أبو علم ومحمود فهمى جندية ومحمد كامل البندارى وحسن علام وميخائيل غالى ومحمد أبو العينين ابراهيم وزهير صبرى وسابا حبشى ومحمود سليمان غنام (أعضاء)

وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٣٤ وتألف من الأساتذة : كامل صدقى (وكيلا) ومحمد يوسف وأحمد الديوانى ومحمود فهمى جندية ويوسف أحمد الجندى وأحمد فهمي ابراهيم ومحمد كامل البندارى وميخائيل غالى وحسن علام وزهير صبرى وأحمد محمد اغا ومحمود سليمان غنام وابراهيم عبد الهادى ورافع محمد رافع (أعضاء)

وفى ١٨ يناير سنة ١٩٣٥ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٣٥ وتألف من الاساتذة : كامل صدقى (وكيلا) ومحمد يوسف وأحمد الديوانى ومحمد صبرى أبو علم ومحمود فهمى جندية ويوسف أحمد الجندى وأحمد فهمى ابراهيم وميخائيل غالى وزهير صبرى ومحمد كامل البندارى وأحمد محمد اغا ومحمود سليمان غنام وابراهيم عبد الهادى ورافع محمد رافع (أعضاء)

وفى ١٠ يناير سنة ١٩٣٦ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٣٦ وتألف من الأساتذة : كامل صدقى (وكيلا) ومحمد يوسف واحمد الديوانى ومحمود فهمي جندية ومحمد كامل البندارى ويوسف احمد الجندى ومحمد صبرى أبو علم وميخائيل غالى وبراهيم عبد الهادى وزهير صبرى وأحمد محمد اغا ومحمود سليمان غنام وحسن نبيه مصرى ورافع محمد رافع (أعضاء)

وفى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٣٧ وتألف من الأساتذة : محمد يوسف (وكيلا) واحمد الديوانى ومحمود فهمى جنديه وراغب سكندر وحسن نبيه المصرى وعلى كمال حبيشه ومحمد كامل البندارى ومحمود سليمان غنام وعبد العزيز فهيم ومحمد فهمي عبد اللطيف وميخائيل غالى وزهير صبرى والسيد سيد وبراهيم عبد الهادى (أعضاء)

وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ انتخب مجلس النقابه لسنة ١٩٣٨ وتألف من الأساتذة : عبد العزيز فهيم (وكيلا) وأحمد رمزى ومحمد شوكت التونى وعلى كمال حبيشه ودوار قصيرى وابراهيم عبد الهادى وابراهيم رياض ومحمد فهمي عبداللطيف وحسن ذو الفقار وحسن فريد ويواقيم غبريال ومحمود حامد صدقى الدرى والسيد سيد ومحمد توفيق حسين (أعضاء)

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ انتخب مجلس النقابة لسنة ١٩٣٩ وتألف من الأساتذة : ادوار قصيرى (وكيلا) وأحمد رمزى ومحمد شوكت التونى ومحمد على عبد الرازق (الذى اختير وزيراً للشؤون البرلمانية تعين بدله الاستاذ محمود صبرى) وعبد العزيز فهيم ومحمد فهمى عبد اللطيف وابراهيم رياض ويواقيم غبريال ومصطفى

مرعى (ولما اختير افوكاتو عمومياً تعين بدله الأستاذ محمد حسن) وحسن فريد ومحمد توفيق حسين ومحمد عبد الوهاب البرعى وحسن ذو الفقار وعبد الحليم رافع (أعضاء)

وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٩ صدر المرسوم الملكي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ بقانون المحاماة لدى المحاكم الأهلية وقد تضمنت المادة ١١٣ — استثناء من أحكام البند السابع من هذا القانون — تعيين أعضاء مجلس النقابة على الوجه الآتى :- الأساتذة: محمود بسيونى (نقيباً) وعبد الرحمن الرافعى (وكيلا) ومحمد توفيق خليل وعبد الحميد عبد الحق وغبريال سعد وكامل صدقى ومحمد عبد الملك حمزة وادوار قصيرى وراغب اسكندر وعبد الحميد محمد لطفى وعلى السيد أيوب ومحمود صبرى ويوسف احمد الجندى ومحمد صبرى أبو علم ومحمود سليمان غنام (أعضاء)

المحاماه والوزارة

فى عهد المغفور له الملك فؤاد الأول وفى عهد جلالة الملك فاروق الأول تولى رياسة الوزارة أربعة عشر رئيساً منهم ثلاثة من رجال المحاماة هم الأساتذة : سعد زغلول ومصطفى النحاس وعلى ماهر [1]

وقد دخل الوزارة سبعة من نقباء المحامين هم الاساتذة : مرقص حنا ومحمد نجيب الغرابلى وعبد العزيز فهمى ومحمد على علوبه ومكرم عبيد ومحمود بسيونى ومحمد حافظ رمضان

ومن سنة ١٩٢٤ حتى الآن - أى فى خلال الست عشرة سنة الماضية – دخل الوزارة ثمانية وثلاثون محامياً هم الأساتذة : سعد زغلول ومرقص حنا ومصطفى النحاس ومحمد نجيب الغرابلى واحمد ماهر واحمد محمد خشبه وعلى ماهر وعبد العزيز فهمى ومحمد على علوبه وتوفيق دوس ومكرم عبيد واحمد لطفى السيد واحمد على وحافظ حسن ومحمد بهى الدين بركات ومحمود بسيونى ومراد سيد احمد وعلى جمال الدين وصليب

---

(١) وقد عين الاستاذ على ماهر حاكما عسكريا فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩

سعى [١] وحسن صبرى وعبد العظيم راشد واحمد نجيب الهلالى ومحمود غالب وعلى زكى العرابى وعبد السلام فهمى جمعه ومحمد محمود خليل ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح طويل ومراد وهبه ومحمد حافظ رمضان ومحمد حسين هيكل ومحمد كامل البندارى ورشوان محفوظ وسابا حبشى ومحمد رياض وعبد السلام الشاذلى ومصطفى محمود فهمى زيجى وابراهيم عبد الهادى [٢]

وقد تقلد المحامون فى مصر جميع الوزارات على اختلاف أنواعها حتى ما كان منها بعيداً عن ثقافتهم القانونية :

فوزارة المالية تولاها الاساتذة : على ماهر ومرقص حنا ومكرم عبيد وحسن صبرى واحمد ماهر

ووزارة المواصلات تولاها الأساتذة : مصطفى النحاس واحمد محمد خشبة وتوفيق دوس ومكرم عبيد وحسن صبرى وعلى زكى العرابى ومحمود غالب

ووزارة المعارف العمومية تولاها الأساتذة : احمد ماهر واحمد محمد خشبة وعلى ماهر ومحمد على علوبه واحمد لطفى السيد وحافظ حسن ومحمد بهى الدين بركات ومراد سيداحمد وعبد السلام فهمي جمعه واحمد نجيب الهلالى وعلى زكى العرابى ومحمد حسين هيكل

ووزارة الأوقاف تولاها الاساتذة : محمد نجيب الغرابلى ومحمد على علوبه وعلى جمال الدين واحمد على ومحمود بسيونى وعبد السلام الشاذلى

ووزارة الداخلية تولاها الأساتذة : سعد زغلول ومصطفى النحاس واحمد لطفى السيد وعلى ماهر

ووزارة الدفاع الوطنى تولاها الأساتذة : احمد محمد خشبة وعلى جمال الدين وصليب سامى وحسن صبرى

---

(١) واختير الاستاذ صليب سامى عضواً فى الوفد الرسمى لحفلة تتويج امبراطور الحبشة فى سنة ١٩٣٠

(٢) جميع اسماء المحامين الواردة فى هذا البحث مقيده فى جدول المحامين الرسمى لغاية فبراير سنة ١٩٣٩

ووزارة الصحة العمومية تولاها الأساتذة : مصطفى النحاس وعبد الفتاح الطويل ومحمد كامل البندارى

ووزارة الزراعة تولاها الأساتذة : حافظ حسن وتوفيق دوس ومحمد محمود خليل ومراد وهبه ورشوان محفوظ

ووزارة الأشغال تولاها الأساتذة : مرقص حنا وحافظ حسن وعبد العظيم راشد ومحمد رياض

ووزارة العدل تولاها الأساتذة : سعد زغلول ومحمد نجيب الغرابلي واحمد على واحمد محمد خشبة وعلي ماهر وعبد العزيز فهمى ومحمود غالب ومحمد صبرى أبو علم ومصطفى محمود الشوربجى

ووزارة الخارجية تولاها الأساتذة : مرقص حنا وصليب سامى وعلى ماهر

ووزارة التجارة والصناعة تولاها الاساتذة : احمد نجيب الهلالى وحسن صبرى وعبد السلام فهمى جمعه ومراد وهبه وسابا حبشى

ووزارة الشؤون الاجتماعية تولاها الأستاذ : عبد السلام الشاذلى

وأسند منصب وزير الدولة الى الأساتذة : عبد العزيز فهمى واحمد لطفى السيد ومحمد حافظ رمضان ومحمد حسين هيكل ومحمد على علوبه وابراهيم عبد الهادى (١)

ويقوم اليوم على رأس الحكومة محام هو الأستاذ على ماهر . وعلى رأس مجلس الشيوخ محام هو الأستاذ محمد محمود خليل . وعلى رأس مجلس النواب محام هو الاستاذ احمد ماهر

---

(١) المحافظات والمديريات التى انجبت المحامين الذين تقلدوا الوزارة هى :
القاهرة — . من أبنائها ١١ محامياً هم الاساتذة : احمد على واحمد ماهر وعلى ماهر وعلى زكى العرابي ومحمد محمود خليل ومراد وهبه ومحمد حافظ رمضان وحافظ حسن ومرقص حنا وسابا حبشى وحسن صبرى

ولا يرى المحامون فى انتقالهم من المحاماة الى الوزارة علواً كما لا يرون فى انتقالهم من الوزارة الى المحاماة سفولاً . فقد عاد الى مزاولة صناعة المحاماة من الوزراء السابقين لأساتذة : مرقص حنا ومحمد نجيب الغرابلي واحمد محمد خشبة ومحمد علي علوبه وتوفيق دوس ومكرم عبيد ومحمود بسيونى وصليب سامى وحسن صبرى واحمد نجيب الهلالى وعبد السلام فهمي جمعه ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل ومحمد حافظ رمضان [1]

المحامون والبرلمان

تولى رياسة مجلس الشيوخ من يوم إنشاء البرلمان حتى الآن سبعة رؤساء منهم إثنان من المحامين هما الأستاذان : محمود بسيونى [2] ومحمد محمود خليل

الغربية — . من أبنائها ٧ محامين هم الاساتذة : سعد زغلول ومصطفى النحاس ومحمد نجيب الغرابلى وعبد السلام فهمى جمعه ومصطفى محمود الشوربجى ومحمد بهى الدين بركات وعبد السلام الشاذلى

أسيوط — . من أبنائها ٦ محامين هم الاساتذة : احمد محمد خشبه ومحمد على علوبه وتوفيق دوس ومحمود بسيوني واحمد نجيب الهلالى ورشوان محفوظ

المنوفية — . من أبنائها ٣ محامين هم الاساتذة : عبد العزيز فهمى ومحمد صبري ابوعلم ومحمود غالب

الدقهلية — . من أبنائها ٣ محامين هم الاساتذة : احمد لطفى السيد وابراهيم عبد الهادى ومحمد حسين هيكل

اسكندرية - . من أبنائها محاميان هما الاستاذان : مراد سيداحمد وعبد الفتاح الطويل

الشرقية — . من أبنائها محاميان هما الاستاذان : عبد العظيم راشد ومحمد كامل البندارى

البحيرة — . من أبنائها محام واحد هو الاستاذ صليب سامى

دمياط — . من أبنائها محام واحد هو الاستاذ على جمال الدين

جرجا — . من أبنائها محام واحد هو الاستاذ محمد رياض

قنا — . من أبنائها محام واحد هو الاستاذ مكرم عبيد

(١) فى فرنسا عاد الاستاذ الكسندر ميلران الى مزاولة المحاماة بعد ان تبوأ كرسى رياسة الجمهورية الفرنسية اربع سنوات . ودخل الاستاذ تيير مجلس الشيوخ ثم مجلس النواب بعد ان تولى رياسة الجمهورية سنتين

(٢) وقد عين الاستاذ محمود بسيونى فى سنة ١٩٣٧ اميراً للحج

وتولى رياسة مجلس النواب من يوم إنشاء البرلمان حتى اليوم سبعة رؤساء منهم خمسة من المحامين هم الأساتذة : سعد زغلول ومصطفى النحاس ووصا واصف واحمد ماهر ومحمد بهى الدين بركات

ودخل مجلس الشيوخ ومجلس النواب من يوم إنشائهما حتى الآن ٤٣٦ محامياً منهم ١٣٢ محامياً فى مجلس الشيوخ و٣٠٤ فى مجلس النواب

فدخل مجلس الشيوخ فى الهيئة النيابية الاولى ١١ محامياً هم الأساتذة : ابراهيم نورالدين واحمدعلى وحافظ عابدين وحسن عبد القادر واحمد مصطفى ومحمد محمود خليل ومحمود بسيونى وعبدالفتاح رجائى وعبد الرحيم محمد مهنا وعلى عبد الرازق وعثمان محمد[1]

ودخل فى الهيئة النيابية الثانية ١١ محامياً هم الأساتذة : ابراهيم نور الدين واحمد على واحمد مصطفى وحسن عبد القادر وحافظ عابدين ومحمود بسيونى ومحمد صدقى ومحمد محمود خليل وعبد الفتاح رجائى وعبد الرحيم محمد مهنا وعلى عبد الرازق .

ودخل فى الهيئة النيابية الثالثة ١١ محامياً هم الأساتذة : ابراهيم نور الدين واحمد على وحسن عبدالقادر واحمد مصطفى وحافظ عابدين ومحمد محمود خليل ومحمود بسيونى ومحمود ابو النصر وعبد الفتاح رجائى وعبد الرحيم محمد مهنا وعلى عبد الرازق

ودخل فى الهيئة النيابية الرابعة ١٧ محامياً هم الأساتذة : ابراهيم نور الدين واحمد مصطفى واحمد على وحافظ عابدين وحسن عبد القادر وعبد الفتاح رجائى وعزيز ميرهم وعازر جبران وعلى عبد الرازق وعبد الرحيم محمد مهنا وكامل صدقى ومحمد بهى الدين بركات ومحمدمحمود خليل ومحمد نجيب الغرابلى ومحمودأبوالنصر ومحمدصدقى ومحمودبسيونى

ودخل فى الهيئةالنيابية الخامسة ٢٠ محامياً هم الأساتذة : احمد على واحمد نجيب براده وادوار قصيرى والياس عوض وحافظ حسن وحسن صبرى وعبد الحليم البيلى وعبدالله سميكه وعلى جمال الدين وعلى ماهر وعبده البرقوقى ومحمود ابوالنصر وحبيب دوس

---

(١) كما دخله فى الهيئات النيابية الاولى والثانية والثالثة والرابعة من المحامين الشرعيين الاستاذ الشيخ محمد عز العرب

وتفيق سعد الله حلابه ومحمد صدقى ومرسى محمود واحمد رشدى وشهدى بطرس وحبيب سامى وعبد العظيم راشد[1]

ودخل فى الهيئة النيابية السادسة ٢٧ محامياً هم الأساتذة : ابراهيم الهلباوى وابراهيم عز الدين وأحمد على وأحمد محمد خشبه وحافظ حسن وحامد الشوارنى وحسن صبرى وحسن عبد القادر وحسن نبيه المصرى وعبد الرحمن البيلى وعزيز ميرهم وعلى كمال حبيشه وعلى ماهر ومحمد حافظ رمضان ومحمد حسين هيكل ومحمد على علوبه ومحمد محمود خليل ومحمود غالب ويوسف أحمد الجندى ويوسف عبد اللطيف ووهيب دوس وحسين محمد الجندى وعبد الرحيم محمد مهنا وعلى عبد الرازق ومحمد على سرور ومحمود ذكر عبد اللطيف[2]

ودخل فى الهيئة النيابية السابعة ٣٥ محامياً هم الاساتذة : محمود بسيونى وابراهيم هنباوى وأحمد الديوانى وأحمد على وأحمد محمد خشبه واحمد نجيب براده وحافظ حسن وحسن صبرى وحسن عبد القادر وحسن نبيه المصرى وحسين محمد الجندى وسليمان السيد سليمان وعبد الرحمن البيلى وعلى كمال حبيشه ومحمد حسين هيكل ومحمد حافظ رمضان ومحمد على علوبه ومحمد محمود خليل ومحمد رياض ومحمود غالب وميشيل رزق ووهيب دوس ويوسف أحمد الجندى ويوسف عبد اللطيف وعبد الرحيم محمد مهنا وعلى عبد الرازق وعزيز ميرهم ومحمد على سرور ومحمد يوسف وأحمد لطفى السيد ومراد وهبه وعبد القادر حمزة وأحمد رمزى وغبريال سعد وسلامه ميخائيل وعبد الرحمن الرافعى

ودخل مجلس النواب فى الهيئة النيابية الاولى ٤٦ محامياً هم الأساتذة : مرقص حنا وشفيق منصور وأحمد ماهر ومحمد أبو شادى وسعد زغلول وعبد الحليم البيلى وجعفر فخرى وعزيز أنطون ومصطفى الخادم وسلامه ميخائيل وأحمد سابق وحامد الشوارنى

---

(١) كما دخله فى الهيئة النيابية الخامسه من المحامين الشرعيين الاستاذ الشيخ محمد خيرت راضى

(٢) كما دخله فى الهيئتين النيابيتين السادسة والسابعة من المحامين الشرعيين الاستاذان الشيخ عباس الجمل والشيخ عبد الرزاق القاضى

ومحمد يوسف ومحمد كامل مرتجى وعبد العظيم الهادى رسلان وعبد المجيد نافع وحسين هلال ومحمد توفيق خليل وأحمد رمزى وعبد الرحمن الرافعى ومحمد طاهر عبد اللطيف وويصا واصف وابراهيم على نصير ومحمد شوقى الخطيب ومحمد نجيب الغرابلى ويوسف أحمد الجندى وعبد الخالق عطية وأحمد عصمت ومحمد مغازى عبد الرحمن البرقوقى ومصطفى النحاس والسيد عبد العزيز خضر وراغب اسكندر وعبد العظيم الشقنقيرى ومحمد صبرى أبو علم وأحمد فهمى ابراهيم وعبد السلام فهمى جمعه واسماعيل سليمان حمزه وسعد الانصارى ومحمد صدقى وعلى نجيب ومحمد عبد اللطيف سعودى وأحمد محمد خشبه ومحمد حامد جوده وابراهيم ممتاز ومحمد كامل حسن الأسيوطى ومكرم عبيد[1]

ودخل فى الهيئة النيابية الثانية ٣٣ محامياً هم الأساتذة : على ماهر وشفيق منصور وأحمد ماهر ومحمد أبوشادى وسعد زغلول وجعفر فخرى وعزيز أنطون ومصطفى الخادم وأحمد سابق ومحمد يوسف وحامد الشواربى وابراهيم دسوقى اباظة ورياض المصرى وعلى السيد أيوب وحسين هلال وأحمد رمزى وعبد الرحمن الرافعى ومحمد طاهر عبد اللطيف وويصا واصف ومصطفى محمود الشوربجى وأحمد الصاوى ومحمد شوقى الخطيب ويوسف أحمد الجندى وعبد الخالق عطيه وأحمد عصمت ومحمد مغازى عبد الرحمن البرقوقى ومحمد فؤاد حمدى والسيد عبد العزيز خضر ومحمد صبرى أبو علم ومحمد توفيق حسن وعبد العزيز فهمى وعبد السلام فهمى جمعه واسماعيل سليمان حمزه وغالى ابراهيم وسعد الانصارى وعلى نجيب ومحمد عبد اللطيف سعودى وعبد الحميد عبد الحق وتوفيق دوس ومحمد حامد جوده ومحمد على علوبه وابراهيم ممتاز ومحمد كامل حسن الأسيوطى

ودخل فى الهيئة النيابية الثالثة ٥٣ محامياً هم الأساتذة : مرقص حنا واحمد ماهر ومحمد حافظ رمضان وسعد زغلول وجعفر فخري وعزيز انطون ومصطفى الخادم وسلامه ميخائيل واحمد سابق وحامد الشواربى وعلى السيد أيوب وابراهيم دسوقى

---

(١) كما دخل مجلس النواب في الهيئات النيابية الاولى والثانية والثالثة من المحامين الشرعيين الاستاذ الشيخ عبد الرزاق القاضي

فيخه و رياض المصرى ومحمد فكرى أباظه وحسين هلال وأحمد رمزى ومحمد طاهر عبد اللطيف وويصا واصف ومحمد نجيب محمد جمعه ومصطفى محمود الشوربجى وأحمد الصاوى ومحمد شوقى الخطيب و يوسف احمد الجندى وعبد الخالق عطيه ومحمد نجيب الجريلى وزكريا مهنا ومحمد مغازى عبد الرحمن البرقوقى ومكرم عبيد وعمر عمر ومصطفى النحاس وأحمد زكى الشيشينى وراغب اسكندر ومحمود صبرى ومحمد صبرى أبو علم ومحمد توفيق حسن وعبد السلام فهمى جمعه واسماعيل سليمان حمزة وغالى ابراهيم وعبد القادر حمزة ومحمد يوسف وسعد الانصارى وابراهيم الهلباوي وحسن صبرى وعلى نجيب ومحمد عبد اللطيف سعودي وعبد الحميد عبد الحق وتوفيق دوس وأحمد محمد خشبه ومحمد حامد جوده ومحمد على علوبه وابراهيم ممتاز ومحمد كامل حسن الأسيوطى ومحمد فؤاد أبو ستيت

ودخل فى الهيئة النيابية الرابعة ٥٥ محامياً هم الأساتذة : مرقص حنا وأحمد ماهر ومكرم عبيد ومحمد محمد المرجوشى وعبد الفتاح الطويل وعزيز أنطون وحسن سرور وحسين والى وسلامه ميخائيل وميخائيل غالى واحمد حمزة وحامد الشواربى وعبد العظيم الهادى رسلان ومحمد عزيز اباظة ورياض المصرى وعلى السيد أيوب وحسين هلال واسماعيل رمزى ومحمود شاكر عبد اللطيف وويصا واصف وابراهيم عبد الهادى ومحمد نجيب محمد جمعه وأحمد الصاوى ومحمد شوقى الخطيب وعوض أحمد الجندى ويوسف أحمد الجندى وعبد الخالق عطيه وزكريا محمود مهنا ومحمد مغازى عبد الرحمن البرقوقى وعمر عمر وحسن صبرى ومصطفى النحاس وعبد الله الحديدي وراغب سكندر ومحمود صبري ومحمد صبرى أبو علم ومحمد توفيق حسن وعبد السلام فهمى جمعه واسماعيل سليمان حمزة وغالى ابراهيم وعبد القادر حمزة ومحمد يوسف وسعد الانصاى وزهير صبرى ومحمود سليمان غنام وعلى نجيب وأحمد عبد اللطيف مرزوق وعبد الحميد عبد الحق ومحمد حامد جوده ومحمود بسيوني وعلى أحمد هيكل وابراهيم ممتاز ومحمد كامل حسن الأسيوطى ومحمد فؤاد أبو ستيت [1]

(١) كما دخله في الهيئة النيابية الرابعة من المحامين الشرعيين الاستاذان الشيخ عباس الجمل والشيخ عبد الرزاق القاضى

ودخل فى الهيئة النيابية الخامسة ١٧ محامياً هم الأساتذة : احمد رشدى ووهيب دوس وعلى عبد الرازق ومحمد حسن وحسن حسنى ومحمد حافظ رمضان ومحمد عزيز اباظة وابراهيم دسوقى أباظة وعبد المجيد نافع وحسين هلال والسعيد حبيب ومصطفى محمود الشوربجى وعبد الرحمن البيلى والسيد منصور وتوفيق دوس وليون جندى ويصا ولطيف نخله

ودخل فى الهيئة النيابية السادسة ٥٥ محامياً هم الاساتذة : كامل صدقى وزهير صبرى واحمد ماهر ومحمد محمد المرجوشى وعبد الفتاح الطويل وفريد ابراهيم جرجس وعزيز انطون وحسن سرور ومحمد عبدالقادر بركه وميخائيل غالى واحمد حمزة وابراهيم دسوقى أباظة ومحمد عزيز أباظة ومحمد فكرى أباظة وعلى السيد أيوب واسماعيل رمزى ومحمد طاهر عبد اللطيف واحمد نجيب الهلالى وابراهيم عبد الهادى وعبد السلام فهمى جمعه ومحمد نجيب جمعه وحافظ نبيه أبو شهبة ويوسف احمد الجندى وعوض احمد الجندى ومحمد مغازى البرقوقى وزكريا مهنا ومحمد بهى الدين بركات وعمر عمر ومصطفى النحاس وعبد الله الحديدى ومحمود صبرى ومحمد صبرى أبوعلم وعلى زكى العرابى ومحمد توفيق حسن وانطون جرجس انطون واسماعيل سليمان حمزة وغالى ابراهيم ومحمد يوسف وسعدالانصارى وعبد الله عبدالرحمن مخيون ومحمود سليمان غنام ومحمد شعراوى وعلى نجيب واحمد عبد اللطيف مرزوق ومحمد احمد والى وخالد محمد مؤمن وعبدالحميد عبد الحق ووهبى أديب وهبه ورشوان محفوظ ومحمود بسيونى ومحمد حامد جوده وعازر جبران ومحمد كامل حسن الاسيوطى ومحمد فؤاد ابو ستيت ومكرم عبيد [1]

ودخل فى الهيئة النيابية السابعة ٣٥ محامياً[2] هم الاساتذة: عزيز مشرقى ومصطفى احمد العسال وعبد الحميد عبد الحق واحمد رشدي وسابا حبشى واحمد ماهر وحنفى ابو العلا واحمد مرسى بدر ومحمد عبد الملك حمزه وحسن الجداوى وابراهيم دسوقى

---

(١) كما دخله في الهيئة النيابية السادسة من المحامين الشرعيين الاستاذان على عبد الرازق والشيخ عبده محمود البرتقالى

(٢) وبهذه المناسبة نقول ان البرلمان الفرنسى الحالى يضم بمجلسيه — في دورته الحالية وحدها — ٢٠٠ محام

الشيخة ومحمد فكرى أباظة وعلى السيد أيوب وعبد المجيد نافع ومحمد توفيق خليل وابراهيم عبد الهادى وعلى محمد الخشخانى وعبد الرحمن البيلى ومحمود صبرى ومحمد توفيق حسن والسيد منصور ومحمود سليمان غنام وعبد الحليم أبو سيف راضى وحسن محمد اسماعيل ومحمد زكى شعيب ومحمد أمين والى وخالد محمد مؤمن ومحمد شعراوى ومحمد زكى حسين وتوفيق دوس ورشوان محفوظ ومحمد حامد جوده واحمد مرتضى المراغى ومحمد فؤاد ابو ستيت ومحمد حامد محسب[1]

المحاماه والحركة الوطنية

أول من بعث الحركة الوطنية فى مصر من مرقدها كان محامياً هو الاستاذ مصطفى كامل . وقد اكتتبت الأمة المصرية فى اقامة تمثال له أقيم فى ميدان من ميادين القاهرة يحمل اسمه

وأول من طالب باستقلال مصر ثلاثة خلدوا يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ منهم اثنان من المحامين هما الاستاذان سعد زغلول وعبد العزيز فهمى اذ ذهبوا الى دار الحماية لمقابلة السير ونجت وطلبوا عرض قضية مصر على مؤتمر فرساى المنعقد للصلح . وقد اقامت الحكومة للاستاذ سعد زغلول تمثالان أحدهما فى القاهرة والآخر فى الاسكندرية نحت على قاعدة أحدهما منظر يمثل هذه المقابلة التاريخية

وأول هيئة سياسية مصرية سافرت - فى ١١ ابريل سنة ١٩١٩ - الى باريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر فرساى كانت تضم ستة من المحامين هم الأساتذة : سعد زغلول وعبد العزيز فهمى واحمد لطفى السيد ومحمد على علوبه ومصطفى النحاس ومحمود ابو النصر

* * *

(١) كما دخله في الهيئه النيابية السابعة من المحامين الشرعيين الاستاذان على عبد الرازق والشيخ محمد خليفه

وأكثر من ضحى فى سبيل مصر بالنفس والنفيس هم المحامون :

ففى سنة ١٩١٠ حوكم من المحامين الاستاذ محمد فريد وحكم عليه بالحبس ستة أشهر لأنه كتب للأستاذ الغاياتى مقدمة حسّن فيها كتابه « وطنيتى »

وفى سنة ١٩١٠ اتهم الأساتذة عبده البرقوقى وشفيق منصور وعبد الخالق عطية بالاشتراك فى مقتل بطرس باشا غالى ولكن قاضى الاحالة قرر بأن لاوجه لاقامة الدعوى عليهم

وفى أوائل سنة ١٩١٦ قبض على خمسة من المحامين من أعضاء الحزب الوطنى هم الاساتذة : محمد زكى على وعبدالرحمن الرافعى ومصطفى محمود الشوربجى واحمد وفيق وعبد المقصود متولى واعتقلوا فى المعادى ثمانية أشهر

وفى ٨ مارس سنة ١٩١٩ نفى الى مالطه محام هو الاستاذ سعد زغلول

وفى سنة ١٩١٩ قبض على الاستاذ يونس صالح لتهمة سياسية وحبس ٤٨ يوماً ثم حفظت القضية

وفى سنة ١٩١٩ قبض على الأستاذ محمود بسيونى المحامى بأسيوط لتهمة سياسية وحبس احتياطياً

وفى سنة ١٩١٩ قبض على الاستاذ شفيق حنا المحامى بديروط لتهمة سياسية وحبس احتياطياً

وفى سنة ١٩١٩ قبض على الأستاذ رياض الجمل المحامى بالمنيا لاتهامه بـ ١٢٦ جريمة سياسية أعلنت فى ٨٦ صحيفة وحكم عليه بالاعدام ثم تعدل الحكم الى عشر سنوات قضى منها سنتين عومل فيهما معاملة المسجونين العاديين

وفى سنة ١٩١٩ قبض على الأساتذة : ابراهيم عبد الهادى وحسنى الشنتناوى ومحمد لطفى المسلمى وكامل جرجس عبد الشهيد فى قضية المؤامرة الكبرى وقضوا فى السجن أربع سنوات وافرج عنهم فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٤ عندما تولى الاستاذ سعد زغلول رياسة الوزارة

وفى سنة ١٩٢١ نفى الى جزيرة سيشل ثلاثة من المحامين هم الاساتذة : سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد

وفى سنة ١٩٢١ اعتقل الاستاذ أمين عز العرب فى بلدته السنطة عندما صدر الامر باعتقال الاستاذ سعد زغلول ومن معه فى المرة الثانية

وفى سنة ١٩٢١ قبض على الاساتذة : محمد ابو شادى ومحمود بسيونى ومحمد كامل حسين واعتقلوا فى المحاريق بالواحات الخارجة بالصحراء الجنوبية

وفى سنة ١٩٢١ حوكم اثنان من المحامين لتهمة سياسية هما الاستاذان ويصا واصف ومرقص حنا وحكم عليهما بالاعدام ثم استبدل حكم الاعدام بالحبس سبع سنوات وغرامة ٥٠٠٠ جنيه

وفى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٣ نقل الاستاذ سعد زغلول من منفاه فى سيشل الى منفاه الجديد فى جبل طارق

وفى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ اغتالت يد أثيمة اثنين من المحامين هما الاستاذان سماعيل زهدى وحسن عبد الرازق

وفى ٥ مارس سنة ١٩٢٣ قبض على اثنين من المحامين هما الاستاذان راغب سكندر ومحمد نجيب الغرابلى مع من قبض عليهم من أعضاء الهيئة الثانية للوفد المصرى

وفى ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ أطلق عبد اللطيف عبد الخالق رصاص مسدسه فى فناء محطة مصر على الاستاذ سعد زغلول

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ اغتيل السر لى ستاك سردار الجيش المصرى وقبض على الاستاذين محمود سليمان غنام وشفيق منصور

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ حكم بالاعدام على أحد المحامين هو الاستاذ شفيق منصور فى قضية مقتل السردار

وفى سنة ١٩٢٦ اتهم اثنان من المحامين هما الاستاذان احمد ماهر وعبد الحليم الجيلى فى قضيه الاغتيالات السياسية وحكم ببراءتهما

وفى سنة ١٩٢٩ حوكم امام مجلس التأديب ثلاثة من المحامين هم الاساتذة : مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى فى قضية سيف الدين وحكم ببراءتهم جميعاً

وفى سنة ١٩٣١ حوكم محام هو الاستاذ عزيز ميرهم فى قضية الخطابات المزورة وحكم ببراءته غير أن محكمة النقض والابرام نقضت الحكم فى ٤ ابريل سنة ١٩٣٢

وفى سنة ١٩٣٢ حوكم محام هوالاستاذ على احمد هيكل فى قضية قنبلة طما وحكم ببراءته فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ أطلق عز الدين عبد القادر توفيق (حفيد احمد عرابى باشا) أربع رصاصات على الاستاذ مصطفى النحاس فى مصر الجديدة

المحامون والسياسة

تولى رياسة الاحزاب السياسية فى مصر سبعة من المحامين هم الاساتذة : مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومحمد حافظ رمضان ومصطفى النحاس واحمد ماهر واحمد حسين

وساهم فى وضع الدستور المصرى تسعة من المحامين هم الاساتذة : محمد على علوبه وابراهيم الهلباوى وعبد العزيز فهمى ومحمود ابو النصر والياس عوض وعلى ماهر وتوفيق دوس وحافظ حسن وعبد الحميد بدوى

وفى عهد وزارة الاستاذ سعد زغلول افتتح البرلمان المصرى فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

وفى عهد وزارة الاستاذ على ماهر نودى بجلالة الملك فاروق الاول ملكا على مصر فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦

واشترك فى عقد المعاهدة المصرية الانجليزية وتخليد يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ – فى عهد وزارة الاستاذ مصطفى النحاس – ثلاثة من المحامين هم الاساتذة : مصطفى النحاس ومكرم عبيد واحمد ماهر

وفى عهد وزارة الاستاذ مصطفى النحاس أبرمت فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ معاهدة مونترو لالغاء الامتيازات الاجنبية . واشترك فى عقد المعاهدة خمسة مندوبين عن مصر منهم أربعة من المحامين هم الاساتذة : مصطفى النحاس ومكرم عبيد واحمد ماهر وعبد الحميد بدوى

وفى عهد وزارة الاستاذ مصطفى النحاس دخلت مصر فى عصبة الأمم بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧

المحاموه ومناصب القصر الملكى

وأسندت أهم المناصب فى القصر الملكى الى نخبة من رجال المحاماة منهم الاساتذة :

على ماهر	رئيس ديوان جلالة الملك
محمود شوقى	سكرتير خاص جلالة الملك
حسن نشأت	وكيل ديوان جلاله الملك
محمد كامل البندارى	وكيل ديوان جلالة الملك
مراد محسن	ناظر خاصة جلالة الملك
اسماعيل تيمور	الامين الثانى لجلالة الملك

المحاموه والسلك السياسى

قام بتمثيل مصر فى الخارج بعض المحامين فمنهم :

السفراء :

الاستاذ يوسف ذو الفقار [1] سفير مصر فى ايران

والاستاذ حسن نشأت سفير مصر فى بريطانيا العظمى

والوزراء المفوضون وهم الاساتذة :

حسن صبرى وزير مصر فى لندن

---

(١) ولعل ابلغ شرف نالته المحاماة في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ان وقع اختياره السامى على كريمة محام هو الاستاذ يوسف ذوالفقار لتجلس بجنب جلالته على عرش مصر.

محمد مراد سيد احمد وزير مصر فى روما
محمد كامل البندارى وزير مصر فى بروكسل
مصطفى الصادق وزير مصر فى روما
احمد القدرى وزير مصر فى البلاد الاسكندينافية (السويد والنرويج والدانمارك)
على سرى عمر وزير مصر فى أثينا
عبد الرحمن حقى وزير مصر فى العراق والمملكة السعودية
اسماعيل كامل وزير مصر فى بوخارست
محمد عبد الملك حمزة وزير مصر فى أنقرة
محمد المفتى الجزائرلى وزير مصر فى أنقرة

والقائمون بأعمال المفوضيات والقناصل وغيرهم من رجال السلك السياسى والقنصلى وهم الاساتذة : راضى ابوسيف راضى وحافظ حسن عامر وسليمان محمد ثابت وعبد الوهاب داود وعلى فؤاد طلبه وفرج ميخائيل وعوض احمد البحراوى واحمد ممدوح مرسى وحسن محمود راضى ومحمد كامل عبد الرحيم وعبد الكريم صفوت وحسن زكى وماهر توفيق دوس ومحمد على حسين بدوى وسامى رزق الله سميكه واحمد محمد فراج طالع والحسينى الخطيب وأمين عبد الملك مرجان وعبد المجيد محمود حسين وعبد الحميد نافع زاده وصلاح الدين فاضل وشكرى حبيب وشكرى قسطندى فانوس ومحمد احسان العقاد ومحمد وافى سعيد واحمد عبد اللطيف واحمد محمود جبر واحمد عبد الهادى ومحمد محمد مصطفى ياسين ومحمود محرم واحمد عبد المجيد وعبد السلام رأفت ويحى نامق ومحمد كمال صلاح الدين ومحمد عبد المجيد ومحمد مدحت الفار

المحامون ووكالة الوزارات

وشغل وكالة الوزارات طائفة من المحامين منهم الاساتذة :
على جمال الدين وكيل وزارة الداخلية
ورشوان محفوظ وكيل وزارة الزراعة
ومحمد العشماوى وكيل وزارة المعارف

ويوسف احمد الجندى وكيل وزارة الداخلية البرلمانى
ومحمد صبرى أبو علم وكيل وزارة العدل البرلمانى
وعبد الفتاح الطويل وكيل برلمانى لشؤون القصر
واحمد نجيب الهلالى وكيل وزارة المعارف المساعد
وعبد الرزاق احمد السنهورى وكيل وزارة المعارف
وحسن مختار رسمى وكيل وزارة المالية
واحمد حمدى محبوب وكيل وزارة الداخلية للامن العام
وحسن فهمى رفعت وكيل وزارة الداخلية
ومحمد عبد الخالق حسونة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية
ومصطفى الصادق وكيل وزارة المالية لشؤون القطن
ومحمد محمود وكيل وزارة العدل
ومحمد عبد المنعم رياض سكرتير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
وعلى سرى عمر سكرتير عام وزارة الخارجية

المحامون ومناصب المديرين والمحافظين

وعهدت مناصب المديرين والمحافظين الى فريق من المحامين منهم الاساتذة :
حافظ حسن مدير الغربية
وعلى جمال الدين مدير الغربية
واسماعيل رمزى مدير الشرقية
ويونس صالح مدير الشرقية
واحمد على مدير الدقهلية
ويومى على نصار مدير البحيرة
واحمد محمود عزمى مدير القليوبية
ومحمد شعير مدير المنوفية
وبدوى خليفة مدير الغربية

وشمس الدين عبد الغفار مدير الشرقية
ومحمد توفيق رضوان مدير البحيرة
ومحمد عزيز أباظة مدير المنيا
ومحمد البابلى مدير الجيزة
وعبد السلام الشاذلى محافظ القاهرة
وعباس سيد احمد محافظ القنال
ومحمد السيد شاهين محافظ القاهرة
واحمد صديق مدير بلدية اسكندرية
وحامد الشواربى[1] مدير بلدية اسكندرية

المحامون ومناصب المستشارين الملكيين

واختير المستشارون الملكيون من بين رجال المحاماة منهم الاساتذة :
عبد الحميد بدوى كبير المستشارين الملكيين ورئيس لجنة قضايا الحكومة
ويونس صالح مستشار ملكى قسم القضايا الاهلية
ومحمود شوكت مستشار ملكى وزارة الداخلية
وحبيب حنين المصرى مستشار ملكى وزارة الاشغال
ومحمود حسن مستشار ملكى وزارة المالية
ومحمد عبد الملك حمزة مستشار ملكى وزارة المالية
ومحمد العشماوى مستشار ملكى وزارة الأشغال ووزارة الشؤون الاجتماعية
ومحمد رياض مستشار ملكى وزارة الأشغال
ويس احمد مستشار ملكى وزارة الداخلية
وعبد الله سميكه مستشار ملكى وزارة المواصلات

---

(١) اسرة الشواربى اصلها من عرب الحجاز . استوطن بعضهم مصر من اكثر من قرن ونصف قرن . ومما يذكر عنها انه لما ثارت مصر في وجه الجنرال كليبر في سنة ١٨٠٠ انضم الشيخ سليمان الشواربى الى الثوار ضد الفرنسيين ولكنه وقع في قبضتهم واعدمه الجنرال ديبى شنقاً

ويوسف مينا مستشار ملكى وزارة المواصلات
وصليب سامى مستشار ملكى بقسم القضايا الأهلية
وعبد القادر عبد الرازق مستشار ملكى قسم القضايا المختلطة باسكندرية
ومحمد على نمازى مستشار ملكى مساعد لوزارة المالية
ويوسف قسيس مستشار ملكى مساعد بقسم قضايا الحكومة الأهلية
ومصطفى عبد اللطيف مستشار ملكى مساعد بقسم قضايا الحكومة الأهلية
وعاد الى مزاولة المحاماة بعد ان كان مستشاراً ملكيًا كل من الاستاذين صليب سامى ومحمد عبد الملك حمزة

المحاموه وجامعة فؤاد الاول

يتولى منصب مدير جامعة فؤاد الأول من يوم انشائها في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ محام هو الاستاذ احمد لطفى السيد

وتولى منصب عميد كلية الحقوق من المحامين الاساتذة : على ماهر ومحمد كامل مرسى وعبد الرزاق احمد السنهورى ومحمد صالح وعلى محمد بدوى (عميد كلية الحقوق باسكندرية)

واساتذة كلية الحقوق المصريين اغلبهم من المحامين وهم : محمد صالح ومحمد كامل مرسى ووايت ابراهيم وعلى محمد بدوى ومحمد حامد فهمى ومحمود سامى جنينه ومحمد زكى عبد المتعال ومحمد مصطفى القللى ومحمد عبد الله العربى ووديع فرج ومحمد عبد المنعم بدر والسعيد مصطفى السعيد ومحمد زهير جرانه وعلى صادق ابو هيف وغيرهم

وتولى تدريس العلوم القانونية فى كلية حقوق بغداد من المحامين المصريين الاساتذة : عبد الرزاق احمد السنهورى وعبده حسن الزيات ومحمد زهير جرانه

المحاموه فى خدمة الجيش والبوليس

تولى بعض المحامين منصب مدير مدرسة البوليس منهم الاساتذة : على جمال الدين وعبد السلام الشاذلى ومحمد شعير ومحمد البابلى

وتولى التدريس فى مدرسة البوليس بعض المحامين منهم الاساتذة : عبد الحميد متولى وعبد الله الباز شعيب ومحمود محمد متولى

ودخل خدمة البوليس بعض المحامين منهم الاساتذة : محمود يوسف ابراهيم هاشم وفوزى فؤاد ورمضان محمد على الطبيلى وعبد الحميد حسن حلمى وزكريا خليل حسنين والحنفى محمود محمدين وابراهيم ابراهيم عوض ومحمود محمود على الشربينى ومحمد عبد المنعم ابراهيم البطوطى وجرجس شحاته ومحمد عبد الحميد الهريدى ومرسى عبد الحميد الجافى ومحمد حسين همام واحمد جمال الدين ذكرى

وعين ضابطا بالجيش محام هو الاستاذ محمد التابعى [1]

المحامون ومناصب القضاء

مناصب القضاء الاهلى شغلها محامون :

ففى محكمة النقض والابرام الاساتذة : عبد العزيز فهمى ومحمد لبيب عطية ومراد وهبه وحامد فهمي ومحمد فهمى حسين ومحمد كامل الرشيدى واحمد مختار وعلى حيدر حجازى وعبد الفتاح السيد وسيد مصطفى ومحمد زكى على ومحمد كامل مرسى

وفى محكمتى استئناف مصر وأسيوط الاساتذة : محمود فهمى يوسف ومصطفى الشوربجى وسليمان السيد سليمان وعثمان نجيب وعبد الوهاب عزت وطاهر محمد واحمد مختار بخيت وعبد الله اسماعيل وكامل الوكيل ومحمد محمود ومحمد نجيب سالم ومنصور اسماعيل وابراهيم احمد شلبى واحمد نشأت واحمد على علوبه ومحمد المفتى الجزايرلى وعثمان يوسف ومحمد فؤاد حسنى وحسن فريد ومحمد رشدى واحمد شرف الدين وسليمان بهجت ومحمود شاكر عبد اللطيف ومحمود محمد سبع واحمد كامل محمد ومحمود منصور ومصطفى حلمى ومحمد صدقى وعلى عبد الرازق وعبد اللطيف محمود ومحمد درويش وخليل غزالات ومحمود غالب واحمد نظيف ومصطفى رشدى واحمد فؤاد أنور وسليم زكى ومحمد قصدى ومحمد توفيق ابراهيم وعبد اللطيف غربال واحمد

---

(١) ولما انشىء الجيش المرابط في سنة ١٩٣٩ تطوع فيه عدد كبير من المحامين .

الخازندار واحمد صفوت واحمد محمد حسن وسليمان حافظ وحسن توفيق وعبد اللطيف محمد ومحمد فتحى

وانتقل من محام الى مستشار فى محكمة استئناف مصر الاساتذة : مصطفى الشوربجى ومحمد زكى على واحمد على علوبه وسليمان حافظ

ومن المستشارين الذين عادوا الى مزاولة المحاماة الاساتذة : مصطفى حامى ومحمد صدقى وعلى عبد الرازق وسليمان السيد سليمان ومحمد فؤاد حسنى

ومناصب القضاء الاهلى فى المحاكم الابتدائية وفى المحاكم الجزئية شغلها محامون منهم الأساتذة : نصيف زكى وعلى محمد حسين وزكريا مهنا وعاذر حبشى وحبيب فهمى ومحمد عفت ومصطفى فهمى البحيرى وحسن مراد واحمد فتحى وبطرس سليمان وسليم البارانى ومحمود حامد ومنصور على وعبد الرحيم مهنا وعلى فهمى ومحمد زكى حسين ومحمد حسن عزت ومحمد فايز ومحمود علام وطلبه اسماعيل وكامل حنا وهاشم محمد مهنا واسكندر رزق شلبى وعبد الرحمن نصر وعبدالحليم محمد واحمد زكى البهنيهى واحمد عبد الرحمن ابو النصر واحمد السيد زهير وحسن ابراهيم الطوبى وعبد العظيم الشقنقيرى ومحمد امين محمد ومحمود حسنى واحمد كامل وعلى عبد الحميد ومحمد عبد الكريم واحمد عصمت ومحمد صادق الحولى ومحمد بدير وتادرس اسكندر والسعيد رمضان واحمد محمود ومحمد كامل ابوستيت واسماعيل مجدى وحسين رياض صبح وزكى يعقوب وابراهيم الحفناوى واحمد احمد عبد الله ومحمد صبحى بهجت واحمد حسنى وحليم يوسف وعبد الرحيم غنيم وعبد العزيز محمد وعبد الله محمد عمار ومحمد ذهنى ومحمد مصطفى كمال الديب ومحمد على رشدى ومحمد نجيب احمد ومحمود السيد العيسوى واحمد محمد الدشلوطى وعبد الحليم قنديل واحمد محمد اغا ومحمد عبد الهادى الديوانى وعبد المجيد التهامى ومراد صليب ومحمد خالد باشات ومحمد عبد الواحد على وفهمى محمد غنيم ومحمد زكى شرف وحسنين السيد حسنين ومحمد زكى خليل وعبد الجليل سعد ومحمد فؤاد وكامل عزمى وعمر لبيب وعلى سعود ومحمود حمدى وابرهيم أدهم ومحمود صادق ومصطفى صديق النجار وحسن اسماعيل الهضيبى وفؤاد عبد الملك وعبد العال السيد ومحمود وهدان واحمد اسماعيل محمود واحمد لطفى واحمد وهبى

وجلال الدين حفنى ناصف وعزيز غالى ومحمد خليل ومحمد سالم النحاس واحمد حلمى وعبد الفتاح فهمى خطاب ومحمد امين البسيونى وعبد الحميد عبد الرحمن ومحمد شكرى ومصطفى مصطفى عبد ربه وصالح كامل الحكيم ومحمد على دبش ومحمد احمد غنيم ومحمود متولى نور ومحمد عبد اللطيف وخليل عفت وعبد الرحمن ابراهيم وصالح جعفر وغبريال سيدهم والياس حنين كشور وانطون كلدانى وعبد المجيد ابو النجا ومحمد شريف ومحمد حمدى وابراهيم جلال وحسين رياض وعلى القريعى ومحمد الصاوى اسماعيل ومحمود حسنى ومحمود صلاح الدين ومحمود وهبى ومحمد توفيق درويش ومحمد شركس ومحمد كامل ونصار على ومحمد صائب وثابت سيدهم المنقبادى وحليم برسوم وزكى حنا وعبد العزيز غنيم وعبد الله محمد وعبدالحليم الحديني وفهيم سليمان ومصطفى سامى ورياض عبد العزيز وزكى أبادير ديمترى وصادق سعد وعبد الفتاح حسين ومحمد توفيق رضوان ومحمد خليل ومحمود حجاج ومحمد عبد الوهاب وزكى خير الابوتيجى وسامى باراتى ومحمد ايوب وابراهيم كامل واصف ومحمد عبد الرازق ومحمد صادق حمدى ومحمود عفيفى ومقصود قوسه واحمد حمدى واسكندر حنا دميان ومحمد سليمان الحوت واحمد اسماعيل فهمى وحسن نجيب وحسين حسن ومحمد زكى أباظه وابراهيم كامل وعبد السلام عزت علما ومصطفى اللوزى وميشيل سيدهم تادرس وابو بكر صادق واحمد فؤاد عفيفى وعبد العزيز انسى ومحمد امين صدقى وفايد زكى وكامل امين ومحمد بركات واحمد عبد اللطيف ومحمد عبد العزيز كامل ومحمد عبد الفتاح نصير ومسعد عبد المعطى السمره وابو العينين سالم واحمد زيد واسماعيل محمد دبوس وعبد الحميد عمر وشاحى وفؤاد عزيز داود ومختار نور ومرسى فرحات ومصطفى حسن واحمد حلمى ومحمد الملاحظ واحمد وصفى واسكندر جرجس وحسن عبد الوهاب يس وحسين رفعت وابراهيم فهمى واسكندر فوزى وحسين ادريس وعلى على ابو الغيط وقطب فهمى فرحات ومحمد حافظ وعبد الغنى يحيى ومحمود سعيد ومصطفى زكى صالح واحمد صبحي عزت ومحمد طاهر راشد ومحمود السيد عقل ومحمد عفت ومحمد شحاته غالب ومحمود فهمى وابراهيم احمدسليمان حبيب ومحروس عبد العزيز حبيب وعبد الرحمن شميس وعبد المنعم عبد العزيز الجمال ومحمد غالب وغيرهم

ومن القضاة الذين عادوا الى مزاولة المحاماة الأساتذة : سابا حبشى ومصطفى مرعى وسلامه ميخائيل ورزق ميخائيل وابراهيم زكى وعبد السلام ذكى وعبد السلام كساب وعلى عاصم ومحمد رشاد وعلى الخشخانى ومحمد نصار وعبد الحميد ابراهيم الهاكع واسكندر عمون واسماعيل مجدى ويوسف فهمى وعباس فضلى وصالح جودت واحمد فهمى ابراهيم ومحمد زكى حسين ونجيب المندراوى

وتولى منصب النائب العمومى من المحامين الاستاذان محمد لبيب عطيه ويس احمد

وتولى منصب الافوكاتو العمومى من المحامين الأساتذة : منصور اسماعيل وسيد مصطفى ومحمد حافظ ومصطفى مرعى

ويتولى اليوم منصب رئيس نيابة من المحامين الأساتذة : عبد العزيز حلمى ومصطفى راشد وعلى محمد حسين واحمد حسني ويونس ثابت وحسن فهمى بسيونى ومحمود صادق وصالح سالم هيكل واحمد فؤاد ومحمد زكى أباظه ومحمد كامل عونى وعبد العزيز انسى ومحمود حمدى وحليم برسوم والسعيد رمضان واحمد صبحي عزت

ومناصب القضاء المختلط كذلك شغلها محامون أهليون :

ففى محكمة الاستئناف المختلطة الأساتذة : يوسف ذوالفقار واسكندر عاذر وعبد السلام ذهنى وخليل غزالات وغيرهم

وفى محاكم مصر واسكندرية والمنصورة الابتدائية المختلطة الأساتذة : احمد كامل شهاب الدين ورياض عبد العزيز ومحمود حلمى سوكه وزكريا مهنا وكامل وصفى ابو الدهب وسليمان يسرى وتوفيق يعقوب واسماعيل ابراهيم جزارين وحسين فخرى وحبيب فهمى وعبد الرزاق احمد السنهورى وعبده البرقوقى واحمد حلمى ومحمد عبد المنعم رياض وغيرهم

وفى مناصب النيابة المختلطة الأساتذة : محمد فؤاد حمدى واسماعيل ابو الفتوح ومحمد زكى اسحق ومحمد سعيد مقبل ومحمد زهير جرانه وحسن رفعت وغيرهم

المحاماة الاهلية لدى المحاكم المختلطة

لم يقف نشاط المحامين الاهليين عند حد الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الاهلية

بل جمع كثير منهم بين الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الاهلية والاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم المختلطة منهم الاساتذة : ويصا واصف وعزيز منسى وعدلى اسكندر ونجيب شقرا وسليم رطل وجعفر فخرى وكامل صدقى وعبد الكريم رؤوف وعزيز أنطون وفريد زنانيرى وزكى فليمون ولطيف حمايه وحسن صبرى وعبد الحميد لطفى وحنفى أبو العلا واميل توفيق دوس وعبد الله الديب وعبد السلام ذكى ولبيب نصرى برنوطى ومحمد على دلاور والياس دبانه ويوسف دبانه وسابا حبشى وسامى الجريدينى وفيليب ناصيف وقسطنطين سعاده وسليم أنطون ويعقوب خانكى وعزيز خانكى وماهر لمى واميل بولاد وغيرهم

وقد مثل نقابة المحامين المختلطة بالقاهرة ثلاثة من المحامين الاهليين هم الاساتذة : ويصا واصف (من سنة ١٩٢٠ الى سنه ١٩٢٢) وعزيز منسى (من سنة ١٩٣٢ الى سنة ١٩٣٣) وعدلى اسكندر (من سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٣٥)

المحامون الاهليون لدى المحاكم الشرعية

كذلك تعدى نشاط المحامين الاهليين الى المحاكم الشرعية : فقد جمع بين الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الاهلية والاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية الاساتذة : محمود أبو النصر وحسن صبرى وعزيز خانكى وعبد العزيز المويلحى واحمد نجيب براده وعبد العزيز فهمى وفيليب ناصيف ومحمد حافظ رمضان وعبد الله فكرى خليل ويوسف عبد اللطيف ورياض الجمل ومحمد الازهرى الهاشمى ومحمد على علوبه ومحمد زكى على وعبد العزيز فهيم وقسطنطين سعاده وعبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى وعلى كمال السلانكلى وعبد الحميد رستم وجبريل شحاته معوض وعبد الحميد عبد الجواد وغيرهم .

ومن المحامين الذين جمعوا بين الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الاهلية والاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم المختلطة والاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية الاساتذة : حسن صبرى وفيليب ناصيف وقسطنطين سعاده وعزيز خانكى

المحاماة والمحاميات

وفى السنين الاخيرة ضمت المحاماة الاهلية الى أسرتها محاميات هن الاستاذات :

نعيمة الايوبى ومفيدة عبد الرحمن وعطيات الخربوطلى وعطيات الشافعى وزينب رفعت

المحامون وأثرهم فى النهضة الادبية والعلمية والفنية

ضرب المحامون بسهم وافر فى نهضة البلاد العلمية والادبية والفنية : فى التاريخ وفى الصحافة وفى الفلسفة وعلم النفس وفى الشعر وفى الادب وفى فن التمثيل وفى الموسيقى. حتى الطب لم يخل من أثرهم

فى التاريخ

برز فى تدوين حوادث التاريخ وترجمة شخصياته البارزة بعض المحامين منهم الاساتذة :

مصطفى كامل . وضع (الرق عند الرومان) و (الشمس المشرقة) و (المسألة الشرقية)

محمد فريد . وضع (تاريخ الدولة العثمانية) و (البهجة التوفيقية في تاريخ العائلة الخديوية) و (تاريخ الرومان)

محمد حسين هيكل . وضع (حياة محمد) و (فى منزل الوحى) و (تراجم مصرية وغربية) و (عشرة أيام فى السودان) و (دين مصر العام) و (الصديق أبو بكر)

عبد الرحمن الرافعى . وضع (تاريخ الحركة القومية) و (عصر محمد على) و (عصر اسماعيل) و (الثورة العرابية) و (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية)

عبد القادر حمزة . نقل الى اللغة العربية (التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر تأليف الفريد سكوان بلنت) و (السيف والنار فى السودان تأليف سلاطين باشا)

محمد عبد الله عنان . وضع (تاريخ الجمعيات السرية) و (تاريخ المؤامرات السياسية وتطوراتها الاجتماعية والقانونية من أقدم العصور الى أحدثها) و(وقضايا التاريخ الكبرى) و (ديوان التحقيق والمحاكمات الكبرى) و (تاريخ العرب فى الاندلس) و (مواقف حاسمة فى تاريخ الاسلام) و (مصر الاسلامية وتاريخ الخطط المصرية)

عزيز خانكى . وضع (قنال السويس) و (ديون مصر) و (تاريخ القضاء والتشريع من قبل إنشاء المحاكم ومن بعد) و (ترك وأتاتورك) و (الذكرى المئوية لواقعة نزيب) و (المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية - ماضيها . حاضرها . مستقبلها)

احمد وفيق . وضع كتاباً عن جلالة الملك (فاروق الاول)

مصطفى عبد اللطيف السحرتى . له بحث عن (شخصية سعد زغلول) وبحث آخر عن (باريس)

فى الصحافة

كان - ولا يزال - للمحامين فضل كبير على الصحافة فى مصر فقد أصدروا جرائد عديدة وتولوا تحريرها وغذوا المجلات والجرائد بثمار أقلامهم وسديد آرائهم :

فى سنة ١٨٨٠ أصدر الاستاذ يوسف أصاف (المحروسة)
وفى سنة ١٨٨٦ أصدر الاستاذ أمين شميل (الحقوق)
وفى سنة ١٨٨٧ أصدر الاستاذ نقولا توما (الاحكام)
وفى سنة ١٨٩٠ أصدر الاستاذ يوسف أصاف (المحاكم)
وفى سنة ١٨٩١ اصدر الاستاذ مصطفى كامل (المدرسة)
وفى سنة ١٨٩٣ أصدر الاستاذ احمد لطفى (الهدى)
وفى سنة ١٨٩٣ أصدر الاستاذ احمد عبد اللطيف (النديم)
وفى سنة ١٨٩٣ أصدر الاستاذ احمد لطفى (الشرائع)

وفى سنة ١٨٩٩ أصدر الاستاذ حسن عيسى (الحكمة)
وفى سنة ١٩٠٠ أصـدر الأستاذ مصطفى كامل (اللواء) باللغات العربية والفرنسية والانجليزية
وفى سنة ١٩٠١ أصدر الأستاذ مراد فرج (التهذيب)
وفى سنة ١٩٠٢ أصدر الأستاذ نجيب شقرا (الاستقلال)
وفى سنة ١٩٠٢ أصدر الأستاذ حسن حماده (مجلة الأحكام الشرعية)
وفى سنة ١٩٠٣ أصدر الأستاذ عاذر حلمى (ميزان الاعتدال)
وفى سنة ١٩٠٣ أصدر الأستاذ محمد ابوشادى (الظاهر)
وفى سنة ١٩٠٣ أصدر الأستاذ محمد ابوشادى (الامام)
وفى سنة ١٩٠٤ أصدر الأستاذ لطفي عيروط (المنعم)
وفى سنة ١٩٠٤ أصدر الاستاذ احمد فهمى (الفرقان)
وفى سنة ١٩٠٥ أصدر الأستاذ مصطفى كامل (العالم الاسلامى)
وفى سنة ١٩٠٧ أصدر الأستاذ احمد لطفى السيد (الجريدة)
وفى سنة ١٩٠٨ أصدر الأستاذ مصطفى كامل (مصر الفتاة)
وفى سنة ١٩٠٨ أصدر الأستاذ محمود سالم (مجلة الطلبة المصريين)
وفى سنة ١٩٠٩ أصدر الأستاذ ابراهيم جمال (الحقوق)
وفى سنة ١٩١٠ أصدر الأستاذ عبد القادر حمزة (الأهالى)
وفى سنة ١٩١٣ أصدر الأستاذ قسطنين سعاده (الشرائع)
وفى سنة ١٩١٤ أصدر الأستاذ قسطنين دهان (المحاكم الأهلية)
وفى سنة ١٩٢٠ أصدرت نقابة المحامين الأهلية مجلة (المحاماة) وتعاقب على رياسة تحريرها الاساتذة : محمد حافظ رمضان ثم عزيز خانكى ثم صليب سامى ومحمد على رشدى وعبد الرحيم غنيم ثم محمد صبرى ابوعلم وراغب اسكندر ثم محمد يوسف وراغب اسكندر ثم احمد رمزى وابراهيم رياض
وفى سنة ١٩٢١ أصدر الاستاذ محمد حافظ رمضان (اللواء المصرى)

وفى سنة ١٩٢٢ أصدر الاستاذ محمد حسين هيكل (السياسة)
وفى سنة ١٩٢٣ أصدر الاستاذ عبد القادر حمزة (البلاغ)
وفى سنة ١٩٢٣ أصدر الاستاذ عبد القادر حمزة (الرشيد)
وفى سنة ١٩٢٤ أصدر الاستاذ يعقوب دانا (بريد المحاكم)
وفى سنة ١٩٢٤ أصدر الاستاذ محمد لطفى جمعه (الفكر الحر)
وفى سنة ١٩٢٤ أصدر الاستاذ البير فاضل (جريدة المحاكم المختلطة)
وفى سنة ١٩٢٥ أصدر الاستاذ عبد الحليم البيلى (الاتحاد)
وفى سنة ١٩٢٥ أصدر الاستاذ لطفى عيروط (الاستقلال المصرى)
وفى سنة ١٩٢٥ أصدر الاستاذ اسماعيل وهبى (الصراحة)
وفى سنة ١٩٢٦ أصدر الاستاذ محمد حسين هيكل (السياسة الاسبوعية)
وفى سنة ١٩٢٦ أصدر الاستاذ حسن حسنى كامل (الدفاع الوطنى)
وفى سنة ١٩٢٦ أصدر الاستاذ أمين عزت الهجين (الهجين)
وفى سنة ١٩٢٦ أصدر الاستاذ حسن صالح الجداوى (السويس الناهضة)
وفى سنة ١٩٢٦ أصدر الاستاذ محمد صفا (صدى الحق)
وفى سنة ١٩٢٦ أصدر الاستاذ عبد القادر حمزة (البلاغ الاسبوعى)
وفى سنة ١٩٢٦ تولى الاستاذ فكرى أباظة رياسة تحرير (المصور)
وفى سنة ١٩٢٧ أصدر الاستاذ حبيب جيد (الاخلاق)
وفى سنة ١٩٢٧ أصدر الاستاذ حسنى الشنتناوى (مجلة كلية الحقوق)
وفى سنة ١٩٢٧ أصدر الاستاذ نصر الدين زغلول (الظاهر)
وفى سنة ١٩٢٧ أصدر الاستاذ حسن داود (السودان المصرى)
وفى سنة ١٩٢٨ أصدر الاستاذ محمود عالى حسنى (الاحاديث)
وفى سنة ١٩٢٨ أصدر الاستاذ اسماعيل وهبى (المسرح)
وفى سنة ١٩٢٩ أصدر الاستاذ يوسف المرزوقى (الروضة القضائية)
وفى سنة ١٩٣٠ أصدر الاستاذان عبد المجيد نافع وحسن حسنى (الشعب)
وفى سنة ١٩٣٠ أصدر الاستاذ محمد حسين هيكل (الاحرار الدستوريين)

وفى سنة ١٩٣٠ أصدر الاستاذ عبد الله حسين (الجريدة القضائية)
وفى سنة ١٩٣٠ أصدر الاستاذ حسنى الشنتناوى (العامل المصرى)
وفى سنة ١٩٣٠ أصدر الاستاذ محمد صبرى أبو علم (البرق)
وفى سنة ١٩٣٠ أصدر الاستاذ يعقوب دانا (بريد العاصمة)
وفى سنة ١٩٣٠ أصدر الاستاذ محمود كامل (الجامعة)
وفى سنة ١٩٣١ أصدر الاستاذ محمود عزمى (الاستقلال)
وفى سنة ١٩٣١ أصدر أساتذة كلية الحقوق (مجلة القانون والاقتصاد) وتعاقب على تحريرها الاساتذة : محمد كامل مرسى ومحمد عبد الله العربى وعبد الرزاق احمد السنهورى ومحمد صالح وعلى محمد بدوى
وفى سنة ١٩٣١ صدرت (مجلة مصر القضائية) وتولى تحريرها من المحامين الاساتذة : محمد كامل مرسى ومحمود سليمان غنام وعزيز خانكى ومحمد عبد المنعم رياض
وفى سنة ١٩٣٢ أصدر الاستاذ محمود كامل (القضاء المصرى)
وفى سنة ١٩٣٣ تولى الاستاذ عبده حسن الزيات رياسة تحرير جريدة (الشرق)
وفى سنة ١٩٣٤ أصدر الأستاذ حبيب جيد (الشرائع)
وفى سنة ١٩٣٤ تولى الأستاذ عبده حسن الزيات رياسة تحرير جريدة (الوادى)
وفى سنة ١٩٣٤ أصدر الأستاذ حسن ذو الفقار (الفجر)
وفى سنة ١٩٣٥ أصدر الأستاذ محمد زكى عبد القادر (الفصول)
وفى سنة ١٩٣٦ أصدر الأستاذ محمود كامل (الـ ٢٠ قصة)
وفى سنة ١٩٣٧ أصدر الأستاذان عباس فضلى ورياض ابراهيم (المحامى)

فى الاجتماع والسياسة

وضرب المحامون بسهم وافر فى الشؤون الاجتماعية والسياسية منهم الاساتذة : احمد وفيق . وضع كتاباً سماه (فى سبيل الوطن) ورسالة فى (أثر الحافز الشخصى فى تطور الاصلاح الاجتماعى)

محمد حسين هيكل ومحمد عبد الله عنان . وضعا كتاب (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى)

عبد الرحمن الرافعى . وضع رسالة فى (قواعد المعاهدة . استقلال أم حماية)

محمد عبد الله عنان . وضع كتاب (قصص اجتماعية ونماذج من أدب العرب)

توفيق دوس . نقل الى العربية (أسرار الارتقاء تأليف وليم كوبت)

محمد على علوبه . له (بحث فى المعاهدة)

محمد شوكت التونى . وضع (جهاد الامة فى سبيل الدستور)

أبادير حكيم . وضع كتابى (الغرض من الحياة) و (التربية الاخلاقية)

محمد فايق الجوهرى . وضع كتاب (فن الزواج) وكتاب (التربية البدنية)

حسنى الشنتناوى . وضع كتاب (العمل والعمال)

حسن الجداوى . وضع كتاب (الاجرام السياسى) و (خطرات عن عيوب الحكم فى مصر)

زكى سعيد البدرمانى . وضع كتاب (عصبة الامم)

محمد ابو شادى . وضع رسالة عنوانها (ردود على مطالب القبط)

نجيب شقرا . وضع كتابا عن (العطلة المنتشرة بين العمال)

احمد رمزى . وضع كتاب (الانتخابات البرلمانية) وكتاب (الانتخابات وأحكامها)

اسكندر عمون . نقل الى العربية (الرحلة العلمية فى قلب الكرة الارضية تأليف جول فيرن)

احمد حسين . وضع رسالة عنوانها (سبعون يوماً للدعاية فى أوربا) وكتاب (ايمانى)

عزيز خانكى . وضع (خواطر خواطر) و (شؤون مصرية) و (أحاديث) و (أحاديث جديدة) و (معجزة من معجزات الاصلاح الزراعى) و (قنال فاروق الاول)

كامل المصرى . وضع كتاب (التربية الوطنية)

حسن نبيه المصرى . وضع كتاب (التربيب)

محمود كامل . وضع (مصر الغد تحت حكم الشباب)

فى الفلسفة وعلم النفس

وقد تعمق فى الفلسفة الاستاذ احمد لطفى السيد فأصدر ترجمة نفيسة لكتاب فيلسوف اليونان الاكبر أرسطو (علم الاخلاق)

وتخصص فى علم النفس الاستاذ محمد فتحى فوضع مجموعة أبحاث قيمة فى (علم النفس الجنائى) وفى (علم النفس الشرعى)

ووضع الاستاذ سليم سرجيوس كتاب فى علم النفس النظرى سماه (القوى الخفية أو ملكات العقل الباطن) وكتاباً سماه (الايحاء)

فى الشعر

وقد أجاد فى نظم الشعر الاساتذة :

مراد فرج . له (ديوان مراد فرج) - فى ثلاثة أجزاء -

فؤاد محمد . له ديوان سماه (الفؤاديات)

محمود خيرت . له مأساة شعرية سماها (أحياها وقضى)

كما ان للاساتذة : اسماعيل عاصم ومحمد أبو شادى وحسن نبيه المصرى ومحمد نجيب الغرابلى ومحمود المصرى ومصطفى عبد اللطيف السحرتى ومحمد إحسان منظومات رقيقة

وللاستاذ يوسف قسيس منظومات باللغة الفرنسية نذكر منها (الطاغية) و(المؤامرات المكشوفة) و (ثالوث قبطى)

فى الأدب

وفى تأليف وترجمة الروايات والقصص اشتهر الاساتذة :

عبد القادر حمزة . نقل الى العربية رواية (اللص الظريف تأليف لويس لبلان) ورواية (هانيا) ورواية (النسر الصغير) ورواية (مدينة الظلام) وألّف رواية (ضحايا الاقدار) ورواية (عظة الثار)

صالح جودت . نقل الى العربية رواية (جهاد القلوب) ورواية (الايمان تأليف أوجين بريو) و (السلاح الخفى تأليف الكسندر دوماس) و (الفقير الهندى) و (كيد الغانيات) و (ملك الظرفاء) و (سر الاعتراف) و (اليد الاثيمة) و (متاعب الهوى) و (ذكرى حافظ وشوقى)

محمد لطفى جمعه . نقل الى العربيـة (الانتقام الهائل) و (الجسد والروح – من الانجليزية) و (الساحر الخالد – من الانجليزية) و (الكنز الدفين – من الانجليزية) و (ليالى الروح الحائر)

محمد حسين هيكل . ألّف (ثورة الادب) و (ولدى) و (زينب) و (جان جاك روسو) و (أوقات الفراغ)

محمد نجيب الغرابلى . وضع رواية (الاب الرحيم)

محمود خيرت . ألّف رواية (الفتى الريفى) و (الكنز المصرى) ونقل الى العربية (مجدولين أو الخليلة)

ابراهيم دسوقى أباظة . وضع (حديقة الادب)

مصطفى عبد اللطيف السحرتى . له كتاب (أدب الطبيعة)

محمود على قراعة . وضع (مملكة الجمال والحب) و (صفوة أحياء العلوم للغزالى)

محمد شوكت التونى . وضع (فى ظلال الدموع) ورواية (الصدر الأعظم) و (مأساة الحلمية) ونقل الى العربية (القديسة العاشقة)

حسين عفيف . وضع رواية (وحيد أو قلب الفنان) ورواية (الزنبقة) و(البلبل) و (سهير)

مصطفى كامل . وضع رواية (فتح الاندلس)

محمد عبد الله عنان . نقل الى العربية (جرائم نابولى أو الجريمة والانتقام - تأليف اسكندر دوماس) و (قلب ملاك وروح شيطان أو قلنسوة الذهب) و (طريد القضاء – تأليف دى ترايل)

عبد المجيد نافع . نقل الى العربية (التلميذ – تأليف بول بورجيه)

محمد عبد المعطى عفيفى . ألف (الثورة أو قصة فى مراكش)

زكريا نامق . ألف (السائح الأزهرى) و (الفتاة الشركسية فى حرب الدولة العلية)
محمود عالى حسنى . ألف رواية (امرأة تستجدى)
مرقس فهمى . ألف رواية (المرأة فى الشرق)
نقولا فياض . نقل الى العربية (مملكة الظلام أو حياة الأرضة)
نجيب المندراوى . نقل الى العربية (مارى دى مدسيس أو مقتل الملكة) و (يسرقون الاولاد فى باريس)

سامى الجريدينى . نقل الى العربية من مؤلفات شكسبير (يوليوس قيصر) و (هولت) و (لير) و (الملك هنرى الخامس) ووضع (الرسائل الضائعة ورسائل أخرى) و (مخمسة فى سيارة)

فكرى أباظة . ألف (الضاحك الباكى) و (خلف الحبايب) و (التليفون)
مراد فرج وتوفيق فرج . ألفا رواية (النهلست فى روسيا)
انطون يزبك . ألف رواية (الذبائح)
ابراهيم جلال . ألف رواية (الصالح طلائع)
محمد عثمان جلال . وضع رواية (الأمانى والمنة فى حديث ورد جنة)

محمود كامل . نقل الى العربية قصة (روبن هود) وقصة (حسن) ومسرحية (سافو) . ووضع مسرحية (الوحوش) ومسرحية (فاطمة) وكتاب (صيحات جديدة فى النقد والفن والأدب) و (المتمردون) و (فى البيت والشارع) و (٨ يوليو) و (المسرح الجديد) و (بائع الاحلام) و (أول يناير) و (٣٠) ومسرحية (المنتقم) وكتاب (أنت وأنا) و (المجنونة) ومسرحية (الأفاعى) ورواية (حياة الظلام) ورواية (ماض ملوث) وكتاب (الربيع الآثم)

عبد الرحمن رشدى . وضع مسرحية (تحت العلم)
عبده حسن الزيات . نقل الى العربية من مؤلفات الشاعر الألمانى شيللر (اللصوص) و (الحب والدسيسة) و (تهكم القدر) و (ديمتريوس) وله بحث

عن (الاعراض الاجتماعية فى نهج البـلاغة) و (موازنةبين مقامات البديعى ومقامات الحريرى)

يوسف قسيس . كتب باللغة الفرنسية رواية (حل مشكلة)

فى التمثيل

وفى فن التمثيل برع الأستاذ عبد الرحمن رشدى وقد تشرف بالتمثيل فى القصر الملكى أمام المغفور له الملك فؤاد الأول . وأظهر تفوقاً عظيما فى الأدوار التى مثلها منها دور (رسول القصر) فى رواية (اوديب) ودور (نيمور) فى رواية (لويس الحادى عشر) ودور (رودريجو) فى رواية (عطيل) . ورواية (مكبث) ورواية (النائب هالير) ورواية (البدوية)

ولما توفى الى رحمة الله فى سنة ١٩٣٩ التمست اللجنـة المؤلفة لتأبينه من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول الاذن لها فى اعداد لوحة تذكارية لتوضع فى دار الأوبرا الملكية تخليداً لذكرى الفقيد فتفضل جلالة الملك بقبول هذا الملتمس وأمر أن يكون ذلك على نفقة جلالته الخاصة

فى الموسيقى

وقد استهوت الموسيقى بعض المحامين منهم الاستاذان :

حسن نبيه المصرى . كتب فصولا مختلفة عن نشأة الموسيقى وأثرها وفلسفتها فى المجلة الموسيقية للمعهد الملكى . وفى كتاب (الموسيقى الشرقية)

نجيب شقرا . له فى الموسيقى آثار شتى وكان من بين العاملين على نهضتها

فى الرسم والتصوير

كما استهوى الرسم والتصوير محام هو الأستاذ سند بسطا . وله لوحات زيتية جميلة عرضها فى معارض مصر والخارج

فى الخط الرقيق

وزاول الأستاذ حسن عبد الجواد المحامى فنا عجيباً فى بابه هو الـكتابة الدقيقة

جداً على الحبوب و بيض الدجاج . فيعمد الى تفريغ بيضة الدجاجة ويكتب عليها آلاف الكلمات . ويكتب على أصغر الحبوب عشرات الكلمات ومما كتبه من هذا النوع : (١) كتب على حبة واحدة من القمح خمس سور من القرآن الكريم وهى سورة الفلق وسورة العصر وسورة النصر وسورة الناس وسورة الكوثر (٢) كتب على ورقة صغيرة جداً تاريخ المغفور له الخديو اسماعيل باشا تفصيلا وأودع الورقة حبة من حب الكسيرة (٣) كتب على حبة واحدة من السمسم سورة الانشراح كاملة (٤) كتب على صحيفة واحدة من صفحتى الكارت بوستال ٥٥ سورة من القرآن (٥) كتب على حبة واحدة من حب الأرز وصية للنبى صلى الله عليه وسلم كلماتها حوالى المائتين (٦) كتب على بيضة دجاجة مفرغة من ثقب غير ظاهر بطريقة علمية أربع وأربعين سورة من القرآن كاملة (٧) كتب على بيضة أخرى الدستور المصرى بجميع نصوصه (٨) كتب على بيضة ثالثة تاريخ المغفور لهما محمد على باشا والى مصر واسماعيل باشا خديو مصر (٩) كتب أسماء الولاة والحكام الذين حكموا مصر منذ عهد عمرو بن العاص حتى الآن على حبة واحدة من حب القمح . وقد نال مداليات ذهبية وفضية من معارض مصرية ودولية و براءات شرف من سلاطين وحكام الدول الشرقية ومعروض له فى متاحف كثيرة تحفاً من هذا النوع وخصص لمعروضاته قسما من متحف دار الكتب المصرية أودع فيه طرائف كثيرة من هذه التحف

ويكتب هذه التحف لا بالعربية فحسب بل بالفرنسية والانجليزية كذلك. فقد كتب على صحيفة واحدة من صفحتى كارت بوستال ترجمة بالانجليزية للكتاب وروث ورث وملتون وكوبر والفريد الكبير ونلسن وذلك فى حوالى ٠٠٠ر١٨ ألف كلمة وهذه التحفة معروضة فى دار الكتب المصرية . وكتب بالفرنسية خطبتى فيكتور هيجو فى مؤتمر السلام . ورسم خريطة لوادى النيل وأخرى لفرنسا على طرفى بيضة وهذه البيضة موجودة فى متحف سمو الأمير عمر طوسون باشا إلى الآن . ورسم على حبة عدس خريطة لحوض النيل على وجه واحد

فى الطب

ومن عجب أن يكون للطب نصيب من نشاط المحامين فهذا كتاب (كيف

تعيش مائة سنة أو قانون الصحة العـام) للأستاذ نجيب المندراوى المحامى أبلغ دليل على هذا النشاط

المحامون وأثرهم فى النهضة الفقهية والقضائية

أثر المحامين فى النهضة الفقهية والقضائية مزدوج : يشمل أولاً أثر مصنفاتهم فى النهضة الفقهية . ويتناول ثانياً أثر مرافعاتهم فى الخطابة القانونية

فى التصنيف الفقهى

قامت النهضة الفقهية فى مصر على سواعد المحامين بما أخرجوه من مؤلفات بعثت الحركة العلمية فى البلاد بعثاً جديداً فمنهم الأساتذة :

مرقص حنا . وضع كتاب (نظام الحكومة المصرية) و (بحث فى دكريتو ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ – باللغة الفرنسية)

عبد الرحمن الرافعى . وضع كتاب (حقوق الشعب)

احمد نجيب الهلالى . وضع كتاب (شرح القانون المدنى فى العقود)

مراد فرج . وضع كتاب (دعاوى وضع اليـد) وكتاب (الفروق أو خلاصة القانون أصولا وفروقاً) وكتاب (المجموع فى شرح الشروع على القانون المصرى الأهلى) ونقل الى العربية كتاب (شعار الخضر فى الأحكام الشرعية الاسرائيلية للقرائين) وكتاب (شرح الأموال على القانون المدنى الأهلى)

احمد منيب . وضع كتاب (التماس إعادة النظر فى الاحكام المدنية النهائية)

عمر لطفى . وضع كتاب (الامتيازات الاجنبيـة) وكتاب (الوجيز فى القـانون الجنائى) و (الادلة الخطية والمحاكم الشرعية)

محمد سامى مازن . وضع كتاب (التعهدات أو الالتزامات)

محمد على علوبه . وضع رسالة (فى الوقف)

عزيز خانكى . وضع (رسائل فى الوقف) و (الطعن فى الاحكام بطريق النقض والابرام) و (قضاء المحاكم فى مسائل الأوقاف) و (خواطرخواطر) و (ما هنا وما هنالك) و (عشر رسائل فى القضـاء والتشريع) و (مسائل قانونية ورسائل شتى) و (فرض ضريبـة على التركات والتأمينات والهبات والوصايا والاوقاف واليانصيب) و (الرق والعتق والولاء شرعًا ونظامًا) و (الوقف والحكر والتقادم) و (اختـلاف الدارين ومتى يكون مانعًا من الارث) و (الملكية العقارية فى مصر) و(الصورية ووجوب اعتبارها جريمة) و(المماطلة فى الخصومة وعلاجها)

سعد زغلول . وضع (مقدمه القوانين) و (ملاحظات على القانون النظامى)
محمد نصر الدين زغلول . وضع كتاب (الارادة فى العمل القانونى وعيوبها)
مصطفى مرعى . وضع كتاب (المسؤولية المدنية فى القانون المصرى)
احمد وفيق . وضع كتاب (علم الدولة) – فى تسعة أجزاء
كامل المصرى . وضع كتاب (الاقتصاد السـياسى) و (تعليقات على قانون العقوبات من سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٩٣١)

حسن الجداوى . وضع كتاب (المرافعة) و (أحكام القضاء وأحكام القدر)
عزيز حبشى . وضع كتاب (اجراء التحقيق الجنائى من الوجهة العملية)
باسيلى جناورى . وضع كتاب (أحكام الصكوك التجارية)
صالح سيد منصور . وضع رسالة (فى جريمة القذف فى حق ذوى الصفة العمومية)
طه السيد نصر . وضع رسالة موضوعها (قانوننا بين الأمس واليوم)
يوسف قسيس . له (الطرق ونظام المنافع العامة) و (حضور المحامين أمام مجالس التأديب)

عبده حسن الزيات . له (المدخل لدراسـة القانون) و (مذكرات فى تاريخ القانون) و (مذكرات فى القانون الرومانى) و (محاضرات فى القانون الدولى العام) و (نظم الحكم الحديث) و(بحث فى تفسير الاوراق

التجارية الخاضعة للتقادم الخمسى) و(بحث فى البيع المعلق على استيفاء أجرة المبيع أو ثمنه) و (بحث فى تعاصر النية الجنائية مع الفعل المادى) و (عقوبة المراقبة فى السرقة والشروع فيها) و (التفسير فى القانون الجنائى) و (تبديد الشريك وتبديد الوكيل بالعمولة) و (المسؤولية الجنائية عن فعل الغير) و(المسئولية الجنائية للوزراء بين الاختصاصين العادى والاستثنائى) و (قانون حفظ النظام فى معاهد التعليم) و (اقرار المريض مرض الموت) و (ايقاف التنفيذ نظراً لا عملاً) و (جرائم فى العراق ليست جرائم فى مصر) و (ترجمة كاملة لمواد قانون حمورابى) و(بحث فى قانون الاحوال الشخصية فى العراق)

فريد أنطون . وضع رسالة فى (مستقبل القضاء فى مصر)

أحمد نشأت . له (رسالة الاثبات فى التعهدات) و (شرح قانون تحقيق الجنايات) و (بحث فى الحصانة البرلمانية) و (بحث فى الاجانب غير المتمتعين بالامتيازات الاجنبية) و (بحث فى تأثير زيادة الرسم الجمركى) و (بحث فى العته الموجب للحجر)

مرقس فهمى . له (بحث فى كيف يتم عقد البيع بعد قانون التسجيل)

محمود سليمان غنام . له (بحث فى القذف) و (المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العلمية)

محمد عرفة . وضع (رسالة فى جريمة السرقة)

نجيب شقرا . وضع كتاب فى (المسؤولية المدنية)

عبد الرزاق احمد السنهورى . وضع كتاب (النظرية العامة للالتزامات) و (عقد الايجار) و (اتجاه تطور الخلافة نحو جمعية أمم شرقية - بالفرنسية) و (القيود التعاقدية لحرية العمل الفردية - بالفرنسية)

محمد كامل مرسى . وضع (نطاق حق الملكية العقارية فى مصر - بالفرنسية) و (شرح قانون العقوبات) و (أصول القوانين) و (العقود المدنية الصغيرة) و (عارية الاستعمال وعارية الاستهلاك والايرادات

وأحكام الفوائد على العموم) و (الشفعة وحق استرداد الحصة المبيعة قبل القسمة) و (الملكية والحقوق العينية) و (التأمينات الشخصية والعينية) و (الاموال الثابتة بطريق التخصيص) و (تملك واضع اليد الثمار) و (الشفعاء ومراتبهم فى الشريعة الاسلامية وفى القانونين الاهلى والمختلط) و (إشهار التصرفات العقارية) و (فتح المطلات والمناور)

محمود فتحى . وضع كتاب (نظرية سوء استعمال الحق فى الفقه الاسلامى - بالفرنسية)

محمد صالح . وضع (الملكية الزراعية الصغيرة فى مصر — بالفرنسية) و (شرح القانون التجارى) و (أصول الاقتصاد) و (أصول التعهدات) و (فتح الاعتماد - بالفرنسية) و (الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الخامس عشر)

قسطنطين سعاده . وضع كتاب (شرح قانون قاضى التحضير)

اميل بولاد . وضع (اقتراحات لاصلاحات تشريعية فى مصر — بالفرنسية)

محمد شعير . وضع كتاب (التحقيق الجنائى العلمى والعملى)

وايت ابراهيم . وضع كتاب (دستور مصر الجديد — بالفرنسية) و (الضبطية القضائية فى مصر - بالفرنسية) و (مبادىء القانون الدستورى المصرى المقارن) و (التقاليد) و (أزمة النظام البرلمانى - بالفرنسية) و (لجان التحقيق البرلمانية - بالفرنسية) و (تطورات العالم الدستورية) و (الاتجاهات الحديثة للنظام البرلمانى فى العالم) و (مصر فى المؤتمر البرلمانى فى جنيف سنة ١٩٣١) و (التاج)

محمود سامى جنينه . وضع (جنسية الشركات وموطنها القانونى ومركزها — بالانجليزية) و (القانون الدولى العام)

على ماهر . وضع (القانون الدولى العام)

على محمد بدوى . وضع (مبادىء القانون الرومانى) و (حالة المجرم الخطرة . أساس العقاب ومقياسه - بالفرنسية) و (تحليل الحالة الاجرامية الخطرة -

بالفرنسية) و (ابحاث فى تاريخ الشرائع . تطور المبادىء القانونية عند العرب فى الجاهلية وصدر الاسلام) و (مكانة الشريعة الاسلامية فى الفقه الحديث) و (قانون العصور الفطرية) و (العلاقة بين الدين والقانون من الوجهة الجنسية والتاريخية - بالفرنسية) و(شرح القانون الجنائى المصرى - بالفرنسية)

محمد عبد الله العربى . وضع (تجنيد المحايدين فى معارك الحرب الاقتصادية) و (مبادىء علم المالية العامة والتشريع المالى) و (الضمانات الدستورية) و (الفقه الادارى الحديث وتصويره للدولة ونشاطها القانونى) و (الاصلاح المالى فى مصر) و (أساس القانون : المذاهب الفردية والمذاهب الاجتماعية) و (الميزانية من الوجهة القانونية والسياسية) و (تصنيف الأشخاص المعنوية) و (المؤتمر الدولى الخامس للعلوم الادارية) و (تعليقات على الأحكام فى المواد الادارية) و(اصلاح الادارة الحكومية والادارية فى مصر)

وديع فرج . وضع (وظيفة المحاكم المختلطة والأهلية المصرية فى مسائل الأحوال الشخصية - بالفرنسية) و (التدخل أمام محكمة العدل الدولية الدائمة - بالفرنسية) و (جريمة اهانة المحكمة فى التشريعين الانجليزى والامريكى - بالفرنسية)

محمد حامد فهمى . وضع (المبادىء القانونية التى تحدد مركز مصر الدولى) و (ما يقبل وما لا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض) و (قانون المرافعات) و (تنفيذ الأحكام الرسمية والسندات) و (النقض فى المواد المدنية والتجارية - بالاشتراك مع الأستاذ حامد فهمى)

محمد مصطفى القللى . وضع(علاقة السببية فى القانون الجنائى الانجليزى - بالفرنسية) و (أسباب الاجرام فى مصر - بالفرنسية) و (تعليقات على الأحكام فى المواد الجنائية) و (تطبيق القانون الجنائى على الجرائم التى تقع خارج القطر - بالفرنسية)

محمد زكى عبد المتعال . وضع (نظام الصحافة فى القانون المصرى - بالفرنسية) و (البورصات فى مصر - بالفرنسيـة) و (السجلات التجارية وادخالها فى مصر) و (تعليقات على الأحكام فى المواد التجارية) و (الاصلاح الجديد لسوق البضاعة الحاضرة - بالفرنسية) و (حق التأليف للصحافى - بالفرنسية) و (تجارة مصر الخارجية) و (سلطة وكيل الديانة في الخارج - بالفرنسية) و (تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية)

محمد عبد المنعم بدر . وضع (أثر الحكم الجنائى بالبراءة على الحكم المدنى)

على صادق ابوهيف . وضع رسالة فى (الدية)

عبد السلام ذهنى [1] . وضع (المداينات أو الالتزامات) و (مسؤولية الحكومة المصرية باعتبارها صاحبة الولاية العـامة) و (الالتزامات . النظرية العامة) و (فى الأموال) و (التأمينات) و (التسجيـل وحماية المتعاقدين والغير) و (القانون التجارى) و (فى مسؤولية الدولة عن أعمال السلطات العامة من الناحيتين الفقهية والقضائية) و (الأنظمة الدستورية - بالاشتراك مع الأستاذ وايت ابراهيم -) و (نهضـة القانون) و (مرافعات الدكتور ابوهيف) و (فى اقامة الدعوى العمومية من قبل محكمة الجنايات من الوجهة الفنية القانونية والنظامية) و (فى المسؤولية المدنية للأفراد) و (قانون التسجيل الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ والمبادىء القانونية المقررة من قبل) و (فى أوجه النقص التشريعى لقانون التسجيل الجديد) و (السبب الصحيح فى التقادم الخمسى والأوضاع الشكلية فى التسجيل الجديد) و (حقوق الارتفاق والالتزامات الشخصية) و (الارتفاق والالتزام الشخصى) و (الالتزامات الشخصيـة والحقوق الارتفاقية) و (الالتزامات

---

(١) ولا يفوتنا هنا ان نسجل للاستاذ عبدالسلام ذهنى فضله على اللغـة العربية في المحاكم المختلطة وما قام حول موقفه الوطنى الجرىء من ضجة كان لها أثر فعال فى ابرام معاهدة مونترو

الشخصيـة وحقوق الارتفاق) و (بحث فى حكم صادر فى نظرية الاعتساف فى استعمال الحق) و (التدخل القانونى) و (القضـاء المختلط وتقادم الوقف) و (فى المسؤولية التقصيرية واللاتقصيرية) و (سلطان الأحكام على المحاكم) و (التطور الاجتماعى والتطور التشريعى والحقوق المكتسبة ومسؤولية الحكومة أو الدولة) و (فى الكيان القانونى للتوظف الحكومى) و (الأثر الرجعى وقوانين الأحوال الشخصية بوجه عام) و (مسؤولية خزانة الدولة عن الأعمال التشريعية) و (الالتزامات الشخصيـة والالتزامات العقارية) و (القضاء المصرى والالتزامات العقـارية) و (قضاء الاستئناف المختلط والتسجيل والشفعة) و (فى التطور القضـائى والفقهى) و (التسجيل وقانون العقوبات) و (التصرف فى ملك الغير فى عهد قانون التسجيل الجديد) و (حقوق الارتفاق والالتزامات الشخصية) و (فى نظرية استئناف حكم على خلاف حكم سابق) و (التطورات الدستورية العالمية - بالاشتراك مع الاستاذ وايت ابراهيم)

مصطفى الصادق . وضع (كتاب مبادىء الدستور المصرى والمقارن - بالاشتراك مع الاستاذ وايت ابراهيم) و (مبادىء القانون الادارى المصرى)

محمد العشماوى . وضع (قواعد المرافعات الأهلى والمختلط) و (قواعد التنفيذ فى القانونين الأهلى والمختلط)

ابراهيم جمال . وضع (الأقول الجلية فى اختصاص المحاكم الأهلية) و (القضاء المصرى الأهلى)

محمد زهير جرانه . وضع (الأمر الادارى ورقابة المحاكم القضائية له فى مصر)

حسين تيمور . وضع (البورصة وتجارة القطن)

عبد اللطيف محمد . وضع (التشريع السياسى فى مصر)

سامى الجريدينى . وضع (خواطر فى الحقوق والأدب)

عبد الحميد بدوى . وضع (نظام مصر السياسى والتشريعى والقضائى)

حسين عفيفى . وضع (أزمة الحقوق)

حسن نبيه المصرى . له كتاب فى (بطلان المرافعة) وآخر فى (حسن النية)

السعيد مصطفى السعيد. وضع (نظرية التهديدات المالية) و (مدى استعمال حقوق الزوجية وما تتقيد به فى الشريعة الاسلامية والقانون المصرى الحديث)

على ابراهيم الزيني . له (القانون الدولى الخاص والمقارن) و (موجز القانون الدولى الخاص) و (أصول القانون التجارى)

محمود فهمى يوسف . وضع (كتاب الرهن) و (شرح الايجارات الزراعية)

على زكى العرابى . له (المبادىء الاساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية) و (القضاء الجنائى) و (الشفعة فى القوانين المصرية) و (مذكرات فى قانون تحقيق الجنايات) و (مركز الوارث فى الشريعة ونتائجه فى القانون) و (مقدمة القوانين - بالانجليزية)

محمد رياض دياب . وضع كتاب (البيع والايجار)

احمد صفوت . وضع كتاب (شرح القانون الجنائى) و(قضاء الاحوال الشخصية للطوائف الملية) و (مقدمة القوانين) و (النظام القضائى فى انجلترا) و (اقتراحات فى نظم اصلاح القضاء)

سيد مصطفى . وضع كتاب (أصول القوانين - بالاشتراك مع الاستاذ محمد كامل مرسى) وكتاب (عارية الاستعمال وعارية الاستهلاك والايرادات وأحكام الفوائد على العموم - بالاشتراك مع الاستاذ محمد كامل مرسى)

احمد نجيب براده . وضع (المحاماة من الوجهة الفنية)

يوسف أصاف . له (مجموعة القوانين) و (التعديلات القانونية التى أدخلت على القانون الاهلى المصرى) و (شرح قانون العقوبات الاهلى) و (قانون تحقيق الجنايات المصرى الاهلى) و (مرآة المجلة) و (أصول النواميس والشرائع — ترجمة كتاب مونتسكيو)

عبد الفتاح السيد . له (نظام القضاء والادارة) وشرح لائحة الاجراءات الشرعية) و (التنفيذ علماً وعملا) و (الوجيز فى المرافعات المصرية).

و(مجموعة قوانين المحاكم الاهلية والشرعية – بالاشتراك مع الاستاذ محمد كامل مرسى)و (رسالة فى الاوراق التجارية) و (رسالة فى الافلاس)

محمد وهيبه . وضع كتاب (النظرية العامة للالتزامات فى القانون المدنى المصرى) و (مقدمة لدراسة القانون) و (التأمين على الحياة – بالفرنسية)

هاشم محمد مهنا . وضع كتاب (الاهلية والمجالس الحسبية فى مصر)

محمود حسن . وضع كتاب (التحقيق الجنائى العملى والفنى)

سلامه عبد الله . له (مقدمة القوانين)

محمود زكى سالم . وضع كتاب (مذهب منشينى فى مسائل الجنسية – بالفرنسية)

محمود لطفى . وضع (الدليل النفيس فى أعمال الادارة والبوليس)

احمد ابراهيم . وضع كتاب (الاقتصاد)

محمد فتحى . وضع (علم النفس الشرعى وكشف الجرائم) و (علم النفس الجنائى) و (بحث فى طبيعة القرارات الصادرة من المجالس الحسبية)

محمد بهى الدين بركات . وضع (منشأ الامتيازات الأجنبية و بعض تطوراتها)

يوسف ذو الفقار . له بحث فى (مصدر الشريعة الاسلامية فى مسائل الاوقاف أمام المحاكم المصرية – بالفرنسية)

زكى خير الابوتيجى . وضع (المماطلة فى الخصومة) و (هل يجب منح اعانة إلى عائلة المحكوم عليه بالحبس)

مصطفى زكى صالح . وضع (اخفاء الأشياء المسروقة)

لطيف حماية . وضع كتاب فى (مركز مصر الدولى من سنة ١٩١٤ – بالفرنسية)

ناشد حنا . وضع كتاب (التماس اعادة النظر)

مصطفى صبرى . وضع (تعديل والغاء الأوقاف الأهليـة) و (شرح القانون المدنى فى الملكية الأدبية والصناعية والتجارية وفى طرق الحجز على البضائع المقلدة فى مصر) و (مبادىء العلوم السياسيـة والتاريخ الدستورى) و (تاريخ الرومان وبه ملخص قانون الرومان) و (مشروع قانون الخدم) و (رسالة قانونية فى الرد على مشروعات برونيوت) و (رسالة فى اعدام الزانى والزانية)

محمد على رشدى . وضع كتاب (قاضى الأمور المستعجلة)
زكى سعيد البدرمانى . وضع كتاب (دعوى استرداد الأمتعة المحجوزة)
محمد الازهرى الهاشمى . وضع رسالة فى (القضاء المستعجل)
عبد الحميد متولى . له (سلطة الوزير فى ايقاف الموظفين للاحالة على التحقيق الادارى)
حسنى الشنتناوى . وضع رسالة فى (الاختصاص فى مادة القضاء المستعجل)
محمود عاصم . وضع كتاب (المرافعات فى أشهر القضايا)
جميل خانكى . وضع رسالة فى (ملكية الرسائل وسريتها ومتى يجوز تقديمها للقضاء)
ورسالة فى (شطب العبارات الجارحة من المذكرات والاحكام - بالعربية وبالفرنسية) و (التزوير المعنوى فى القانون المصرى - بالفرنسية)

فى الخطابة القانونية

كان لمرافعات المحامين أبلغ الأثر فى ترقية فن الخطابة القانونية فى مصر . ولعل فيما نقتطفه هنا من المرافعات البليغة التى وفقنا الى الحصول عليها أصدق الدليل :

الاستاذ احمد لطفى

استمع الى بلاغة الاستاذ احمد لطفى وهو يختتم دفاعه عن (الوردانى) فيوجه اليه الكلام :

« أما أنت أيها المتهم !

« فقد هممت بحب بلادك حتى أنساك ذلك الهيام كل شىء حولك . أنساك واجباً مقدساً هو الرأفة بأختك الصغيرة وأمك الحزينة فتركتهما تبكيان هذا الشباب الغض . تركتهما تتقلبان على جمر الغضا . تركتهما تقلبان الطرف حولها فلا تجدان غير منزل مقفر غاب عنه عائله . تركتهما على أن لا تعود اليهما وأنت تعلم أنهما لا تطيقان صبراً على فراقك لحظة واحدة فأنت أملهما ورجاؤهما

« دفعك حب بلادك الى نسيان هذا الواجب وحجب عنك كل شىء غير وطنك وأمتك فلم تعد تفكر فى تلك الوالدة البائسة وهذه الزهرة اليانعة ولا فيما سينزل بهما من الحزن والشقاء بسبب ما أقدمت عليه

«ونسيت كل أملك فى هذه الحياة وقلت ان السعادة فى حب الوطن وخدمة البلاد واعتقدت ان الوسيلة الوحيدة للقيام بهـذه الخدمة هى تضحية حياتك أى أعز شىء لديك ولدى أختك ووالدتك. فأقدمت على ما أقدمت راضيًا بالموت لا مكرهًا ولا حبًا فى الظهور. أقدمت وأنت عالم أن أقل ما يصيبك هو فقـدان حريتك. ففى سبيل حرية أمتك بعت حريتك بثمن غال

« فاعلم أيها الشاب أنه اذا تشدد معك قضاتك - ولا إخالهم الا راحميك - فذلك لأنهم خدمة القانون وهذا هوالسلاح المسلول فى يد العدالة والحرية. واذا لم ينصفوك - ولا أظنهم الا منصفيك - فقد أنصفك ذلك العـالم الذى يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبته بغية الاجرام ولكن باعتقاد أنك تخدم بلادك وسواء وافق اعتقادك الحقيقة أو خالفها فتلك مسألة سيحكم التاريخ فيها. وان هناك حقيقة عرفها قضاتك وشهد بها الناس وهى أنك لست مجرمًا سفاكا للدماء ولا فوضويًا من مبادئه الفتك ببنى جنسه ولا متعصبًا دينيًا خلته كراهية من يدين بغير دينه. انما أنت مغرم ببلادك هائم بوطنك فليكن مصـيرك أعماق السجن أو جدران المستشفى فان صورتك فى البعـد والقرب مرسومة على قلوب أهلك وأصدقائك وتقبـل حكم قضاتك باطمئنان واذهب الى مقرك بأمان ».

الاستاذ احمد عبد اللطيف

والآن اسمع الاستاذ احمد عبد اللطيف يختتم دفاعه فى قضية شهيرة :

« لا أعدم معترضًا يقول لم يحتج المحامى على زملائه بأمور يتسامح المحامون بينهم غالبًا فى أمثالها وكان الاجدر به أن لا يدقق كل هـذا التدقيق وان يتخذ لنوال حقه غير هذا الطريق - فأقول له نعم ان المحامين يتجاوزون عن هذه المسائل غالبًا وأقسم انى أتجاوز عنها دائمًا ولكن مكرهًا أخاك لا بطل. فقـد بودئت من خصمى بما هو أمرّ حيث انتهز فىّ فرصة مرض ثم لم يرد أن يتنازل عن هذه الفرصة بل انه اعترضنى عندما عارضت بحكم القانون وهو شـديد فليرض هو أيضًا بحكم القانون كما رضيت. على أنى ما سلكت هذا السبيل حبًا فى الاعنات ولا رغبة فى مقابلة المثل بالمثل بل سلكته لان حقى معلق بأهدابه فاما ذاك واما ترك الحق ولا خيرة لمضطر ».

الاستاذ مرقص حنا

وها هو الاستاذ مرقص حنا يترافع فى قضية سكاكينى :

« قضى موكلى عشرة أيام وهو يجرع غصص الاستماع المؤلم والطعن المرّ من النيابة أولا ومن الدفاع عن سكاكينى ثانيًا وهو صامت رابط الجأش يملأ جنانه الايمان الثابت بالحق جل جلاله والثقة بقضائكم العادل وانصافكم القويم

« نحن والنيابة على اتفاق فى أن القضاء يجب أن يكون مصونًا بسياج من حديد فلا تجسر يد أن ترفع فى وجهه ولا يستطيع إنسان أن يتلاعب بأحكامه كما يجب أن يكون القضاء على اختلاف جهاته ودرجاته بعيداً عن السياسة ومقاصدها والشهوات ونزعاتها بعيداً عن الاغراض والاهواء فلا تصل اليه يد باغ ولا تؤثر فيه شهوة ظالم ..»

الاستاذ محمود ابو النصر

وها هو الاستاذ محمود أبو النصر يترافع عن الوردانى :

« مهمة المحاماه فى قضيتنا هذه وان كان لا فرق بينها و بين مهمتها فى سائر الجنايات من حيث كونها عملا فرضه القانون لكل جناية كبرت أو صغرت لكنها تختلف اختلافًا يناسب الفرق بين ما هنا وما هنالك من الظروف والاعتبارات ذلك الفرق الذى يكاد يجعل وجه الشبه بينها و بين غيرها مفقوداً . . . . »

الى أن قال :

« لا أريد بالمرحمة أن تتجاوزوا للمتهم عن شىء مما يستحقه عدلا لأنى لا أقول أن الرحمة فوق العدل بل أقول الرحمة هى أقصى وأسمى مرتبة من مراتب العدل فاذا طلبتها فانما أطلب العدل فى أرقى معانيه

« أطلب العدل المجرد من كل مؤثر ذلك العدل الذى يقضى بقصاصين مختلفين اختلافًا كبيراً على شخصين ارتكبا جريمة واحدة فى ظروف متشابهة بما يتبينه فيها من اختلاف الطبائع وتغاير المقاصد وتباين الأسباب

« انى لعلى ثقة تامة من انكم ستقدرون لهذا المتهم من زمان العقوبة ما يصلح تقديره لمثله . وبديهى لديكم أن قليل العقوبة عنده يعادل كثيرها عند غيره من المجرمين العاديين

« رب ساعة واحدة فى السجن تعادل شهراً أو أياماً . العقوبات مقدورة وأرقاها فى سلم العدل ما روعيت فيه أحوال الارادة صحة واعتلالا وقوة وضعفاً وهو مالا سبيل اليه الا باعتبار المشخصات الذاتية لكل متهم والظروف الخصوصية لكل تهمة فاذا اقتضى العدل أن تعاقبوا فلتكن العقوبة على هذا المبدأ القويم . . . »

الأستاذ ابراهيم الهلباوى

وهذا الأستاذ ابراهيم الهلباوى يدافع عن الوردانى :

« خدمت نحو الخمسة والعشرين عاماً محامياً ولم يخطر ببالى يوماً أن أسأل أو أقرأ سبب اختيار الرداء الأسود حلة رسمية للمحامى الذى يتشرف بالدفاع بين يدى القضاء ولا سبب انتخاب اللون الأخضر للوسام الذى تزان به صدور من عهد اليهم اصدار الأحكام النهائية . أما الآن وقد ابعدت عن قلبى هذه القضية كل راحة وجعلتنى مرآة لتلك القلوب المتفطرة كأم المتهم وشقيقته وباقى أهله قلت ان كان مختار هذه الألوان أراد باللون الاسود رمز الحداد والمصائب للمحامى الذى يمثل القائم هو يدفع عنه وباللون الاخضر الذى يتحلى به صدر القاضى الرمز الى الطاووس ذى ريش الاخضر وهو مثال ملائكة الرحمة فنعم الاختيار . . . »

الى أن قال مخاطباً المتهم :

« ذهب الى لقاء الله الذى لا يرتبط الا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان . اذهب مودعاً بالقلوب والعبرات . اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك . اذهب فان قلوب العباد اذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة ».

الاستاذ محمد حافظ رمضان

واستهل الاستاذ محمد حافظ رمضان دفاعه عن على بك المنزلاوى فقال :

« للدعوى الحاضرة مميزات قد لا تتوفر فى غيرها

« فمن مميزاتها أنها تخبو ثم تبدو فى أوقات دورية متناوبة . وأن النزاع فيها قائم على أعيان موقوفة كائنة بجهة سمنود . وهو الوطن السياسى لكل من رئيس الحكومة الحاضرة وناظر هذا الوقف وأن النزاع لا يثار إلا فى عهد الحكومات التى يعلم كل من عاش فوق أرض مصر وتحت سمائها ان بين تلك الحكومات وناظر هذا الوقف خصومات حزبية قديمة وحديثة

« ومن مميزاتها أن لا يحرك هذا النزاع واحداً من مستحقى هذا الوقف وهم كثيرون من ذرية الواقف ومن غير ذريته وأن لا تثيره اية جهة من جهات البر الموقوف عليها وأن لا تسير فيها الاجراءات وفقاً للقواعد المتبعة وأن ينصب الخصم نفسه حكما فيها

« ومن مميزاتها أن يكون الهدف الأول والأخير فيها أن تنزع أعيان هذا الوقف الكائنة بجهة سمنود من يد الناظر المعين بالاسم فى كتابه لا لخيانة ارتكبها ولكن لأسباب يبتكرها المأذون بالخصومة ثم تسلم هذه الأعيان تارة فى صورة مستورة الى وزارة الأوقاف وطوراً فى صورة مكشوفة الى رئيس الحكومة شخصياً . . »

الأستاذ محمود بسيونى

وهذا الاستاذ محمود بسيونى يترافع فى قضية وثائق سيف الدين :

« رأيت من واجبى بصفتى نقيباً للمحامين وقد جارت النيابة علينا ألا أسكت عن ذلك الاتهام الذى كالته جزافاً وعلى غير أساس للمحامين عموماً وللنقابة خصوصاً من عهد انشائها للآن . . . . .

« ولئن كان المحامون كتاب عرائض فى عهد المغفور له محمد على الكبير فانهم كانوا أهل الثقافة فى زمانهم حيث كانت الغلبة للأمية

« وان كانوا فى بدء انشاء المحاكم الحاليـة وكلاء دعاوى فمنهم من أخذ بيد هذه المهنة وعملوا على ترقيتها بعلومهم ومعارفهم وتجاربهم وهم هم الذين أخذوا بيد المتخرجين من الحقوق وكانوا لهم خير المرشدين حتى تقوى ساعد المحاماة وبرزت شخصياتهـم وحملت الحكومة على الاعتراف بها فصدر قانون سنة ١٩١٢ بانشاء هيئة تمثلهم وتنظر فى مصالحهم ألا وهى هيئة النقابة

« وقد كان أول نقيب لأول مجلس عظيما من عظماء رجال المحاماة الذين تسميهم النيابة الآن وبعد ١٦ سنة من تاريخ انشـائها وكلاء دعاوى حطاً من قدرهم وخفضاً من شأنهم

« وانى بصفتى نقيباً للمحامين وباسم النيـابة احتج لدى حضراتكم على هذه العبارات الجارحة التى وردت فى كلام النيابة وأطلب اليكم أن تأمروا باستبعادها من المذكرة حتى لا يبقى لها من أثر . . . . »

الأستاذ محمد نجيب الغرابلى

وها هو الاستاذ محمد نجيب الغرابلى يترافع فى قضية وثائق سيف الدين :

« عند ما عصفت أعاصير السياسة على هذا البلد هبت عليهـا بقصة الوثائق واذا كانت تلك الأعاصير قد هبت علينا بهـذا الافك ، فقديماً كان بعض الحكام يأمر بتأليف الأقاصيص حتى القذرة منها ليتلهى بها الشعب عن الأمور الخطيرة التى تشغل باله واذا كان صناع هذا الافك يظنون ان تقديمنا لمجلس التأديب يحط من شرفنا فانهم واهمون . فاننا لم نخرج عن كوننا من أعضاء العائلة القضائية فلا يضيرنا أن ندلى اليها بما عندنا وأن نتفاهم معها لتقول كلمتها فينا وعلى العكس فاننا مغتبطون كل الاغتباط بهذه الفرصة التى سنحت حتى يصدر تكذيب رسمى محترم لتلك القصـة التى حاكوا خيوطها وأحدثوا بها ضجة هائلة حولنا

« ضجة هائلة لم يرع فيهـا خصومنا الاً ولا ذمة وسمحوا لأنفسهم أن يجعلوها حديث المجالس أشهرا عدة ولم يتورعوا عن أن يرمونا فيها بأشنع التهم وأفظعها

« لماذا كل هذه الحملة؟ ولماذا كل هذه الطلائع والمقدمات والمؤخرات ؟ كل ذلك من أجل قضية اتفقنا فيهـا يا حضرات القضاة كما يتفق الرجل الشريف والمواطن الشريف والمحامى الشريف. تعاقدنا فكنا رجالا شرفاء لأننا رأينا عزيز قوم ذل فرأينا من واجبنا أن نأخذ بيده ونقيل عثرته

« وكنا مواطنين شرفاء لأننا رأينا الناس تهيب الدفاع ضد القيم فى قضية الأمير سيف الدين ولهم فى ذلك أفكار وتصورات ولكننا نحن نحن الذين لا نعتقد فى مثل هذه التصورات ولا فى أن هناك تدخلا من أحد فى سير العدالة فى هذه البلاد ونعرف أن فى مصر قضاة وأنه لا سلطان لأحد على القضـاء رأينا من واجبنا أن لا نتردد فى أداء الواجب وكنا فى موقف المحامى الشريف لأننا وقد شعرنا بأن الموكل فى مقام بؤس وشقاء محروماً من ماله مدفوناً حيًا رأينا أن لا نضع أجرنا عقبة فى سبيل العمـل الانسانى الذى كان يحتم علينا الواجب القيام به. أفمن أجل هذا العقد الشريف فى أصوله وفروعه يقال أننا أخللنا بواجب المحاماة وشرفها ؟

« قول عجيب، ولكن ليس بعجيب فى هذه الأيام . . . . »

الاستاذ مكرم عبيد

وهذا الأستاذ مكرم عبيد يدافع عن حسن النحاس :

« ان السياسة والعدالة ضدان لا يجتمعان . واذا اجتمعا لا يتمازجان. والواقع أنهما مختلفان فى الطبيعة والوسيلة والغرض . فالعدالة من روح الله والسياسة من صنع الناس . والسياسة توازن بين شتى الاعتبارات والعدالة تزن الأمور بالقسطاس . وكذلك يختلف الغرض منهما : فالعدالة تطلب حقاً والسياسة تبغى مصلحة سواء أكانت تلك المصلحة حقاً أو باطلا

« غير أن اخطر ما فى السياسة أنها ترى من حسن السياسة أن تخلع على المصلحة رداء الحق تلبسه دواماً وأن تخدع الناس عن ظلم الساسة فتصوره عدلا لزاماً . . . .

« هذا شر ما يخشى من السياسة ولذلك فليس أشد خطراً على نظام الدولة

وأخلاق الشعب من أن تتخذ المنازعات السياسية شكل الدعاوى القضائية فتدخل السياسة هيكل القضاء متباكية متمسحة بأعتابه وتتجنى على العدل باسم العدل منتحلة اسمه متشحة بجلبابه !

« وقد عودتنا السياسة أن تقلب الأوضاع فتتباكى وهى الجانية وتشكو والناس منها شاكية . . . »

الاستاذ محمد على علوبه

ثم انصت الى الأستاذ محمد على علوبه يترافع عن الشيخ عبد العزيز شاويش فيستهل دفاعه بقوله :

« يتقدم المتهم الى حضراتكم وكله يقين بأن القانون المصرى – الذى يفك عن المتهمين بالقتل قيودهم وأغلالهم ما داموا فى حرم القضاء وذمته احتراماً لمقام الحكم وتأييداً لحرية الدفاع — لا يسمح طبعاً أن يعقل اليوم لسان المتهم عن أن يشكو بثه وحزنه اليكم وأنتم الامناء على رعاية القانون وملجأه وكلمتكم هى الحد الفاصل بين الحق والباطل . . . .

« سيق المتهم الى التحقيق ولا درع له الا محام يتقى به شدة الصدمة وما ندرى الا وقد نبه حضرة المحقق على حضرات المحامين بعدم أخذ مذكرات كتابية أثناء التحقيق . ومعنى هذا التنبيه طبعاً أن المحامى ما دام فى تحقيق علنى لا يحق له أن يدون فى مذكرة له مايعن له من الافكار ومايعرض له من الاسئلة .ولقد كان من المستحسن فوق ذلك أن تمتحن ذاكرة المحامين قبل وجودهم فى التحقيق . فمن كان منهم قوى الذاكرة حاضر البديهة منع من وجوده بالتحقيق خيفة أن يعلق بذهنه شىء من حالات التحقيق . ومن كان خامل الذهن ضعيف الفكر حضر وعفا عنه . ويحسن فوق ذلك أيضاً أن يكون المتهم على شكل محاميه حتى لايذكره بما قد نسيه أو غفل عنه .

« وترك المحاميان موكلهما وديعة فى يد النيابة العمومية بعدما رأياه من إساءة الظن بهما والحط من كرامتهما الى هذا الحد وبعد ان طلبا اثبات شىء من ذلك فى المحضر

« انى أستعيذ بحضراتكم من أن يصل استعمال السلطة الى تعدى السلطة ! »

الاستاذ مرقس فهمى

وها الاستاذ مرقس فهمى يترافع . فاسمع :

« نحن المحامين نعالج آلام الناس ونرافقهم فى شقائهم . ولهـذا نرتدى الثوب الاسود ونقف فى هـذا المكان المنخفض فاذا ما أعيانا التعب جلسنا على هذا الخشب فتزيدنا نصباً . فنحن حقيقة بؤساء . رفقاء البؤساء . ولكن رغم هذه المظاهرة الخداعة فان الذى فى قلبه إيمان بالحق يرتفع من هذا المركز المتواضع الى السمو الذى لا حد له. لأن عماده كله الحق ولأن مأمورية المحامى تمثل حق الدفاع المقدس . والقداسة لاتحتاج لسلطة ولا تحتاج لمظهر قوة بل هى جميلة . جميـلة بنفسها مهما كانت مظاهرها مظاهر التعس والتواضع . ولأن المحامى مأموريته التى تسمو به الى أقصى ما يعرف من معانى السموهى أن يوجه ضميرالقاضى وأن يحدثه فيما يصح أن يتجه اليه عدله . فحقيقة لايوجد سمو آخر يدانى هذا السمو

« قلت هذا لاتفاخراً بموقف المحامى لأن الذى يدرك واجبه ليس فى حاجة - بل عيب عليه - أن يفخر . لكنى قلته ليعلم حضرة القاضى أنى أعاهد نفسى بأن لا أعرف لها كرامة الا اذا تقدمت الى ضميره بكلمة الحق . وفى هذا السبيل فليوقفنى فى الكلام حضرة وكيل النيابة فى الوقت الذى يريده . . . . »

الاستاذ توفيق دوس

استهل الاستاذ توفيق دوس مرافعته فى قضية سياسية هامة فقال :

« مرت على مصر فى السـنوات الخمس الاخيرة أيام سود حالكة السواد جداً . حاول فيها بعض خصومنا كما حاول بعض بنيها أن يعبثوا بحريتها ويخرسوا ألسنة الحق من أن تقول كلمة الحق دفاعاً عنها . وقد اشتدت بعض تلك النوازل بالبلد أيما اشتداد حتى خيل للقوم أنهم فازوا ببغيتهم . على أننا كنا نرى دائماً فى تلك الظلمات قبساً من نور يضىء لنا الطريق ويفتح باب الأمل على مصراعيه . بل كنا نرى يداً قوية تأخذ الضعيف فاذا به يصفع ذلك العاتى المستبد صفعة قاتلة تكاد أن تقضى عليـه . ذلك

النور هو نور الله بعثه فى قضائنا المصرى المحترم يشع العدل . وتلك اليد هى يد الحق ممثلة فى كرسى العدالة المقدس تنتصر لمصر ولحرية مصر » .

الاستاذ وهيب دوس

وهذه فقرة من دفاع الاستاذ وهيب دوس عن الاستاذ شفيق منصور :

« فرض القانون - فيما فرض ضمانًا لحسن سياسة القضاء واقامة العدل بين الناس - أن لا يتقدم متهم أمام هيكل قضائكم الجنائى دون أن يرافقه فى هذه المرحلة الاليمة محام يتولى الدفاع عنه - محام يشترك معكم فى شرف خدمة القانون ويرتفع عن أوساط المتهمين الى الوسط الذى يفهم فيه معنى العدالة كما تفهمونه أنتم ويقدر أغراض الشارع التى وكل اليكم تحقيقها كما تقدرونها فيعرض عليكم المتهم كما يجب أن يعرض - بريئًا أو مذنبًا - ويصور لكم العواطف التى اجتاحت نفسه وعصفت بوجدانه فأفقدته أسمى مايتحلى به الانسان فى انسانيته وأرقى مايطمح فى السمو اليه من فضيلة الرفق والتضحية والتسامح التى لو سادت لما اجترم مجرم جرمه ولما قامت الحاجة لنظام القضاء » .

الى ان قال :

« . . . أما المتهم المعترف بجريمته فيتقدم لقاضيه وسريرته على كفيه يبسطها أمامه مطالبًا إياه بأن يحل نفسه محله ويتصورها محوطة بظروفه وأن ينزل الى دركه فى الفهم وفى مبلغ أثر الحوادث فيه - يطالبه بكل هذا لأن القضاء لا يقوم الا بتفهم هذا جميعه. ومن أجل ذلك ترك لكم هذا المدى الواسع بين أقصى العقوبة وأدناها والمفروض فى جميع الاحوال أن الفعل المادى واحد ولايجىء الفرق فى الحكم الا لاختلاف ما يفهمه القاضى من جميع تلك العناصر المختلفة والاهواء المتباينة . . . »

الاستاذ عبد الرحمن الرافعى

وهذه فقرات من إحدق مرافعات الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى قضية المثال محمود مختار ضد الحكومة :

« . . . ليست حياة الفنانين حياة نضال وخصام تحتمل كل هذا العنت والارهاق.

ولا خلقت نفوسهم لتتلقى مثـل هذه الضربات القاسية . فمختار وقد احتمل ما احتمل من ضروب الظلم والكيد . لكن نفسه الحساسة قد تأثرت من سوء المعاملة واضمحلت صحتـه تبعاً لذلك . وأى تأثير أشد فى نفس الفنان من أن يرى حكومته تخاصمه وتضطهده وتنكر عليه حقوقه المادية والمعنوية ؟

« الحكومات تساعد النوابغ وتشملهم برعايتها وعطفها وتشجيعها . ولا تحاربهم على الاقل فى حقوقهم . وكان الاجدر بالحكومة أن تؤدى واجبهـا نحو النهضة الفنية فى شخص المثال مختار الذى هو باعتراف الجميع زعيمها وأول وأقدر فنان أنجبتـه مصر الحديثة ولكنها مع الاسف لم تفعـل ذلك بل تنكرت له على غير ذنب جناه وتركته يعانى ما لم تألف نفسه من الاضطهاد والحرمان واللدد فى الخصام

« أليس من المؤلم حقاً أن المرحوم مختار كان يلقى من تشجيع حكومة فرنسا ما كان يجب أن يصدر عن الحكومة المصرية ؟

« . . . أما مختار المصرى . فان الحكومة المصرية لا تحترم تعاقدها معه بل تريد أن تحرمه من حقوقه وتريد فوق ما كبدته من خسائر وحملته من أعباء وأرزاء أن تطالبه وتطالب ورثته من بعده بستة آلاف جنيه . فما أغرب هذه المتناقضات ؟

« ان مثل هـذه المعاملة تقتل روح النبوغ فى نفوس العاملين وتحطم الكفايات والمواهب ولا تستقيم معها نهضة فى العلوم والآداب والفنون

« ان التعويض الذى يستحقه مختار لا يناله منه شىء . فقد انقطعت صلته المادية بهذه الدنيا . فالضرر الذى أصابه لاسبيل الى تعويضه . والحرمان الذى لقيه فى حياته لا سبيل الى ملافاته . والظلم الذى حاق به لاسبيل الى رفعه . ولكنا نقصد من دعوانا تحقيق غرضين (أولهما) ان فى الحكم بطلباتنا رداً للحقوق الى ذويها وانتصافاً للضعيف من القوى و (الثانى) ان حكم القضاء فيه ولا شك ترضية من العدالة لروح مختار وانصاف لنبوغه وفنه وتفنيد لما حاولته الحكومة من انتقاص مكانته . لقد كان مختار يرجو أن يسمع كلمة القضاء حاسمة للخصومة بينه و بين الحكومة فاصلة بين الحق والباطل . فلئن حرم مختار سماع هذه الكلمة فى حياته فان حكم القضاء كفيل بأن يرقى بذكراه الى المكان اللائق به فى سجل الخالدين . »

الأستاذ مصطفى مرعى

واليك خاتمة مرافعة للأستاذ مصطفى مرعى :

« . . . ولكن بعد هذا الذى لا مساغ بعـده للجدل هل يسكت المدعيات أو يسكت الشيطان المسلط عليهن ؟ كلا . فما تعرف الشياطين الراحة والا ماكانت شياطين

« هذه هى دعوى المدعيات . وهذه هى الذرائع التى يتوسلن بها الى ابطال قسمة تولتها يد امينة لم يجرأ أحد على تجريحها أو الغض من قيمتها

« ولو أنصف المدعيات أنفسهن وأنصفن اخاً لهن هو منهن فى مكان الوالد - أردن أو لم يردن - لادركن ان قسمة تمت على هذا النحو خير الف مرة من شيوع تتفتح من حوله أبواب النزاع الذى قد تنقضى الآجال وقد تذوب الثروات ولا ينقضى . . »

الأستاذ سابا حبشى

« وهذه نبذة من مرافعة للاستاذ سابا حبشى :

« هل يمكن أن يتصور عاقل ان التصرف بهذا العدد الوفير من السندات قصد منه أن يكون تصرفاً بين الأحياء - وأن يكون الوالدان قصدا منه أن يلتزما مقدماً قبل الاعطاء التزاماً مدنياً قبل أولادهما الثلاثة دون باقى الأولاد - التزاماً مدنياً يخول لطائفة من الأولاد المنعم عليهم أن يقاضوا الوالدين أمام المحاكم عند حلول الأجل الصورى وعدم الوفاء بالالتزام لكى تكون مأساة أو مهزلة أمام المحاكم - مأساة أو مهزلة والدين يعطيان لأولادهما الثلاثة السلاح المدنى الذى يقف به منهما الأولاد الثلاثة موقف الخصومة فى حياتهما لاقتسام مالهما وحرمان باقى الأولاد منه على مرأى ومسمع من هؤلاء الأولاد الباقين الذين يفرض عليهم فى هذه المهزلة أن يلعبوا دور المتفرجين

« منذ عدة قرون قال لوزيل صاحب الأمثال القانونية المشهورة فى لغته الفرنسية العتيقة أن من يعطى ماله قبل أن يموت يجب أن يعد نفسه لتحمل البلايا :

" Qui le sien donne avant mourir, bientôt s'apprête à moult souffrir. "

« وقد جعل شكسبير من هذه الحكمة الدارجة موضوع روايته الخالدة عن الملك لير الذى قسم مملكته بين بنتيه فكان أول عمل عملتاه ان طردتاه . . . . . »

الاستاذ عزيز خانكى

وها مثل من مرافعات الاستاذ عزيز خانكى :

« من يريد أن يستخلص للناس أنفع العبر وأبلغ العظات فليتتبع القضايا التى تعرض كل يوم على المحاكم . اذا فعل عرف إلى اية درجة تفسد أخلاق أولاد أهل اليسار الذين يهمل ذووهم أمر تربيتهم وتعليمهم . والى اية درجة تهوى نفوسهم إلى الدرك الأسفل . وعرف كيف يبددون ويبذرون الأموال التى يتركها لهم آباؤهم وأجدادهم . وعرف فوق كل هذا ان خير ميراث يتركه الأباء للأبناء انما التربية القويمة والتعليم المتين . . . .

« وقائع هذه القضية أقرب الى الروايات الخيالية منها إلى الحقائق الواقعية . لأنه يصعب جداً على الانسان أن يتصور أن رجلا معدماً مفلساً أمياً يكاد يكون متشرداً يضحك على ذقون اثنين من المحامين أولا وعلى ذقون اثنين آخرين ويضحك على القضاء المختلط والقضاء الأهلى مدة عشر سنوات ثم يخرج من هذه الألاعيب ظافراً بشىء عظيم من لا شىء ولا رأسمال له سوى دهائه ومكره وغفلة الآخرين . لذلك نؤمل من فطنة مستشارى محكمة الاستئناف إيقاف هذا الداهية عند حده إذ كفاه شره الماضى وكفى الناس شره الآتى . . . . »

* * *

طرف تاريخية عن المحاماة والمحامين

من طريف ما سجله التاريخ انه فى القرن الثالث عشر اجتمع مجلس الكرادلة وانتخب نقيب المحامين فى فرنسا الأستاذ جيفوكو لارفع منصب دينى فى العالم وهو كرسى البابوية . وقد تبوأه الأستاذ فوكو فى سنة ١٢٥٤ باسم كليمان الرابع . وكاد التاريخ يعيد نفسه فى مصر اذ فكرت طائفة الأقباط الارثوذكس من بضعة أعوام فى ترشيح الاستاذ سابا حبشى المحامى بطريركا

وفى القرن الرابع عشر رفعت كنيسة روما الكاثوليك الأستاذ ايف دى كيرمارتان احد محامى باريس الى مرتبة القديسين

وفى النصف الأخير من القرن السابع عشر فتح المجمع الفرنسى أبوابه لواحد وعشرين محامياً علاوة على من كانوا فيه من قبل . وهذا عدد يشرف المحاماة إذا علمنا أن أعضاء المجمع الفرنسى لا يمكن أن يتعدى عددهم الاربعين

ومن سنة ١٨٧١ تاريخ اعلان الجمهورية فى فرنسا حتى الآن تولى رياسة الجمهورية الفرنسية أربعة عشر رئيساً منهم سبعة من المحامين هم الأساتذة : تيير وجريفى ولوبيه وفاليير وبوانكاريه وميلران ودومرج

وقد جمع أحد المحامين الفرنسيين وهو الأستاذ هنرى روبير بين رياسة نقابة المحامين والعضوية فى المجمع الفرنسى والعضوية فى مجلس النواب

وتقلب الأستاذ ريمون بوانكاريه فى أرفع المناصب : كان نقيباً للمحامين . ودخل مجلس النواب . وانتخب عضواً فى المجمع الفرنسى . وتبوأ كرسى الوزارة . واختير رئيساً للوزارة . وانتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية

المحامون وآخر احصاء لهم

بلغ عدد المحامين المقيدين بالجدول حتى فبراير سنة ١٩٣٩ وفاقاً لآخر إحصاء رسمى أصدرته وزارة العدل ٣٤٨٣ محامياً منهم :

المحامون المشتغلون وعددهم ١٩٧٣ محامياً منهم :

١٣٩ محامياً مقبولين أمام محكمة النقض والابرام
٥٩٨ محامياً مقبولين أمام محكمتى الاستئناف
٥٣٥ محامياً مقبولين أمام الابتدائية
٧٠١ محام مقبولين أمام المحاكم الجزئية

المحامون غير المشتغلين وعددهم ١٥١٠ محامين منهم :

١٥ محامياً مقبولين أمام محكمة النقض والابرام
٢٤٩ محامياً مقبولين أمام محكمتى الاستئناف
٢١١ محامياً مقبولين أمام المحاكم الابتدائية
١٠٣٥ محامياً مقبولين أمام المحاكم الجزئية

ومن بين المحامين اثنان يحملان قلادة فؤاد الأول ولقب (صاحب المقام الرفيع) هما الاستاذان مصطفى النحاس وعلى ماهر

وبلغ عدد المحامين الذين أنعم عليهم برتبة الباشوية ٤٦ محامياً هم الأساتذة : احمد على واحمد لطفى السيد واحمد ماهر واحمد محمد خشبة واسماعيل رمزى والياس عوض وتوفيق دوس وحافظ حسن وحامد الشواربى وحسن صبرى وحسن عبدالرازق وحسن فهمى رفعت وحسن نشأت ورشوان محفوظ وسعد زغلول وسليمان السيد سليمان وعبد الحميد بدوى وعبد السلام الشاذلى وعبد السلام فهمى جمعه وعبد العزيز فهمى وعبد العظيم راشد وعبد القادر حمزة وعلى جمال الدين وعلى زكى العرابى وعلى ماهر ومرقص حنا ومحمد بهى الدين بركات ومحمد حافظ رمضان ومحمد حسين هيكل ومحمد على علوبه ومحمد لبيب عطيه ومحمد مراد سيداحمد ومحمد نجيب الغرابلى ومحمد صدقى ومحمود شوقى ومحمود غالب ومحمود فهمى يوسف ومحمود نصرت ومراد محسن ومراد وهبه ومصطفى النحاس ومصطفى كامل ومكرم عبيد ويوسف ذوالفقار ويونس صالح

تعدد المحامين فى الاسرة الواحدة

انجبت بعض الاسر للمحاماة غير محام واحد منها :

اسرة اباظه . انجبت عشرة محامين هم الاساتذة : محمد عزيز اباظه ومحمد زكى اباظه وابراهيم دسوقى اباظه ومحمد فكرى اباظه ومحمد وصفى اباظه ومحمد نصر الدين اباظه وعلى جمال الدين اباظه وعبد اللطيف اباظه وسليمان محمد اباظه وعبد الحليم اباظه

اسرة عبد اللطيف . انجبت سبعة محامين هم الاساتذة : احمد عبد اللطيف ومحمود عبد اللطيف ومحمد طاهر عبد اللطيف ومصطفى عبد اللطيف ويوسف عبد اللطيف ومحمود شاكر عبد اللطيف ومختار عبد اللطيف

اسرة رطل . انجبت سبعة محامين هم الاساتذة : سليم رطل وامين رطل وحبيب رطل وابراهيم رطل واسكندر ابراهيم رطل وفرناند رطل والياس رطل

اسرة دوس : انجبت ستة محامين هم الاساتذة : توفيق دوس ووهيب دوس وحبيب دوس واميل توفيق دوس وماهر توفيق دوس وفؤاد توفيق دوس

اسرة بولاد . انجبت ستة محامين هم الاساتذة : اميل بولاد وخليل بولاد ومارسيل خليل بولاد وجبرائيل بولاد وفضلو بولاد وسليم بولاد

اسرة الرافعي . انجبت خمسة محامين هم الاساتذة : عبدالرحمن الرافعي وعبدالرحمن امين الرافعي وعبد الرازق محمد كامل الرافعي وعبد الباقي الرافعي واحمد عبد الخالق الرافعي

اسرة الديواني . انجبت اربعة محامين هم الاساتذة : احمد الديواني ومحمود الديواني وسيد الديواني ومحمد عبد الهادي الديواني

اسرة يونس [1] . انجبت اربعة محامين هم الاساتذة : يونس صالح ويونس علي ثابت ويونس محمد ثابت ومحمود يونس

اسرة ناصيف . انجبت اربعة محامين هم الاساتذة : ميشيل ناصيف وفيليب ناصيف وبركليس ناصيف وجورج ناصيف

اسرة فهمي . انجبت ثلاثة محامين هم الاساتذة : حامد فهمي ومحمد حامد فهمي والسيد حامد فهمي

---

(١) اسرة يونس أصلها من عرب الحجاز استوطن بعضهم مصر قبل سنة ١٨٠٠ . منهم من اقاموا في مديرية القليوبية وانشأوا عند محاجر ابي زعبل بلدة سموها (نزلة عربان جهينة) مركز شبين القناطر . ومنهم من اقاموا في الوجه القبلي وانشأوا بالقرب من طهطا مديرية جرجا بلدة سموها (جهينة الغربية) . و(جهينة) هو اسم القبيلة العربية التي ينتمون اليها و(عند جهينة الخبر اليقين)

اسرة حنا . انجبت ثلاثة محامين هم الاساتذة . مرقص حنا ويوسف مرقص حنا ونصيف مرقص حنا

اسرة رؤوف . انجبت ثلاثة محامين هم الاساتذة : عبد الكريم رؤوف وحسن عبد الكريم رؤوف وحسين عبد الكريم رؤوف

اسرة سليمان . انجبت ثلاثة محامين هم الاساتذة . سليمان السيد سليمان وعبدالعزيز سليمان وعباس سليمان

أسرة الجندى . أنجبت ثلاثة محامين هم الاساتذة : يوسف احمد الجندى وعوض احمد الجندى وعبد القادر احمد الجندى

أسرة خانكى . أنجبت ثلاثة محامين هم الاساتذة : يعقوب خانكي وعزيز خانكى وجميل خانكى

أسرة لطفى . أنجبت محاميين هما الاستاذان : احمد لطفى وعمر لطفى

أسرة حمزة . أنجبب محاميين هما الاستاذان : عبد القادر حمزة ومحمد عبد القادر حمزة

أسرة أبو النصر . أنجبت محاميين هما الاستاذان : محمود ابوالنصر ومحمود كمال ابوالنصر

أسرة ماهر . أنجبت محاميين هما الاستاذان : على ماهر واحمد ماهر

أسرة البيلى . أنجبت محاميين هما الاستاذان : عبد الرحمن البيلى وعبد الحليم البيلى

أسرة عبد الحق . أنجبت محاميين هما الأستاذان : عبد الحميد عبدالحق وعبد المجيد عبد الحق

أسرة عبيد . أنجبت محاميين هما الأستاذان : مكرم عبيد وفكرى مكرم عبيد

أسرة جبران . أنجبت محاميين هما الأستاذان : عازر جبران وسامى عازر جبران

أسرة أنطون . أنجبت محاميين هما الأستاذان : سليم انطون وعزيز انطون

أسرة خليل . أنجبت محاميين هما الأستاذان: يوسف خليل وسامى يوسف خليل

أسرة يوسف . أنجبت محاميين هما الأستاذان : محمد يوسف وعثمان يوسف

أسرة علوبة . أنجبت محاميين هما الأستاذان : محمد على علوبه واحمد على علوبه

أسرة بدوى . أنجبت محاميين هما الأستاذان : عبد الحميد بدوى ومحمد حلمى بهجت بدوى

أسرة حكيم . أنجبت محاميين هما الأستاذان : أبادير حكيم وكامل أبادير حكيم
أسرة حسين. أنجبت محاميين هما الأستاذان: محمد كامل حسين ومحمد توفيق حسين
أسرة سعد . انجبت محاميين هما الأستاذان : غبريال سعد وفهمى سعد
أسرة قربة . أنجبت محاميين هما الأستاذان : بديع قربه ونجيب قربه
أسرة فرج . أنجبت محاميين هما الأستاذان : مراد فرج وتوفيق مراد فرج
أسرة راشد . أنجبت محاميين هما الأستاذان : عبد العظيم راشد ويوسف عبد العظيم راشد
أسرة جمعه . أنجبت محاميين هما الأستاذان : عبد السلام فهمى محمد جمعه ومحمد نجيب محمد جمعه

شيوخ المحاماة

والآن قبل أن نختم هذه الرسالة يعز علينا أن تفوتنا التحيـة نبعثها مشفوعة الاجلال والتقدير إلى الأحياء من شيوخ المحاماة الأساتذة :

ابراهيم الهلباوى الذى أدرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٨٥ فيكون قد قضى فى المحاماة ٥٥ عاماً

سليم رطل الذى أدرج اسمه بالجدول فى سـنة ١٨٨٥ فيكون قد قضى فى المحاماة ٥٥ عاماً

ميخائيل فرج الذى أدرج اسمه بالجدول فى سـنة ١٨٩٠ فيكون قد قضى فى المحاماة ٥٠ عاماً

اسكندر فرح الذى أدرج اسمه بالجدول فى سـنة ١٨٩٠ فيكون قد قضى فى المحاماة ٥٠ عاماً

السيد زهير الذى أدرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩١ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٩ عاماً

تادرس عوض الذى أدرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩١ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٩ عاماً

الشيخ حسن عبد القادر الذى أدرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٢ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٨ عاماً

مرقس فهمى الذى أدرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٦ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٤ عاماً

اسكندر قلدس الذى أدرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٦ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٤ عاماً

غبريال سعد الذى أدرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٧ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٣ عاماً

محمود بسيونى الذى أدرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٧ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٣ عاماً

حسن عبد المعطى الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٧ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٣ عاماً

عزيز منسى الذى أدرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٧ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٣ عاماً

اسكندر الياس ميخائيل الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٧ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٣ عاما

عزيز خانكى الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٨ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٢ عاما

كامل صدقى الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٨ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٢ عاما

راغب داود الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٨ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٢ عاما

راغب وهبه الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٨ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٢ عاما

وهبه سليمان الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٨ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٢ عاما

سيد بسيونى الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٩ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤١ عاما

محمد على علوبه الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٨٩٩ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤١ عاما

جعفر فخرى الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٩٠٠ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٠ عاما

اميل بولاد الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٩٠٠ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٠ عاما

امين رطل الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٩٠٠ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٠ عاما

حسين والى الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٩٠٠ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٠ عاما

عبد العزيز المويلحى الذى ادرج اسمه بالجدول فى سنة ١٩٠٠ فيكون قد قضى فى المحاماة ٤٠ عاما

الى جميع هؤلاء الذين مارسوا المحاماة فى عهدها القديم وفى عهدها الحديث نسأل الله أن يمد فى اعمارهم حتى يروا ازدهار المحاماة فى عهدها المستقبل

***

هكذا تثبت المحاماة فى كل يوم وفى مختلف الميادين انها جديرة بالمساهمة فى شؤون البلاد العامة وان أفراد أسرتها على استعداد لتلبية نداء الواجب وانهم اكفاء للقيام بادائه خير اداء

جميل غانكى

كتب المؤلفين

للاستاذ عزيز خانكى بك

١ - رسائل فى الوقف
٢ - الطعن فى الاحكام بطريق النقض والابرام (ترجمة كتاب مسيو دوهلتس)
٣ - قضاء المحاكم فى مسائل الاوقاف (نقله الى الفرنسية الاستاذ يعقوب خانكى)
٤ - خواطر خواطر
٥ - ما هنا وما هنالك
٦ - مجموعة مذكرات فى بعض قضايا شهيرة
٧ - عشر رسائل فى القضاء والتشريع
٨ - مسائل قانونية ورسائل شتى
٩ - شؤون مصرية - طبعة اولى -
١٠ - شؤون مصرية - طبعة ثانية -
١١ - قنال السويس
١٢ - احاديث
١٣ - احاديث جديدة
١٤ - فرض ضريبة على التركات والهبات والتأمينات والوصايا والاوقاف واليانصيب
١٥ - الرق والعتق والولاء شرعا ونظاما
١٦ الوقف والحكر والتقادم
١٧ - اختلاف الدارين ومتى يكون مانعا من الارث ؟ - وترجم الى اللغة الفرنسية
١٨ - معجزة من معجزات الاصلاح الزراعى
١٩ - الملكية العقارية فى مصر
٢٠ - ديون مصر

٢١ – الصورية ووجوب اعتبارها جريمة
٢٢ – المماطلة فى الخصومة وعلاجها
٢٣ – تاريخ القضاء والتشريع من قبل ومن بعد انشاء المحاكم
٢٤ – ترك واتاتورك — وترجم الى اللغة الفرنسية
٢٥ – قنال فاروق الاول
٢٦ – الذكرى المئوية لواقعة نزيب
٢٧ – المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية . ماضيها . حاضرها . مستقبلها
٢٨ – المحاماة قديما وحديثا — بالاشتراك مع الاستاذ جميل خانكى

تحت الطبع

١ – الآثار المصرية القديمة
٢ – القضاء على المذاهب الاربعة
٣ – الاحوال الشخصية لغير المسلمين
٤ – محمد على باشا الكبير وذريته
٥ – الامثال السائرة (القانونية والشرعية) بالعربية والفرنسية واللاتينية
٦ – صفحات مطوية من تاريخ مصر
٧ – لدعات . كلمات . نكات
٨ – L'Esprit français dans l'Histoire et dans la Littérature .
٩ – Fleurs historiques . . . . . .
١٠ – Glanes historiques . . . . . .
١١ – Portraits politiques . . . . . .
١٢ – Pensées choisies . . . . . .

للاستاذ جميل خانكى

١ – ملكية الرسائل وسريتها ومتى يجوز تقديمها للقضاء ؟
٢ – شطب العبارات الجارحة من المذكرات والاحكام – باللغتين العربية والفرنسية
٣ – ترك وأتاتورك – باللغة الفرنسية – ترجمة كتاب الاستاذ عزيز خانكى بك
٤ – التزوير المعنوى فى القانون المصرى – باللغة الفرنسية
٥ – المحاماة قديمًا وحديثًا — بالاشتراك مع الأستاذ عزيز خانكى بك

تحت الطبع

١ – شروط حرمان المستحقين فى الأوقاف
٢ – مشاهدات سائح فى دول الشمال
٣ – على هامش القضاء والتشريع

فهرس

صحيفة

مقدمة ٣

المحاماة قديماً

المحاماة قبل عهد محمد على ٥
اول وثيقة رسمية نصت على جواز التوكيل ٥
المحامون : ابوكاتيه ٦
المحامون : وكلاء فى المرافعة ٧
المحامون عند انشاء المحاكم المختلطة ٨
المحامون عند انشاء المحاكم الشرعية ١٠
المحامون عند انشاء المحاكم الاهلية ١٠
أول لائحة للمحامين ١٢
اصل كلمة « محاماة » وبعض اصطلاحات المرافعات . . . ١٢
ثانى لائحة للمحامين ١٣
سعد زغلول والمحاماة ١٤
سعد زغلول ونقابة المحامين ١٥
نقابة المحامين ٢٣
اول جمعية عمومية للمحامين ٢٤
لائحة المحاماة الشرعية. ٢٨
نظرة سريعة فى حال المحاماة قديماً وحديثاً ٢٩

صحيفة

المحاماة حديثاً

المحامون والنقابة :

نقباء المحامين ٣٣

وكلاء النقابة وأعضاء مجلسها ٣٤

المحامون والوزارة ٤٠

المحامون والبرلمان ٤٣

المحامون والحركة الوطنية ٤٩

المحامون والسياسة ٥٢

المحامون ومناصب القصر الملكى ٥٣

المحامون والسلك السياسى ٥٣

المحامون ووكالة الوزارات ٥٤

المحامون ومناصب المديرين والمحافظين ٥٥

المحامون ومناصب المستشارين الملكيين ٥٦

المحامون وجامعة فؤاد الاول ٥٧

المحامون فى خدمة الجيش والبوليس ٥٧

المحامون ومناصب القضاء ٥٨

المحامون الاهليون لدى المحاكم المختلطة ٦١

المحامون الاهليون لدى المحاكم الشرعية ٦٢

المحاماة والمحاميات ٦٣

المحامون وأثرهم فى النهضة العلمية والادبية والفنية :

فى التاريخ ٦٣

فى الصحافة ٦٤

فى الاجتماع والسياسة ٦٧

صحيفة

فى الفلسفة وعلم النفس ٦٩
فى الشعر ٦٩
فى الادب ٦٩
فى التمثيل ٧٢
فى الموسيقى ٧٢
فى الرسم والتصوير ٧٢
فى الخط الدقيق ٧٢
فى الطب ٧٣

المحامون وأثرهم فى النهضة الفقهية والقضائية :

فى التصنيف الفقهى ٧٤
فى الخطابة القانونية - فقرات مختارة من مرافعات الاساتذة :
احمد لطفى ٨٣
احمد عبد اللطيف ٨٤
مرقص حنا ٨٥
محمود ابو النصر ٨٥
ابراهيم الهلباوى ٨٦
محمد حافظ رمضان ٨٧
محمود بسيونى ٨٧
محمد نجيب الغرابلى ٨٨
مكرم عبيد ٨٩
محمد على علوبه ٩٠
مرقس فهمى ٩١
توفيق دوس ٩١
وهيب دوس ٩٢

صحيفة

عبد الرحمن الرافعى ٩٢
مصطفى مرعى ٩٤
سابا حبشى ٩٤
عزيز خانكى ٩٥
طرف تاريخية عن المحاماة والمحامين ٩٥
المحامون وآخر إحصاء لهم ٩٦
تعدد المحامين فى الاسرة الواحدة ٩٧
شيوخ المحاماة ١٠٠
كتب المؤلفين ١٠٣
فهرس الكتاب ١٠٧